

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية اللغة العربية

” وَصَمَّ ”

الدراسات النحوية واللغوية

عنوان البحث :-

ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد أحمد علي الشامي

بحث مقدم من الطالبة :-

عائشة إبراهيم المهدي عبدالرحمن

لنيل درجة الماجستير

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

إِلَهْرَاء

إِلَهْرَاء إِلَهْرَاء.....

الذی سخر وقته وموهبته وفنه وحلمه ومهارته في إخراج هذا العمل

..... إبنی معافو

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله والشكر له على نعمائه وفضله ، وبفضله ونعمائه تتم الصالحات .
وشكري و عرفاني لمن دلني على اختيار هذا الموضوع
وإلى كل من مد يده بالعون والمساعدة في تحضير المادة ، بالمصادر والمراجع
... حتى استطعت أن اسبر أغوار هذه البحور ، وانتقي أثنى الدرر واللالئ من
قيعانها
والشكر لمن أوسع صدره وخلقه ، وأشرف على هذا العمل ، حتى خرج
في هذا الثوب القشيب

الباحثة

(١)

اسم الموضوع :- ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي
خطة البحث :-

التمهيد :- هذا البحث ، يُعني بظاهرة الإلحاق ، كما وردت عند علماء الصرف ، منذ سيبويه ، الذي أسس لهذه المسألة . فموضوع الإلحاق مهم ، من حيث دلالاته علي جهد النحاة ، في التوصل إلى نظرة شاملة ، تفسّر معظم الظواهر اللغوية ، إن كانت نحوية ، أو صرفية ، أو صوتية ، فهذا الموضوع ، كانت تمليه ، طبيعة الأوزان والقوافي الشعرية تارةً ، وتطور الأصوات اللغوية تارةً أخرى .
أهمية هذا البحث :-

هذا البحث له أهميته ، إذ أننا نجد أنّ معظم الكلمات والأمثلة في الإلحاق قديمة ، لم تستعمل إلا استعمالاً ضئيلاً ، وليس لها في الزمن الحاضر متسع لتدخل في الأساليب الحديثة . إلا أن في هذا البحث مقترحات مفيدة في دراسة هذا الموضوع المشتت في صفحات كتب الصرف والنحو القديمة .
وأهم هذه المقترحات وضع منهج جديد لدراسة موضوع الإلحاق ، واستخدام الكلمات المعروفة والمتداولة ، للاستدلال علي صيغته ، وبيان دراسته ، وأهدافها في اللغة العربية .
الهدف من البحث :-

هذا البحث يكمل فجوة في مسألة المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال ، وهو إلحاق كلمة بأخرى أكثر منها حروفاً ، لتتبعها في تصاريفها بشرط الموافقة والموازنة ، وتتميز الملحقات - وهي من المزيدات - بأنها تتصرف تصرف المجردات ، وهي ليست كذلك ، ولذا جعلت ملحقة بها .
المشكلة التي عالجها البحث :-

- (١) ما الإلحاق؟ وكيف عرّفه اللغويون والصرفيون؟
- (٢) ما الفرق بين الملحق والملحق به؟
- (٣) كيف نميز بين الحرف الزائد للإلحاق والحرف الزائد لغير الإلحاق؟
- (٤) ما هي مواطن زيادة حروف الإلحاق؟
- (٥) كيف فسّر الصرفيون ترتيب الحروف الملحقة في الكلمة؟
- (٦) زيادة التاء في بنت وأخت هل هي زيادة للإلحاق ، أم زيادة للتأنيث أم للتعويض؟
- (٧) ما الخواص التي تميز الإلحاق؟ وما علاماته؟

- (٨)- أ- الصيغ الثلاثية من الأسماء ، ولحاقها بالرباعية المجردة والمزيدة وأوزانها .
- ب- الصيغ الرباعية من الأسماء ، ولحاقها بالخماسية المجردة وأوزانها .

(٢)

- (٩) الصيغ الثلاثية من الأفعال ولحاقها بالرباعية المجردة والمزيدة من الأفعال ، وأوزانها .
(١٠) كيف صنف الصرفيون الإلحاق إلي قياسي وسماعي؟
وآراؤهم في هذا التصنيف؟ وما الحدود والقواعد التي اعتقدها كل فريق منهم؟
منهج البحث :-

هذا البحث جمع لملاحظات بعض العلماء علي الإلحاق ، وآرائهم في تفسيره ، وبيان أهم الأسس التي بنوا عليها قواعد الإلحاق ، مستندين في ذلك إلي ما قاله سيبويه؛ نظراً لسبقه في هذه المسألة. إذ كانت آراؤهم وأقوالهم متناثرة وإشاراتهم غير مكتملة ، فرأيت أن أجمع هذه الملاحظات، وأدعمها ببعض الأمثلة التي تبين المقصود ، وتزيل الغموض بإذن الله.

الدراسات السابقة ، ومكانة البحث وأهميته بين تلك الدراسات :-

جاءت صيغ الإلحاق ومفرداته متناثرة في كتب الصرف من مؤلفات علمائنا

الأقدمين.

ففي (الكتاب) تحدث سيبويه – (ت ١٧٥هـ) – عن الملحقات من الأسماء والأفعال ، واضعاً بذلك الأساس الذي انطلق منه الصرفيون في بحث هذا الموضوع.
وكان المبرد – (ت ٢٨٥هـ) – لا يختلف كثيراً عن سيبويه في دراسته للإلحاق في كتابه :
(المقتضب). وفي مواضع من كتابه (الكامل). وكان ينقد سيبويه في بعض المسائل المتعلقة بالإلحاق.

وممن أسهم بنصيب وافر في بحث هذا الموضوع ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، سواء فيما نقله عن شيخه أبي علي الفارسي ، أو فيما أضافه من عنده ، خاصة في كتابه :
(المنصف في شرح تصريف المازني) وفي(الخصائص) و(سر صناعة الأعراب).
وكان ممن تناولوا هذا الموضوع بالبحث والدراسة (ابن يعيش) في(شرح المفصل) ، والذي كانت معظم آرائه موافقة لما جاء في كتاب سيبويه.
وفي (كتاب المزهري في علوم اللغة) للسيوطي ذكر للملحقات من الأسماء ومن الأفعال.

وتوالت مصنفات علمائنا الأقدمين ممن تناولوا هذا الموضوع، فقد ألف ابن عصفور الأشبيلي (المتع في التصريف) ، الذي يحوي فائدة كبيرة عن هذا الموضوع. كما أن للرضي الاسترأبادي يداً طولى في شرح حقيقة الإلحاق في كتابه :
(شرح شافية ابن الحاجب).

واستمرت دراسة هذا الموضوع حتى يومنا هذا لم تنفصل عن دراسة غيرها من مواضيع الصرف. واعتمد المتأخرون علي من سبقهم في دراسة موضوع الإلحاق.

والبحث يشتمل علي كثير من الأمثلة التي وضعها الأقدمون تحت اسم الملحقات وأوزانها ، وما ألحقت به من كلمات مجردة ، مأخوذة مما ورد في كتاب سيبويه وكتاب المقتضب للمبرد وبعض مما ورد عن ابن جني وغيرهم وتعليقاتهم علي هذه الأمثلة وبعض الكلمات التي لم يصنفها سيبويه ، ولا غيره تحت اسم الملحقات.

(٣)

هيكل البحث :-

(١) التمهيد.

(٢) جهود العلماء في توضيح مفهوم الإلحاق.

الفصل الأول :-

المقصود من الإلحاق

المبحث الأول - تعريف الإلحاق عند اللغويين والصرفيين.

المبحث الثاني - الإلحاق التصريفي ، أهميته ومكانته والغرض منه .

الفصل الثاني :-

الزيادة والإلحاق

المبحث الأول - زيادة الإلحاق.

المبحث الثاني - الحرف الزائد للإلحاق.

المبحث الثالث - مواطن زيادة الإلحاق .

المبحث الثالث - التاء في بنت وأخت بين الإلحاق والتأنيث والتعويض.

المبحث الرابع - خواص الإلحاق وأماراته.

الفصل الثالث :-

أوزان الكلمات الملحقة في الأسماء والأفعال .

المبحث الأول /١/ الأسماء الملحقة : أوزان الأسماء الثلاثية الملحقة :

أ- الملحق بالرباعي المجرد .

ب- الملحق بالرباعي المزيد فيه .

ج- الملحق بالخماسي المجرد .

/٢/ الأسماء الملحقة : أوزان الأسماء الرباعية الملحقة :

أ- الملحق بالخماسي المجرد.

ب- الملحق بالخماسي المزيد فيه .

المبحث الثاني

الأفعال الملحقة

- الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي المجرد .

- الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي المزيد فيه .

الفصل الرابع :-

الإلحاق بين القياس والسماع .

المبحث الأول

الإلحاق القياسي في الأسماء والأفعال .

- أ- الإلحاق القياسي في الأسماء.
ب- الإلحاق القياسي في الأفعال .

(٤)

المبحث الثاني

- الإلحاق السماعي في الأسماء والأفعال.
أ- الإلحاق السماعي في الأسماء.
ب- الإلحاق السماعي في الأفعال .

المبحث الثالث

- الرأي في الإلحاق .
- الرأي في الإلحاق القياسي والسماعي .
- القول بزيادة بلا معني غير ممكن .
- غموض صيغ الإلحاق و غرابة الأمثلة .
خاتمة البحث :-

- ملخص البحث .
- نتائج البحث .
- التوصيات .
- المصادر والمراجع والدوريات .

التمهيد

هذا البحث يعني بظاهرة الإلحاق في الصرف العربي كما وردت عند علماء الصرف منذ سيبويه.

فاللغة العربية تتميز بأن عدد الحروف الأصلية في الكلمات محدد ، فقد تكون الأصول ثلاثة أو أربعة في الأسماء والأفعال. وتصل إلى خمسة أصول في الأسماء فقط. ولكن الزيادة على تلك الأصول ممكنة وفقاً لقواعد صرفية ، وضوابط صوتية عديدة. وقد تصل الكلمة بما زيد عليها لغير إلحاق إلى سبعة أحرف ، فيزداد على الثلاثي من واحد إلى أربعة ، ويزاد على الرباعي ثلاثة فأكثر.

والإلحاق بحث مهم في باب الزيادة والصرف ، ويعدُّ أحد وسائل تنمية مفردات اللغة العربية وتنوع كلماتها ، فبوساطة زيادة بعض الأحرف يمكن إنتاج كلمات مختلفة من أسماء أفعال ضمن صيغ العربية المعروفة. جهود العلماء في توضيح مفهوم الإلحاق :-

الإلحاق عند علماء النحو والصرف ، إلحاق نحوي ، وإلحاق تصريفي والإلحاق النحوي يختص بإلحاق بعض المفردات بغيرها في الأعراب. كالإلحاق بالمثني كما في (اثنان وكتنا) ، ويجمع المذكر السالم (عشرون وبابه) ، وإلحاق بجمع المؤنث السالم (عرفات وأذرعان).

أما الإلحاق التصريفي : فكما حدده العلماء أن تزيد في بناء كلمة لتلحقه ببناء أكثر منه وهذا يفهم منه اختصاصه بعلم الصرف. وهذه الزيادة غير صالحة للإسقاط وتجريد الاسم منها ، ما لم تؤثر هذه الزيادة في معنى الكلمة. وقد جاءت صيغ الإلحاق ومفرداته متناثرة في كتب الصرفيين واللغويين والمعاجم للأقدمين.

ففي كتاب سيبويه – مثلاً – نجد موضوع الإلحاق متفرقا بين أجزاءه ، وأبوابه ، وصفحاته.

وكان المبرد لا يختلف كثيرا عن سيبويه ، في دراسته للإلحاق في كتابه (المقتضب). بل كان يتناول ما تناوله سيبويه في كتابه بالشرح والتحليل والنقد. ويعدُّ ابن جني أكثرهم محاولة لتوضيح هذا الموضوع الغامض، ودراسته بصورة أكثر جدية. وأقرب إلى الواقع مما سبق ، وخاصة في شرحه لتصريف أبي عثمان المازني ، وهو (المنصف في شرح التصريف).

فتناول فيه : تعريفه ، صيغه وأنواعها ، وقسمه إلى إلحاق قياسي وآخر سماعي.

فصار القياسي عنده مختصاً بتكرير لام الكلمة لإلحاقها بغيرها. والسماعي ما عدا ذلك. أي بزيادة بعض أحرف سألتمونيها. وسيرد ذلك بإذن الله في التقسيم إلى قياسي وسماعي. أما كتابه (الخصائص) فقد ضمّ معلومات نافعة عن الإلحاق. وكذلك الأمر في (سر صناعة الأعراب). وكذا في (التصريف الملوكي).

وتوالت مصنفات علمائنا الأقدمين ممن تناولوا دراسة هذا الموضوع ، إلا أنّها لم تكشف جميع جوانبه. وتزِيل عنه الغموض الذي رافقه في مفرداته ، وصيغته وأنواعها منذ البداية . واعتمد المتأخر منهم على من سبقه ، وإن كان ابن مالك قد درسه في أغلب مصنفاته ، وأوضحه أكثر مما سبق ، وخاصة في (شرح لامية الأفعال) ، و (تسهيل الفوائد) وشرحه. وله أيضاً (الكافية الشافية في النحو) وشرحها.

أما ابن عصفور الأشبيلي ، فتناول هذا الموضوع بالدراسة ، وضرب الأمثلة المتنوعة لتوضيحه ، ومعرفة أوزانه ، خاصة في كتابه (المتع في التصريف). كذلك فعل الرضي الاسترأبادي في شرحه لشافية ابن الحاجب. فدرس أكثر جوانبه ، وبين أماراته ، وأدلتها ، ودلالة زيادته على معني لم يكن موجوداً قبلها وهكذا.

وتناول السيوطي الإلحاق في كتابه (المزهر في علوم اللغة) خاصة ، يضاف إليه ما ذكره في مصنفه (الأشباه والنظائر). إلا أنّه جمع أكثر أقوال علماء الصرف ، والنحو في الإلحاق . ولجأ إلى تعداد الصيغ التي يبدو أغلبها غريباً.

وهكذا استمرت دراسة الإلحاق حتى يومنا هذا لكنها لم تنفصل عن غيرها من مواضيع النحو والصرف الأخرى ، التي ضمتها معاً المصنفات العربية المختصة بها. إلا أنّ أكثر اعتمادها منصب على ما جاء في كتب النحو والصرف لعلمائنا الأقدمين ، ولم تخرج عن حدودها. وسلمت بكل ما جاء فيها ، وخاصة في نفي وجود معنى لزيادة الإلحاق التي سيتضح أن لها معنى. ولم تكن زيادتها عبثاً ، أو لغرض لفظي فقط.

الإلحاق عند الصرفيين المحدثين :-

الإلحاق عند جماعة الصرفيين المحدثين هو الزيادة التي تلحق الكلمة - اسماً كانت أم فعلاً - حتى يصير بناؤها اللفظي مطابقاً لبناء آخر في عدد الأحرف وحركاتها وسكناتها. كما وافقوا على أنّ الزيادة إنّ أفادت معنى فرعياً أضيف إلى المعنى العام فإنها لغير الإلحاق. وأنّ الملحق يجب أن يجاري الملحق به في جميع تصاريفه.

فالإلحاق عند الدكتور عبد القادر عبد الجليل (١) هو (إضافة صوتية تلحق الاسم أو الفعل ، وتكون بزيادة صوت واحد أو أكثر ليتواءم تركيبه اللفظي مع تركيب آخر في الكمية والنوعية ، (في عدد الصوامت ، والصوائت ، والتراكيب الصفرية).

كما يرى أنّ هذه الزيادة الصوتية الإلحاقية لا تخضع لعوامل الإطراد في الإفادة الدلالية التي تؤدي إلى إفادة معنى فرعي أضيف إلى المعنى العام ، كما في (كَاتِب ، مَكْتُوب ، كِتَابَة).

فالإلحاق عنده عملية صوتية القصد من تحقيقها إلحاق صيغة بنائية بأخرى ، ولذا يمتنع فيها الإدغام الصوتي ، كما في قَعَدَ وَمَهَّدَ ، شَمَّلَ ، لأسباب تتصل بفقدان البناء اللفظي هيئة البناء الملحق به. وهنا يتفق مع علماء الصرف في أنّ الإلحاق يمتنع فيه الإدغام. ويوافقه على هذا الرأي الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد (١) في أنّ كل كلمة (اسماً كانت أم فعلاً ، فيها زيادة لا تطرد في إفادة معنى وساوت الكلمة بهذه الزيادة وزناً من أوزان المجرد في عدد حروفه وحركاته وسكناته ، كانت هذه الكلمة ملحقة بهذا الأصل ، وكانت زيادتها للإلحاق.

ويرى بعض علماء الصرف المحدثين أنّ بعض الملحقات التي عالجها الصرفيون القدماء تحت باب الإلحاق لا يمكن أن تلحق بالرباعي. فيرى الأستاذ/ محمد ضامر (٢) أنّ بعض الأفعال وهي الكلمات ذَرَجَسَ ، يَزْنَأُ ، حَنْظَلُ ، بَرَأَلُ ، هَزَوْلُ ليست ملحقة وإنما ذَرَجَسَ فعل رباعي مجرد يوزن على فعل فالنون أصلية فهي ليست كما ذكر السيوطي في أنّها ملحقة توزن على نفع

وأنّ الفعل يرناً فعل مضارع من رناً بمعنى تناقل وثبتت في النسق العربي بكثرة استعمالها وصارت تعامل معاملة الملحق بالياء في أوله ، حالها كحال (يزيد) التي أصبحت اسماً من فعل. أما إن كان معناها (يَزْنَأُ) صبغ بالحناء فوزنها (فَهَلَلُ) رباعي مجرد فالياء فيها (فاء الكلمة).

أما حَمْظَلُ فهي حَنْظَلُ ، ولذا يلزم أن يكون وزنها على (فَنْعَلُ) حسب تحليل علماء الصرف الأقدمين إذا كان أصل الفعل الثلاثي (حَنْظَلُ) بمعنى المنع من التصرف. أما إذا كانت حَنْظَلُ مأخوذة من الحنظل فوزنها فَهَلَلُ لأنّ النون هنا أصلية وليست حرف إلحاق. أما (بَرَأَلُ وَهَزَوْلُ). فهما من الأفعال الرباعية الأصول ، فإن كانت همزة برأل مزيدة للإلحاق ، فلو حذفت هذه الهمزة لصارت (بَرَلُ) ، وحصلنا على كلمة لا وجود لها في القواميس. وكذا الحال في هرول ، فهي لم تأت في صورة مادة ثلاثية (هَرَلُ). فهو يرى أنّ الإلحاق في الفعل الرباعي ليس كله وارداً. وأنّ عدداً من الكلمات الرباعية التي ادعى الصرفيون العرب القدماء ، أنّها ملحقة بالرباعي ليست كذلك بل هي رباعية مجردة.

فهو يرى أن ترد كل الأفعال التي ادعى الصرفيون القدماء أنها ملحقة إلى وزن فَعْلٍ، أما إذا وجدنا كلمات يشترك معناها مع معنى كلمات ثلاثية فإننا نستطيع أن نسلّم بوجود إلحاق فيها، إلا أنه يرفض التعدد في الصيغ؛ لأنه مبدأ يناهز التيسير في اللغة، ويكفي في نظره كي يكون الفعل رباعياً، أن يكون مصدره على فعلة، وصيغته فعلل دون باقي الصيغ التي أثبت فيها القدماء الحروف الزائدة.

كما يرى الدكتور محمد عيد (١) أنّ أوزان الملحق بالرباعي المجرّد تُضم إلى أوزان الثلاثي المزيد بحرف. والرباعي المزيد بحرف إلى الثلاثي المزيد بحرفين، والرباعي المزيد بحرفين تُضم إلى أوزان الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، تيسيراً لدراسة الصرف، بتجميع مباحثه، واختصارها، ونفي التشتيت عنها.

الفصل الأول :-

المقصود بالإلحاق

المبحث الأول :- تعريف الإلحاق عند اللغويين والصرفيين .

المبحث الثاني :- الإلحاق التصريفي ، أهميته ومكانته والغرض منه .

المقصود من الإلحاق

أ - الإلحاق كما عرّفه العلماء القدماء :-

(١) الإلحاق لغة :-

لم يفرد العلماء النحويون والصرفيون باباً خاصاً بالإلحاق. وإنما نثروه في أبواب كثيرة من مصنفاتهم. ومن تتبعنا لمواطن الإلحاق في كتب الأقدمين ، نستطيع أن نستخلص للإلحاق تعريفاً لغوياً ، وهو أنّ كلمة الإلحاق في اللغة يراد بها عدة معانٍ. منها الإلتباع :- يقال : ألحقت زيداً بمحمودٍ ، إذا أتبعته آياه. ويأتي الإلحاق بمعنى إدراك الشئ والوصول إليه ، يقال : تلاحق القوم : إذا أدرك بعضهم بعضاً. والملحق يعني الدّعي الملحق. يقال : ألحق القائف (١) الولد بأبيه ، (أي أخبره بأنه ابنه لوجود شبه بينهما يظهر للقائف)

ومن ذلك باب الإلحاق الذي نحن بصدد البحث فيه ، والذي يعني : أن تتبع كلمة

لأخرى في تصاريفها وبنائها (٢)

يتضح من ذلك تعدد معاني كلمة (الإلحاق). وعدم اختصاصها بمعنى لا تتعداه إلى

غيره.

(٢) الإلحاق اصطلاحاً :-

عرّف الصرفيون الإلحاق بأنه مصطلح في بحث المجرّد

والمزيد. وقد أجمعوا على أنه جعل كلمة تتبع لكلمة أخرى في بنائها وتصاريفها ، وذلك

بزيادة حرف ، أو أكثر على أصولها. حتى تصير موازنة ومساوية لها. والمراد هو تصيير بناء الكلمة الأقل حروفاً (الملحق) بزيادة مساوياً لبناء الكلمة الأكثر حروفاً وهو (الملحق به).

وأول من عرّف الإلحاق تعريفاً علمياً دقيقاً هو ابن جني. فقد أسهم بنصيب وافر في بحث هذا الموضوع ، وفيما نقله عن شيخه أبي علي الفارسي ، أو فيما أضافه من عنده. لأن سيبويه الذي وضع الأسس التي سار عليها العلماء بعده ، لم يعرّف الإلحاق ، واكتفى بسوق أمثلة عليه في مواطن عديدة ، من مؤلفه الكتاب (٣).

ويبدو من استقراء أمثلته ، أن المسألة قد نضجت في عصره ، وقد جاء من بعده من

استنتب بعض القواعد والضوابط الخاصة بالإلحاق.

١ / القائف : الشخص الذي يعرف الآثار ومنه فلان تقوّف الأثر إذا تتبعه/ ابن منظور الأفرريقي المصري/ لسان العرب/ قوف ج ١١ / ص ٢٠٢ / مطبعة بولاق - ١٣٠٠هـ - ١٣٠٧هـ .

٢ / أحمد بن فارس/ مقاييس اللغة/ لحق/ مج ٥/ ص ٢٣٨ / تحقيق عبدالسلام محمد هارون / مطبعة احياء الكتب العربية ١٣٦٦هـ - ابن منظور/ لسان العرب/ لحق مج ١٢ / ص ٢٠٣ - محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي / تاج

العروس في شرح القاموس / مج ٧ / ص ٦٠ / الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ - طبعة الأميرية ١٣٠٧هـ - أبو القاسم محمد

ابن عمر بن محمد الخوارزمي / أساس البلاغة / ل ح ق / مج ٢ / ص ٣٣٥ - طبعة دار الكتب المصرية / القاهرة ١٩٢٢م. ٣ / أبو بشر ، عمر بن عثمان بن قنبر ، سيبويه / الكتاب/ ج ٤ / ص (٢٨٦-٣٠٣) - الكتاب/ ج ٢ - الكتاب/ ج ٥

فهرس مسائل النحو والصرف.

يقول ابن جني في تعريف الإلحاق :- (واعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به ، لضرب من التوسع في اللغة ، فذوات الثلاثة يبلغ بها ذوات الأربعة والخمسة ، وذوات الأربعة يبلغ بها ذوات الخمسة ، ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب) (١) ويقصد ابن جني (بذوات الثلاثة) الكلمات الثلاثية التي تلحق بعد الزيادة بالرباعية والخماسية الأصول. ويشير (بذوات الأربعة) إلى الكلمات الرباعية التي تلحق بعد الزيادة بالخماسية الأصول. ويشير بقوله : (ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب) إلى أنّ الإلحاق ينحصر في إلحاق الثلاثية والرباعية ، ويخرج من ذلك إلحاق الخماسية ، لأنه لا توجد كلمة سداسية الأصول فتلحق بها الخماسية بعد زيادتها ولا غيرها.

فالكلمة التي تشتمل على إحدى زوائد الإلحاق في قوله : (بزيادة في الكلمة) هي الملحق (والملحق به) هو الكلمة المجردة من الزوائد ، كالكلمات الرباعية والخماسية المجردة من الزيادة ، أو بعض الكلمات الرباعية المزيدة لتلحق بالخماسية ، فيلحق بها الثلاثي المزيد بحرفين ومثال الكلمات الملحقة : (جَوْرَب) و(فَيْصَل) أصولها (جَرَب) و(فَصَل) ثلاثيتان ملحقتان بوزن (فَلْجَل) الرباعي المجرد. فوزن (فَلْجَل) المجرد ملحق به. ويشير ابن جني بقوله : (ضرب من التوسع) إلى أنه توليد لصيغ وكلمات جديدة وفقاً لقواعد معينة. من أهمها قواعد الإلحاق. ولا شك أن أكبر أبواب التوسع في اللغة هو باب الزيادة لغير الإلحاق في الأسماء والأفعال.

ونظير ما جاء في كتاب ابن جني عن الإلحاق وتعريفه تعريف الرضي الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ). إلا أنّ تعريف الرضي للإلحاق أشمل من التعريف السابق. يقول : (ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى ، ليصير بذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات). (٢)

ولعل الرضي أشار إلى أن الزيادة غالباً تغير معنى اللفظ. سواء أكانت الزيادة للإلحاق ، أم لغيره. حيث إن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى ، كما يقول الصرفيون ، لكن هذه الزيادة في المبنى ليست مطردة في زيادة المعنى. بل ليصير التركيب على مثال الكلمة الأخرى في حركاتها وسكناتها وعدد حروفها. أي أنّ الكلمة الملحقة تعامل معاملة الملحقة به في تصاريفها. وهذا ما نقله الرضي عن ابن الحاجب في شرح الشافية (ومعنى الإلحاق ، أنها إنما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته فنحو قررد ملحق). (٣)

١/ أبو الفتح عثمان بن جني/ الخصائص/ تحقيق/ محمد علي النجار/ (القاهرة- دار الكتب المصرية، ١٣٧٦هـ) /ج/١ ص(٢٢١- ٢٢٤).
- ابن جني / المنصف / تحقيق/ ابراهيم مصطفى و عبدالله أمين (القاهرة - مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م) / مج ١/ ص ٣٤
٢/ الرضي/ محمد بن الحسن الأسترأبادي / شرح شافية ابن الحاجب/ تحقيق/ محمدر نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد (بيروت- دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م) / مج ١/ ص ٥٢.
٣/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج ٢/ ص ٣٣٢.

وعقب الرضي على قوله (زيادة غير مطردة في إفادة معنى) بقوله: (ولا نحتم بعدم تغير
المعنى بزيادة الإلحاق على ما يؤهم--- بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك
الموضع مطردة في إفادة معنى). (١).

وقد أشار ابن جني إلى ما ذكرنا آنفاً ، فقال :- (فإن قيل : فقد صح إذا أن فاعل
وأفعل وفعل - وإن كانت بوزن د حوج - غير ملحقة به ، فلم لم تلحق به؟ قيل : العلة في
ذلك أن كل واحد من هذه المثل جاء لمعنى--- فلما كانت هذه الزوائد في هذه المثل إنما
جئ بها للمعاني حشواً. - إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة - أن يقدر أن غرضهم فيها
إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ نحو شملل وجوهر وبيطر ، فتنكبوا إلحاقها بها صوتاً للمعنى---
(٢)

أي أنهم لم يعدوا (فاعل وأفعل وفعل) ملحقة بالرباعي. لأن الزيادة في كل وزن تفيد
معاني لا يدل عليها الفعل الثلاثي المجرد. ففي (فاعل) - نحو : (جالس) و(قاتل) - من
المشاركة ما ليس في (جاس وقتل). وفي (فعل) - نحو : (فتح) و(طوف) - من المبالغة
ما ليس في المجرد : (فتح وطاف). وهذه معان معروفة ومتداولة في كتب الصرف ، إذ
يتحدث معظمها عن معاني صيغ الأفعال. فالزيادة في الإلحاق لا يشترط فيها زيادة المعنى.
بخلاف الزيادة لغير الإلحاق ، فالأرجح فيها إفادة المعنى.

ولعل في هذه التعريفات بعض الفوائد والشروط ، فيشترط في الإلحاق أن تكون
الكلمتان (الملحق والملحق به) متوازنتين متساويتين. ومعنى الموازنة : الموافقة في
الحركات والسكنات ، وعدد الحروف لأنها توزن كوزنها فوزن (جلبب) كوزن (د حوج) ،
كلاهما بوزن (فحل) ساكنة اللام في (جلبب) ، كسكون الحاء في (د حوج) التي تقابل لام
جلبب ، وهي عين الفعل في وزن (فحل) .

أمّا المساواة بين الملحق والملحق به : فتعني ثبوت الأحكام للملحق به ، وجريانها في
الملحق من صحة وإعلال وقلب فنحو سلقى أعل بقلب يائه ألفاً ، والدليل على أن أصل
الكلمة معتلة بالياء هو قولنا (سلقىت) عند إسنادها لضمير الرفع المتحرك (تاء المتكلم).
وحصول الإعلال والقلب ، لا يكون إلا في آخر الكلمة لأن حركة وسكون الآخر لا
مقام لها في وزن الكلمة ، وإنما هي من اختصاص الإعراب.

والحرف الزائد للإلحاق يشترط فيه أن يكون مقابلاً لحرف أصلي في الملحق به. ففي
نحو (جدول) ملحق (بجغر) ومتفق معه في الحركات والسكنات. فوزن (جدول) (فَعُول).
ووزن (جغر) (فَعُول) (فتح فسكون وفتح في كلا الوزنين).

إلا أن (واو) (جَدُول) هي حرف زائد للإلحاق من أحرف (سألتمونيها). وقد زيدت للإلحاق لتقابل (الفاء) من (جَعْر). ولأن تلك الواو في (جَدُول) ليست من أصول الكلمة ، وردت بنفس لفظها في الميزان الصرفي ، ولم تكن أصلاً مكرراً كما في (قَرْدَد) بوزن فَطْل ، فالدال في (قَرْدَد) مكررة ، لذا لزم تكرارها لأمراً في الميزان الصرفي ، ويجري هذا الوزن في كل اسم ثلاثي كررت لامه مرة واحدة. ولا يلزم تكرار اللام في كل الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد. وكذلك الخماسي المجرد يوزن بتكرار لامه مرتين في الميزان الصرفي ، ولا يلزم تكرار اللام في كل الرباعي الملحق بالخماسي.

أما في الأفعال فيشترط موافقة التصاريف في الملحق والملحق به. فيأتي الفعل الملحق في الماضي والمضارع والأمر واسمي الفاعل والمفعول موافقا للملحق به في تصاريفه. فنقول : (دَحَوْج - يُدَحَوْج - دَحَوْج - مُدَحَوْج - مُدَحَوْج) في الملحق به. ونقول في الملحق : (جَلْبَب - يُجَلْبَب - جَلْبَب - مُجَلْبَب - مُجَلْبَب). وفي المصدر يشترط اتحاد الملحق والملحق به في التصريف فنقول : (جَلْبَب - جَلْبَاباً - جَلْبَبَةٌ) كما في (دَحَوْج - دَحَوْجاً - دَحَوْجَةٌ). حيث جاء المصدر على وزني (الفِطْل) والْفُطْلَة) لوزن (فَطْل) في الملحق والملحق به.

ويرى ابن جني أن الاعتبار هو الاتفاق في الكلمتين الملحقة والملحق بها في وزن (الفِطْلَة). إلا أن الرأي الراجح هو اتفاق الكلمتين في وزني (الفِطْل) والْفُطْلَة). ويعلل ابن جني (بأن الفِطْلَة للمصدر الرباعي لكونه مجرداً - أما الفِطْل) نحو : الدَّحْرَج والزَّلْزَال - فليس معتبراً لكونه مشتقاً على زيادة وهي ألف المصدر. أمّا التاء في الفعلية فهي (غير معتدة ، من حيث كانت في تقدير المنفصلة). (١). فابن جني يرى أن الميزان الذي يحتكم إليه في الإلحاق هو المصدر لأنه - كما يقول - (أصول للأفعال). وهذا هو مذهب البصريين.

وواضح أن ما زيدت فيه الواو والياء والألف للإلحاق لا يمكن جعله جزءاً من الأفعال المزيدة لغير إلحاق - نحو : (أَفْعَل - وَفَعَل - وَغَيْرَهَا). لأن تصريفهما مختلف فالفعل (هَيَيْنَ) ملحق بالرباعي ، فهو يوافق الفعل (عَلَّمَ) في الحركات والسكنات في المضارع والماضي والأمر ، لكنه يختلف عنه في تصريفات أخرى خصوصاً المصدر - فمصدر (هَيَيْنَ-هَيِنَّةً). ومصدر (عَلَّمَ - تَلْمِيم). إلا أن (هَيَيْنَ) يوافق (دَحَوْج) في جميع التصريفات. لذا ألحق (هَيَيْنَ) ب(دَحَوْج). وكذا نحو : (جَوْرَب - سَلْقَى) مصدرهما (جَوْرَبَةٌ - سَلْقَاءُ). وينبغي أن أشير إلى أن (سَلْقَاءُ) مصدر (سَلْقَى) ألفه منقلبة عن ياء. إذ أصله (سَلْقِيَّةُ). قلبت الياء ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها.

من الأمثلة السابقة ، يتضح أنّ الفرق بين الملحق والملحق به ، هو أنّ الملحق به جميع حروفه أصلية ، بينما الملحق اسماً كان أو فعلاً ، لا يجوز فيه إلا أن يكون مزيداً ، لأنّ الإلحاق لا يحصل إلا بزيادة حرف أو عدة أحرف ، على الكلمة التي يراد إلحاقها بغيرها التي أكثر منها حرفاً.

وقد تكون مع الحروف الأصلية حروف مزيدة لغير إلحاق ، كما في (اسْتَنْقَى). زيدت الألف آخراً للإلحاق. وعند زيادة النون حشواً لزم تسكين أول الفعل (السين) ، لذا جئ بهمزة الوصل أولاً للتوصل إلى النطق بالساكن في أول الكلمة. فلهمزة والنون زيادتان لغير إلحاق. أما زيادة الألف فلإلحاقها ب(أَوْجَمَ) الرباعي المزيد بحرفين. وفي الإلحاق لا بد من وجود كلمات تجيء الملحقات على أوزانها. لأنّ بعض الكلمات لا نظير لها تلحق به. فعند سيبويه أنّ كلمة (جُدَب) ليست ملحقة بل النون زائدة لغير إلحاق. حيث يقول : (والنون من جُدَب وعُنْصَل وعُنْطَب زائدة ، لأنّه لا يجيء على مثال فُلْ شئ إلا وحرف الزيادة لازم له. وأكثر ذلك النون ثابتة فيه)(١) ويقول أيضاً (وَأَمَّا جُدَبُ فَالنون فيه زائدة لأنك تقول : (جُدَب). فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ، ما لا نون فيه ، وإنما جعلت جُدَباً وعُنْصَلًا نوناتها زوائد ، لأنّ هذا المثال يلزمه حرف الزيادة. فكما جعلت النونات فيما كان على مثال أَوْجَمَ زائدة – لأنه لا يكون إلا بحرف الزيادة – كذلك جعلت النون في هذا زائدة...)(٢). والسبب في ذلك أنه لم يعتد بوزن (فُلْ) – بفتح اللام الأولى في الرباعي – ولم يجعله من أوزانه(٣).

وفي موضع آخر يرى سيبويه أنّ (جُدَباً) ملحق به. ف(سُودَد) ملحق ب(جُدَب) المزيد بالنون(٤). إلا أنّ (جُدَباً) ثلاثي مزيد فيه ، فلم يكن من الإلحاق إلحاق ثلاثي مزيد فيه بثلاثي مزيد فيه.

والراجح وجود كلمات رباعية مجردة بوزن (فُلْ) بدلالة (جُدَب)(٥) ، وعدم ورود ثلاثي مزيد فيه ملحق به ثلاثي مزيد فيه آخر عن العرب من جهة أخرى. ولذا فإن (سُودَد) و(جُدَب) ملحقان بوزن (جُدَب) الرباعي المجرد. وكذا (قَمَطَر)(٦) مجرد رباعي ملحق بوزن (فَعْلَل).

ولم يورد سيبويه كلمات ملحقة بما كان من الخماسي على وزن (فَعْلَل) نحو : (فُدَعَمِل)(٧) و(حُبْعُثْن)(٨).

وكذلك لم يورد سيبويه كلمات ملحقة على أوزان الخماسي المزيد ؛ (بل أوردتها السيوطي(٩) في كتابه (المزهر في علوم اللغة). فألحق بوزن (فُلْ) نحو : عَطْمِيس ألحق به عَرُطْبِيل. وعلى وزن (فَعْلَل) ألحق قُشْدُجُويرة ب(خَزْعِيل).

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٢٠. ٢/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٢١. ٣/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٨٩-٣٣٠.
٤/ الكتاب/ ج٤/ ص٤٢٥. ٥/ جُذَب : ضخم وغلظ من الرجال والجمال/ ابن منظور/ لسان العرب/ ج١/ ص٢٤٧.
٦/ القمطر : الجمل القوي السريع/ ابن منظور/ لسان العرب/ قمطر/ ج٦/ ص٤٢٩.
٧/ قذعمل : قصير ضخم من الإبل. ٨/ خبعثن : قوي شديد من الرجال/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٠٢.
٩/ جلال الدين السيوطي/ المزهر في علوم اللغة/ تحقيق/ محمد أبو الفضل وآخرين / (القاهرة ، ١٣٥٦ هـ) / ج٢/ ص٣٦.
عطميس : الضخم الشديد/ الهامة الصلحاء / المرأة الحسنة . عرطبيل : الضخم الفاحش الطول. خزعيل : الأباطيل

كما ألحق (شَفَنْتَرِي) ب(قَبَّعَرِي) على وزن (فَعَلَّ لِي) ووزن (فَعَلَّلُول) نحو : عَ ضَوْفُوط
ألحق به خِي سُفُوج وَعَنْكُوت وَحَنْدُقُوق. على تقدير أصالة النون في الكلمتين الأخيرتين.
فهذه رباعية الأصول ألحقت بمزيد الخماسي.

ب - الإلحاق أهميته ومكانته في علم الصرف والغرض منه :-
علم الصرف من أدق أبواب علوم اللغة ، لأنه يبحث في هيئة الكلمات ، قبل دخولها
في التراكيب.

وقد عرّف العلماء الصرف كما يلي :-

يقول ابن عصفور الأشبيلي : (الصرف هو ميزان العربية لأنّ جزءاً كبيراً
يؤخذ بالقياس ، وبه نتوصل لمعرفة الاشتقاق ، وبه تعرف أدوات الكَلِم في أنفسها من
غير تركيب ، وهو قسمان :-

أحدهما : جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني.

والآخر : تغيير الكلمة عن أصلها ، من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى

طارئ في الكلمة مثل : قال : يقول.(١)

ويقول الدكتور عبد الصبور شاهين : (علم بأصول تعرف بها أحوال بنية الكلمة ،
التي ليست بإعراب... أي بالمعنى العلمي تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ، لمعانٍ
مقصودة لا تحصل إلا بها)(٢)

ويقول عبد الهادي الفضلي : (يتوفر علم الصرف على تبيان كيفية تأليف الكلمة ،
والمراد تبيان وزنها ، وعدد حروفها ، وحركاتها وترتيبها ، وما يعرض لذلك من تغييرٍ
وحذف ، وما في الكلمة من أصالة وزيادة)(٣)

وقد صنّفه الدكتور عباس حسن (بأنّه أحد عمودي النحو). فهو يشير إلى أنّ النحو
يجمع : (الصرف والأعراب معاً)(٤) وأشار إلى ذلك أيضاً ، الشيخ مصطفى الغلاييني
بقوله : (إنّ الصرف والأعراب يجمعهما اسم النحو)(٥)

ومن التعريفات التي عرضتها يمكننا أن نقول : أنّ الصرف هو تحديد هيئة الكلمة
وما يطرأ عليها من تغيير عندما تدرج في أبنية واشتقاقات ، سواء في أحرفها أو حركاتها
أو في لفظها. ولكنه لا يدخل في تحديد وظيفة الكلمة ، كالتعريف والتكثير والتأنيث.
والزيادة فرع كبير في الصرف ، على حد قول العلماء في التعريفات السابقة (وما
للکلمة من أصالة وزيادة).

١/ ابن عصفور أبو الحسن علي بن عبدالمؤمن الأشبيلي / الممتع في التصريف / تحقيق / فخر الدين قباوة / ط٤ / بيروت /
دار الأفاق الجديدة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م / ج ١ / ص ٢٧ .

٢/ الدكتور - عبد الصبور شاهين / المنهج الصوتي للبنية العربية / مؤسسة الرسالة / ص ٢٣ .

٣/ عبد الهادي الفضلي / مختصر الصرف / ص ٧ . ٤ / الدكتور - عباس حسن / النحو الوافي / ط٥ / ج ١ / ص ١ .

٥ / الشيخ مصطفى الغلاييني / جامع الدروس العربية / ط٥ / ج ١ / ص ٤ .

شَفَنْتَرِي : من كتاب المزهر للسيوطي ولم أجد لها معنى في اللسان .
خيسفوج : حب القطن (أخذت معناها من اللسان) .
عصفوف : ذكر العظاءة أو دويبة ناعمة .
حندقوق : الطويل المضطرب .

وبحسب هذا القول تنقسم حروف الكلمة إلى أصولٍ وزوائدٍ. وما يعيننا في هذه الدراسة الزوائد ، وهي : ما زيد على الأحرف الأصول عند التصريف ، وانتقال الكلمة من هيئةٍ إلى هيئةٍ أخرى.

والزيادة تأتي لأحد غرضين ، فهي إما أن تأتي :-

(١) لإضافة معنى جديد في الكلمة ، كالتالي تأتي للدلالة على الفاعلية والمفعولية ، كما في (كَاتِب - مَكْتُوب - من كَتَبَ).

(٢) أو لغير إضافة معنى جديد في الكلمة كالتالي تأتي للإلحاق ، كما في (كُوْثِر- من كَثُرَ). أو لمد الصوت كما في زيادة حروف اللين (غفور- حميد). أو للتعويض كما في بِنْتُ وأُخْتُ ، أو لتكثير البنية كما في قَبْدٌ عَرَى ، ضَبْعُطَرَى. والمقاييس التي وضعها علماء الصرف لبنية الكلمة عبروا عنها بالأوزان ، والصيغ والهيئات. واتخذوا من الأحرف الثلاثة : (الفاء والعين واللام - فعل) للدلالة على الحروف الأصلية في الكلمة ، في مقابل الأحرف الزوائد. والزوائد في الإلحاق هي الحروف التي تقابل حروفاً أصليةً في الكلمات الملحق بها. وتعرف هذه المقابلة من الميزان الصرفي.

وتأتي أهمية الإلحاق من أنه موضوع مهم في علم الصرف ، كانت تُملية طبيعة الأوزان والقوافي الشعرية تارةً ، وتطور الأصوات اللغوية تارةً أخرى ، ومن أجل ذلك نجد أن معظم الأمثلة كلمات قديمة لم تستعمل في الماضي إلا استعمالاً ضئيلاً ، وليس لها في الزمن الحاضر متسع لتدخل في الأساليب الحديثة. غير أنه تبقى للإلحاق قيمته في الدراسات المعاصرة ، لأنه قد يتيح المجال لوضع المصطلحات أو التعريب على نحو ما كان يجري قديماً في توليد الكلمات ، وإنماء الثروة اللفظية ، حيث إن ارتجال مصطلحات جديدة وفقاً لضوابط الإلحاق أمر قد يكون مستساغاً ومحتاجاً إليه في بعض الأحيان.

وتأتي أهمية الإلحاق من أنه ظاهرة مهمة من حيث دلالتها على جهد النحاة في الوصول إلى نظرةٍ شاملةٍ ، تفسر معظم الظواهر اللغوية ، إن نحوية ، أو صرفية ، أو صوتية.

فالإلحاق يكمل فجوة في مسألة المجرّد والمزيد، من أبواب الصرف ، حيث أن هنالك في الأسماء والأفعال ما هو مجرد وما هو مزيد.

وتتميز الملحقات - وهي من المزيدات - بأنها تتصرف تصرف المجرّدات ، وهي ليست مجردة وكذلك جعلت ملحقة بها من حيث التصرف فقط. أمّا من حيث الأصل فهي من جنس المزيدات.

فالغرض من الإلحاق ليس هو التكاثر لأحرف الكلمة الملحقة فحسب ، وإنما زيادتها لإتباعها وإلحاقها لكلمة أخرى أكثر منها حروفاً لتتصرف تصرفها. كما ذهب إلى ذلك أكثر جمهور علماء النحو ، والصرف .
وإلى ذلك أشار ابن يعيش بقوله : (إنما زيد للإلحاق ليس الغرض منه إلا إتباع لفظ للفظ لا غير.... فهو شئ يخص اللفظ من غير أن يحدث معنى)(١) إلا أن زيادة الإلحاق ثبت أن لها معنى ، فالحرف الزائد للإلحاق لا بد أن يؤدي معنى زائداً على المعنى الأصلي بدليل حذفه ، فإن المعنى يعود إلى المجرد.

الفصل الثاني : -

الزيادة والإلحاق

- المبحث الأول :- زيادة الإلحاق
- المبحث الثاني :- الحرف الزائد للإلحاق .
- المبحث الثالث :- مواطن زيادة الإلحاق .
- المبحث الرابع :- التاء في بنت وأخت بين الإلحاق والتأنيث والتعويض .
- المبحث الخامس :- خواص الإلحاق وأماراته .

الزيادة والإلحاق

(أ) زيادة الإلحاق :-

زيادة الإلحاق هي نوع من الزيادات التي تلحق الكلام العربي، فتتميز المعاني، وتتنوع الأغراض، وتتسع المفردات. وهي زيادة إلحاق بناءً ببناءً فقط. ويميز هذه الزيادة بأنها زيادة في مكان حرف أصلي، فلا تُطلب في إفادة معنى إضافي. والزيادة في الملحق لا تخرج عن ثلاثة أنواع :-

(١) زيادة بالتضعيف :- والتضعيف يكون بإدغام لام الكلمة الملحقة كما في خَدَبٌ وُجُرْتُ فيما عدته أربعة أحرف. أو مضعف العين نحو : عَمَّسَ وَهَمَّ َّوَشَّ، ملحقتان بالخماسي.

أو يكون التضعيف بفك الإدغام وتكرار لام الكلمة كما في فَرَدَ دَوْمَهُ د الملحق بالرباعي. وكما في فَعَّغِدَ وَسَبَّهَلِ الملحق بالخماسي من الأسماء. وكل ما جاء على هذا النحو، فإن أحد الحرفين المضعفين زائد للإلحاق. والتضعيف يأتي قليلاً في الكلمات لكرهية التضعيف، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله : (وإنما قلت هذه الأشياء في هذا الفصل لكرهية التضعيف) (١).

التضعيف بالإدغام يؤدي إلى انكسار وزن الملحق. وإذا لم يحدث انكسار وزن الملحق عند التضعيف يحصل الإلحاق. ففي نحو : خَدَبٌ ملحق بَقَمَطَرٍ، فالإدغام لم يؤدي إلى انكسار الوزن في الكلمتين، لأن الحرف الأول من المضعفين ساكن. فأولى البائين في (خَدَبٌ) ساكنة كسكون الطاء في (قَمَطَرٍ). وكذا الحال في (سَلَم) الملحق ب(جُذَبَه) - رباعي الأصول - فاللام الأولى من (سَلَم) ساكنة كسكون الخاء في (جُذَبَه) وكلاهما عين الكلمة. ووزنهما (فُجَل) كما أن (خَدَبٌ) و(قَمَطَرٍ) ووزنهما (فَعَل) (فَعَل).

أما في الأفعال فتأتي الزيادة بالتضعيف بتكرار لام الفعل. كما في الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعية نحو : (جَلَبَب - شَمَلَل). لأن الإدغام يؤدي إلى انكسار وزن الملحق في الفعل. فمثال الفعل (صَدَّوَرَ) على وزن (فَعَّل). جذرها اللغوي (صَعَرَ). كررت لامها لإلحاقها بوزن (دَحَّوَج). فلو أدغمت لامها لصارت (صَعَّر) على وزن (فَعَل). إلا أن (صَدَّوَرَ) بتكرير اللام وزنها (فَعَلَى) - مفتوحة الفاء، ساكنة العين، مفتوحة اللام الأولى، فوافق وزنها (فَعَلَى) - وزن دَحَّوَج -

أما (صَعَّر) بوزن (فَعَل) - مفتوحة الفاء، مفتوحة العين، ساكنة اللام الأولى - لأن الحرفين المدغمين أولهما ساكن، والثاني منهما متحرك. فلم يتم الاتفاق بين وزني (دَحَّوَج) و(صَعَّر) - فَعَلَى وَفَعَل - لتلحق بها. لاختلاف مواضع الحركات والسكنات بين الوزنين. وبذلك انتفى أن تكون (صَعَّر) ملحقة ب(دَحَّوَج). وإنما (صَدَّوَرَ) هي التي تلحق ب(دَحَّوَج) لتمام الموازنة بينهما.

والتضعيف بالإدغام لا يقع في الكلمات الملحقة إلا نادراً ؛ لأنه يفوت الغرض من الإلحاق. وهو تكثير حروف الكلمة لتلحق بوزن كلمة أخرى. كما أن التضعيف بالإدغام والإلحاق كلاهما ثقيلٌ ، فلا يمكن الجمع بين تقييلين في كلمة واحدة.

والتضعيف في الإلحاق يأتي بتكرار اللام مع دخول زيادة أخرى. كما في شِمْلَال ، وَرِ هَيْل ، وَبَهْلُول ، وَعَقَنْقَل ، وَخُقْفَيْد وَفِرْنَدَاد. لقول سيبويه : (فكما جاءت بالحرفين مضعفين وليس بينهما. كذلك جعلت أحدهما زائدة وبينهما حرف) (١) وقد يكون التضعيف بتكرار حرفين من أصول الكلمة. كتكرار العين واللام كما في صَمَّ هَمَّحَ مِنْ صَمَّحَ ، فَمَا ضَوْعَفَتِ الْمِيمُ ضَوْعَفَتِ الْحَاءُ ، وَكَذَا فِي ذَرَّ حَوْحَ. بتضعيف الراء وتضعيف الحاء لأنَّ جذرها (ذَرَّحَ). أو يكون بتكرار الفاء مع تكرار العين كما في مَرْمَرِيْسٍ مِنْ مَرَسَ ، المراسية. فإذا ضوعف الحرفان ، فاثنتين منهما زائدان للإلحاق كما هو الحال فيما ذكرت من تكرار الحرف الواحد.

(٢) زيادة بالواو أو الياء أو الألف كما في كَوْثَ وَرَ وَفَيْصَلَ وَأَرْطَى مِنَ الْأَسْمَاءِ. وَجَوْرَبَ وَهَيَيْنَ وَسَلَفَى مِنَ الْأَفْعَالِ. حيث جاءت الواو والياء زائدة ثانية. أما الألف فتزاد في آخر الكلمة ، لأن الألف لا تكون في حشو الكلمة زائدة للإلحاق. فلا تُعَدُّ عَالِمٌ وَفُرْطَاسٌ كَلِمَاتٌ مَلْحَقَةٌ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَمْ تَلْحَقْ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ وَأَمثالهما بأوزان أخرى ، فالألف فيهما زائدة لغير إلحاق. وهي حرف مدّ. أمّا الواو والياء فيشترط فيهما أن يُسْبَقَا بِفَتْحٍ ، فَإِنْ كَانَا حَرْفِي مَدٍّ لَمْ يَكُونَا لِلْإِلْحَاقِ – فالمدّ هو أن تُجَانِسَ الْحَرَكَةُ السَّابِقَةَ لِلْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالْأَلْفِ الْحَرْفِ الَّذِي يَلِيهَا. فالضمة تجانس الواو ، والكسرة تجانس الياء ، والفتحة تجانس الألف. وإلى هذا أشار سيبويه بقوله : (فأمّا بنات الأربعة ، فكل شئ جاء منها على مثال سَفَرَجَلٍ فَهُوَ مَلْحَقٌ بِنَبَاتِ الْخَمْسَةِ...إِلَّا أَنْ تَلْحَقَهَا أَلْفٌ (عَدَافِرٍ) ، وَأَلْفٌ (سِدْرَدَاحٍ) ، فَإِنَّمَا هَذِهِ كَالْيَاءِ بَعْدَ الْكُسْرَةِ وَالْوَاوِ بَعْدَ الضَّمَّةِ ، أَوْ هُمَا بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ ، فَكَمَا لَا تَلْحَقُ بِهِنِ بَنَاتُ الثَّلَاثَةِ بِبَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ ، كَذَلِكَ لَا تَلْحَقُ بِهِنِ بَنَاتُ الْأَرْبَعَةِ بِبَنَاتِ الْخَمْسَةِ). (٢)

وقال المبرد : (فإن قلت عَجُوزٌ ، أَوْ رَغِيْفٌ ، أَوْ رِسَالَةٌ. فالواو والياء والألف زوائد ، ولسن بملحقات ؛ لأنهن لم يبلغن بالثلاثة مثلاً من أمثلة الأربعة ، وما كان من الزوائد لا يبلغ بالثلاثة مثلاً من أمثلة الأربعة أو الخمسة ، ولا يبلغ ذو الأربعة مثلاً من أمثلة الخمسة ، فليس بملحق). (٣)

فالواو والياء كما ذكر سيبويه إذا جاءت إحداهما مَدًّا ، لم تكن للإلحاق ؛ لأنَّ الواو عندئذٍ كالضمة المشبعة ، والياء كالكسرة المشبعة. أمَّا إذا سبقهما فتح فإنهما إذ ذاك حرفان صامتان ، كما في نحو (جَوْرَب - فعل ، وفَيْصَل - اسم). وليس بحرفي مَدٌّ ، ويصيران عندئذٍ ملحقين.

٣ (زيادة بأحد الحروف الباقية من حروف الهجاء. كما في زيادة النون في (سُئِلَ - فَرَسَدَن) من الأسماء. وزيادة الميم، كما في (حَمَظَل - قَصَل) من الأفعال. و(دِقِعِم - صِيَهُم) من الأسماء. وزيادة الهاء كما في (هَلَقَم - هَلَبَع ، بوزن هَفَعَل) من الأفعال. وهذا النوع الأخير أقلُّ تردداً من سابقه.

(ب) الحرف الزائد للإلحاق :-

ليس كل حرف زائد حرف إلحاق ، فالكلمات الثلاثية والرابعة المزيدة بحرف أو حرفين ، ليس كلها ملحقة بالرابعة ، أو الخماسية المجردة في الأسماء فالياء في (نصيب) والواو في (غفور) ، ليست ملحقة لهاتين الكلمتين بغيرها من الرابعة المجردة. وإنما جاءت زيادتها لغرض المدِّ ، وهو غير غرض الإلحاق كما أوردنا سابقاً. ولم تكن الواو في (اعشوشب) ملحقة لها ب(أحونجم) ، وإنما الهمزة والواو والتضعيف جاءت لغير الإلحاق وهو المبالغة. كما أنه لم يكن هنالك فعل مجرد على وزن (افعوعل) ليلحق به الثلاثي (عشب). وفي ذلك يقول ابن جني : (ولا تجد في بنات الأربعة نحو : (أحونجم)..... لأنه لا مثال له رباعياً.....)(١).

وأهم فرق بين الحرف الزائد وحرف الإلحاق أنَّ حرف الإلحاق لا يشترط فيه أن يفيد شيئاً في المعنى بخلاف الحرف الزائد لغير الإلحاق. ففي نحو (مَهْد) الملحق ب(جَر) لم يتغير المعنى عن (مَه). فكلا الكلمتين بمعنى (موضع). فزيادة الدال في (مَهْد) لتلحقها ب(جَر).

وقد تفيد الزيادة معنى لم يكن موجوداً في الكلمة قبل الإلحاق مثال (عَثِير) من (عَثْر). زيدت فيه (الياء) لإلحاقه ب(دَحْوَج). ومعنى (عَثِير) : أثار الغبار والتراب. أمَّا عَثْر فتعني وجد ضالته. أي أنَّ الإلحاق في هذه الكلمة أوجد معنى جديداً غير المعنى قبل الإلحاق. ويفيد الإلحاق معنى جديداً ، إذا كان تركيب حروف الكلمة بغير زيادة لا معنى لها إطلاقاً. مثل (كوكب) ملحق ب(جَر). فإذا جردناه من حرف الزيادة (الواو). صار (ككَب) ، والتي لا معنى لها أصلاً.

وقد تجتمع في الكلمة زيادة للإلحاق ، وزيادة لغير الإلحاق. وقد ذكر ابن يعيش ذلك بقوله في (العَرْضَنِي)(٢) (إنَّ العَرْضَنِي النون فيها للإلحاق ، والألف لتكثير البنية ،

ولذلك نقول في تصغيرها (عَرِيضِينَ) ، فتثبت النون وتحذف الألف ، لأنها ليست للإلحاق ، وذلك لأنَّ الكلمة بالنون توازن القمطر. فإذا جاءت الألف لا توازن بناء فوقها). فإذا كانت الألف للتأنيث ، فإنه قد يقوِّي ذلك ورود العَرِضَنَةِ ، في القول : تعدو الفرس العرضنة بحذف الألف. ومما يقوِّي القول بالإلحاق ورودها بالألف كما في العَرِضَنَاءِ. وإن كان لا يقطع بذلك ، لأنَّ عَلَّقَى وردت بالتاء كما في عَلَقَةٌ مؤنثة بغير الألف. وللإلحاق بالألف كما في عَلَقَاة ، والإلحاق قد يكون بحرف واحد كما في نحو : (كَوْكَب) أو بحرفين كما في (عَقَقَل) ، أو بثلاثة حروف كما في نحو (مَرْمَرِيْس) (١). إذا عُدت الياء للإلحاق ، وليست للمدِّ.

والحرف الزائد للإلحاق عند ابن السراج (٢) قد يزداد في أول الكلمة مع غيره كالهزمة في إدرون ، أبلم ، أنجح ، إرزبُّ وألندد . وتزداد الياء للإلحاق في أول الكلمة في يلنجج ويلندد.

أما الألف فلا تزداد في أول الكلمة لأنها ساكنة ، وتزداد ثانية وثالثة وتزداد رابعة في آخر الكلمة للإلحاق نحو علقي ونفري وأرطى وسعلى إن جاءت منونة وقد تلحق الألف خامسة للإلحاق مع غيرها من الزوائد نحو علندي وعلادي وهذا قليل . وقد تأتي خامسة وبعدها حرف ليس من الزوائد ، كما في حلباب على وزن فعلعاب وفرناد ، على وزن فعنلال .

وتزداد الياء للإلحاق في أول الكلمة في يلنجج ويلندد. على يفعل. وتلحق ثانية كما في زينب وضينغ على فَيَعْل وحيفس على فَيَعْلِي. وتلحق ثالثة كما في طريم على فَيَعْل ، وخُفَّيْد على فَعْلِيل ، وخُفَّيْد على فَعْلِيل ، وفُجِيل كما في عُجَيْب وتلحق رابعة نحو شَمْلِيل على فُلْجِيل وفي عزويت (٣) اسم والصفة نحو عَفْرِيْت وعلى فعلين نحو غُسلين (٤). وتلحق خامسة على فعلنية كما في بلهنية (٥) ، وفعلية كما في قلنسية وتلحق خامسة كما في مرمريس على وزن ففعيل ، وفي خنشليل (٦) على فنعليل.

وتزداد الواو ثانية على وزن فوعل نحو كوكب اسم والصفة نحو حوقل ، وتلحق ثالثة على فوعل نحو جدول اسم والصفة نحو جهور . وعلى وزن فِجُول نحو خِرُوع فِجُولٌ نحو عِجُودٌ اسم والصفة نحو عِثُولٌ وعلى فِجُوعِل نحو عِثُوتل وعلى فِجُوعِلل نحو حِجُونن. وتلحق رابعة على فعلوة نحو عرقوة وعلى فِعُول نحو سِنُورٌ وعلى فِجُول نحو حَكُوك . وتلحق الواو خامسة فيكون الوزن على فعلوة نحو قلنسوة.

زيادة الإلحاق بالواو والياء يرى ابن السراج (٧) أنهما لا يكونان حرفي إلحاق إذا انضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء نحو عجوز وعمود ، وسعيد وقضيب ، أما إذا كان ما قبلهما مفتوحاً نحو : حَوْقَل وبيطر فهما ملحقتان وهما حينئذٍ يكونان كالألف، وكذلك إذا سكن ما قبلهما فحكماهما حكم الصحيح نحو جَهْرٌ وجَدِيم .

النجج ، يلنجج : عود يتبخر به

١/ مرمريس : من المراساة والحذق والدهاء . ٢/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص١٨٧- ٢٠٥ .

٣/ عزويت : القصر . ٤/ غسلين : ما يسيل من جلود أهل النار يوم القيامة . ٥/ بلهنية : السعة والعزة .

٦/ خنشليل : البعير السريع . ٧/ ابن السراج / الأصول في النحو/ ج٣/ ص٣٥٣ .

أما الميم والهمزة فعنده لا تكونان ملحقتين إلا في زرهم وسنهم ودلامص (١) وشأمل وشمأل والتاء تكون ملحقة في نحو : سنبتة (٢) وعنكبوت وجبروت وفي بنت وأخت قامت مقام حرف من الأصل ، ولا تكون السين ملحقة وكذلك الهاء فهو يخالف رأي الصرفيين الذين قالوا : زيادة الهاء في هبلع وهلقم .

وفي زيادة الهاء يقول ابن الحاجب : (وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو : أخشه ، فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه ، وإنما يلزمه نحو : أمهات ففي نحو : أمهتي خندف وإلياس أبي) (٣).

أم بوزن فُعل بدليل الأمومة ، وتكون أمهة بدليل تأمهت . يقول الخليل : (تأمهت فلانة : أي اتخذتها أمًا) (٤) . أما المشهور تأممتها بالميم . وابن الحاجب يجيز أصالة الهاء حيث يقول : (وأجيب بجواز أصلتها ، بدليل تأمهت ، فتكون أمهة فُعلة كأبهة ، ثم حذفت الهاء (٥) أي أن أصل الأم يجوز أن تكون أمهة فحذفت الهاء التي هي لام وقدرت تاء التأنيث . ويرى الرضي أن مثل هذا العذر الذي ذكره ابن الحاجب لا يتمشى مع لفظ (أمومة) إذ أن وزنها فعولة بلا خلاف ، ولا يجوز أن يكون بوزن فعوعة بحذف الهاء التي هي لام ، والأصل أمومهة ، إذ فعولة غير موجود .

أما ابن السراج يقول في زيادة الهاء في أمهات ، فيذكر الأصل : (فأما أمهات فوزنها فعلهات يدلك على ذلك أنهم يقولون : أم وأمهات فيجئون في الجمع بما لم يكون في الواحد ، وقد حكى الأخفش على جهة الشذوذ ، أن من العرب من يقول : (أمهة) فإن كان هذا صحيحاً فإنه جعلها فعلة ، وألحقها بجذذب ، ومن لم يعترف بجذذب ، ولم يثبت عنده أن في كلام العرب (فعللاً) وجب عليه أن يقول في أمهة (فعلهة) (٦) . ويوافق الرضي ابن السراج في أصالة الهاء في أمهة فيقول : (أجاز أبو بكر في قول من قال : أمهة في الواحد أن تكون الهاء أصلية وتكون فُعلة ، وهي في قول أبي بكر بمنزلة : ترهة وأبهة وقبرة ويقوي هذا الأصل قول الخليل : تأمهت أمًا... ، إلا أن قولهم في المصدر الذي هو الأصل (أمومة) يقوي زيادة الهاء في أمهة في أن يكون وزنها فعلهة .. وزيادة الهاء أولى من حذفها ، وعلى هذا ينبغي أن تكون زيادة الهاء في أم أولى من اعتقاد حذفها) (٧).

وتزاد النون ثانية نحو فُنبر وسُنبل على فُنعل وجُنْدب على فِنعل وعلى فُنعل نحو عُنْبس (٨) وعلى فنعلو نحو كندأو (٩) وتلحق ثالثة نحو ضفندد (١٠) على فعنل وعلى فُغل نحو عُنْد (١١) والنون الملحقة في رعشن وفرسن وبلغن تكون رابعة ، وأما اللام فلا تكون ملحقة إلا في عبدل وحده.

١/ الدلامص : البراق . ٢/ سنبتة : برهة من الدهر . (٣ و٤ و٥) / الرضي / شرح شافية ابن الحاجب / ج ٢ / ص ٣٨٢ - ص ٦٨٤ .
٦/ ابن السراج / الأصول في النحو / ج ٣ / ص ٣٣٦ . ٧ / الرضي / شرح شافية ابن الحاجب / ج ٤ / ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .
٨ / عنبس : أسد . ٩ / كندأو : الجمل الغليظ . ١٠ / ضفندد : عظيم البطن . ١١ / عرند : شديد صلب .

أما حروف الأصل فتكون كلها ملحقة . أي أن الكلمة إن كانت ثلاثية فهي على وزن (فعل). وإن كانت رباعية الأصول فهي على وزن فعلل. فنحو : مهدد ثلاثي (مهد) وقعد من (قعد) ، وإن كان في الكلمة حرفان مثلاً فلا ندغمه ، فإنه إنما ضعف لبلغ زنة ما ألحق به فنحو : اقعنسس واسحنكك لا يدغم لأنه ألحق باحرنجم ، أما احمرّ واصقرّ فهما مدغمان ؛ لأنه ليس لهما شئ مثلهما فيلحقان به ، وكذلك اطمأنّ مدغماً لأنه ليس له مثل فيه حرفان مثلاً فيلحق به.

والزيادة بتكرير حرف من الأصل في الثلاثي :-

إما أن تضاعف العين ، إما أن تضاعف اللام ، وإما أن تضاعفا جميعاً .

الأول :- ما ضوعفت فيه العين نحو : سلم ، والصفة زمل (١) على فُلّي .
الثاني :- ما ضوعفت لأمه نحو : مهدد على فعلل ، ولا يعرف وصفاً ، وسُودد وفُعد على فعلل وعُيب (٢) على فعلل ورمِدِد على فعلل وجِدبٌ وِجِدبٌ على فعلل .
الثالث :- ما ضوعفت عينه ولأمه ومنه فَعْلَعْل اسم نحو: حبربر (٣) والصفة نحو :

صمحمح (٤) وفَعْلَعْل نحو : ذرحرح (٥) ولا يعرف وصفاً وضوعفت الفاء والعين في موضع واحد في مرمريس . والزيادة في التكرير لا تكون في الثلاثي بالفاء ، فلم يقولوا : ففعليل . فالتكرير يكون في العين ، كتكرير عين قطع بادغامها ، وتكرير اللام كما في جلبب ، فالوزن الأول هو قلى ، والثاني فعلل ، فلا نقول : في وزنيهما (فعلل) - الطاء الأولى عين فعل والثانية مزيدة) . ولا (فعلب - جلب على فعل والباء الثانية المزيدة) . فالحرف المكرر للإلحاق يأتي بوزنه في فعل ، فلا يقال : في قردد فعلد ، بل يقال : فعلل ، وإنما وزن المكرر للإلحاق بأحد حروف فعل ؛ لأنه في مقابلة الحرف الأخير ، وهذا ينقض القول في وزن حوقل وبيطر : فوعل وفيعل حيث يعبر عن الزائد بلفظها ؛ بل العلة في التعبير عن المكرر للإلحاق كان أو لغيره عيناً كان أو لا ماً .. أي المكرر يعبر عنه في الوزن بالحرف الذي تقدمه عيناً كان ذلك الحرف أو لا ماً .

أما إن كان الحرف المكرر من حروف الزيادة (سألتمونيها) لا يعبر عنه بلفظها بل بما تقدمه ، فالنون من نحو عثنون (٦) من أحرف سألتمونيها لا يعبر عنها بالنون ، بل باللام الذي تقدمه ، ووزنه عندئذ فعلول . إلا إن كان المراد بالحرف الزائد ليس تكريراً كما في سحنون الذي يكون على وزن فعلون ؛ لأن النون الأولى هي لام الكلمة ، والنون الثانية حرف زائد لا للتكرار فيأتي بلفظه .

وأما منجنين (٧) فهي إما على : فعليل ملحق ببرقعيد (٨) بتكرير اللام وحينئذ تكون النون الأولى أصلية ، وإما أن تكون على فعليل ملحق بزيادة النون وتكرير اللام بخنشليل .

١/ زمل : ضعيف . ٢/ عنيب : اسم وادي . ٣/ حبربر : ولد الحبارة . ٤/ صمحمح : رأس أصلع غليظ .

٥/ ذرحرح : دابة حمراء . ٦/ عثنون : جمعها عثانين وهي شعيرات تحت حنك البعير .

٧/ منجنين / منجنون : دولاب للسقيا . ٨/ برقعيد : قصبه في ديار بني ربيعة .

وقد ذكر سيبويه في منجنون فقال مرة : أنه ملحق بعضرفوط بتكرار النون ، فيكون رباعياً ملحقاً بالخماسي ، وقال مرة : إنه ملحق بعضرفوط بزيادة النون الأولى وإحدى النونين الأخيرين ، فهو إذن ثلاثي ملحق بالخماسي . فالأولى الحكم على منجنون بفعلول وعلى منجنين بفعلليل ، لعدم الدليل على زيادة النون الأولى ، والأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع منه مانع (١) .

أما ألدند فالرضي (٢) يحكم فيه بزيادة أثنين : إما الهمزة والنون فهو من لدن . وإما الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند ، والمختار عندهم زيادة الهمزة والنون . وفي كنتأو ، سندأو ، قندأو يحكم الرضي بأصالة جميع حروفها فتكون كجردحل . إلا أن الفراء يرى أن الزائد هو النون وحدها فهو على فعل ، وإما النون مع الواو فهو على فنعلو ، والنون مع الهمزة فهو على فنعل . ورأي سيبويه أن الواو مع ثلاثة أصول يحكم بغلبة زيادتها ، وكل واحدة من النون والهمزة وسيلتها في الأمثلة المذكورة ، والحكم بزيادة النون أولى من الحكم بزيادة الهمزة ، وعلى هذا فوزنها عند سيبويه فنعلو (٣) .

وفي تعيين الزائد من حرفي التضعيف قال الرضي (٤) : (أقول : قال سيبويه : سألت الخليل عن الزائد في نحو : سُلم ، فقال الأول ؛ لأن الواو ، الياء ، الألف يقعن ثوانٍ زوائد كفوعل وفاعل وفيعل ، وكذا قال في نحو جلبب وخبب لوقوع الواو والياء والألف زائدة الثالثة كجدول وعتير وشمال وكذا في نحو عدب (٥) لكونه كفدوكس وعميثل (٦) . وكذا قفعدد لكونه ككنهور ، وغير الخليل جعل الزوائد هي الأخيرة ، فجعل السلم كجدول وعتير ونحو مهدد ، وخبب كخلفنة (٧) ، وقفعدد كحبركي ، وقرشب كقندأو ، كما ثبت في نحو قردد أن الزائد هو الثاني لأنه جعل في مقابلة لام جعفر . وحكم سائر المضعفات حكم المكرر للإلحاق ، فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق . وقد يكون التكرار للإلحاق كما في نحو حلتيت (٨) مكرر اللام فيكون ملحقاً بقندليل إن كان وزنه فعليلاً . وإن لم يقصد تكرير لامة وكان القصد إلى زيادة التاء كما في عفريت فيكون على فعليت . إلا أن ابن الحاجب (٩) يرى أنه لا يجوز أن يكون التاءان أصليتين في حلتيت ، ولا يجوز أن يكون تكرار اللام فيهما لغير الإلحاق كما في سؤدد عند سيبويه ؛ لأن معنى الإلحاق حاصل فيهما . وإنما أمتنع ذلك في سؤدد عند سيبويه لعدم نحو جخدب عنده .

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص٣٥٤ . ٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص٣٣٥ .

٣/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص٣٦٢ . ٤/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص٣٦٥ - ٣٦٦ .

٥/ عدبب : الشديد الموثق الخلق من الأبل وغيرها والشرس الخلق . ٦/ عميثل : البطي ، الضخم الشديد .

٧/ خلفنة : كثير الخلاف . ٨/ حلتيت : الذي يطيب به الملح .

٩/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص١٦ .

إلا أن الرضي (١) في موضع آخر يرى فيه أن كلمة سوّدد ملحقة بنحو جندب ، فهو يقول : (ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها ، إلا بأن يجيء في الملحقة ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه ، فلا يقال أن اعشوشب واجلوّذ ملحقان باحرنجم ؛ لأن الواو فيهما في موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سوّدد أنه ملحق بجندب المزيد نونه . وقوي قول الأخفش: أنه ثبت نحو جندب ، وأن نحو سوّدد ملحق بجندب ، وعند سيبويه للإلحاق أيضاً بسوّدد وأن لم يأت عنده فعلل) .

وأما نحو سحنون وعتنون فهما مكررا اللام للإلحاق بعصفور على فعلول ولا يجوز أن تكون زيادة الواو والنون كما في حمدون .

وإن كان في الكلمة حرفان مثلان فلا ندغم ، فإنه إنما ضعف ليبلغ زنة ما ألحق به ، فحواقنسس واسحنكك لا يدغم لأنه ألحق باحرنجم أما احمرّواصقر فهما مدغمان ، لأنه ليس لهما شئ مثلهما فيلحقان بهما ، وكذلك اطمان مدغم ؛ لأنه ليس شئ فيه حرفان مثلان فيلحق به .

والعرب يستثقلون التضعيف لاستثقاله على اللسان ، ولذا لم يصوغوا من الأسماء والأفعال رباعياً أو خماسياً فيه حرفان أصليان متماتلان متصلان ، لتثقل البنائين ، وثقل التقاء المثليين ولا سيما مع أصالتهما ، فلا نرى رباعياً من الأسماء والأفعال ، ولا خماسياً من الأسماء فيه حرفان كذلك إلا وأحدهما زائد ، إما للإلحاق أو لغيره ، وإن كان التضعيف للإلحاق امتنع الإدغام في الاسم كما في قررد وفي الفعل كجلبب ، وكما في قعدد وعوطط ودخلل وسوّدد ملحقات بجندب(٢) .

وتعرف زيادة الحرف بخروج زنة الكلمة بتقدير أصالة الحرف لا بتقدير زيادته عن الأصول ، أي الأوزان المشهورة المعروفة ، كما يعرف الحرف الزائد بالاشتقاق وعدم النظير ، وغلبة الزيادة فيه ، فلذلك حكم بثلاثية عنسل وشأمل وشمأل نندل ورعشن وفرسن وبلغن ودلامص وقمارص وهرماس وقنعاس وفرناس وترنموت ، فالنون زائدة في عنسل وفرسن ورعشن وبلغن وفرناس وقنعاس ، والهمزة زائدة في شأمل وشمأل ونندل ، والميم زائدة في دلامص وقمارص وهرماس وزرقم ، والتاء زائدة في ترنموت .

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج ١/ ص ٥٥ .

٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج ٣/ ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

- سحنون : أول المطر .
- عوطط : الناقة إذا لم تحبل في أول عام طرقت فيه .
- قنعاس : من الإبل العظيم ومن الرجال الشديد المنيع .
- نندل : كابوس .

فإن لم تخرج فبالغلبة كالتضعيف في موضع أو موضعين مع ثلاثة أصول للإلحاق وغيره، كقردد ومرمريس وعصبصب وهمّرش. وعند الأخفش أن همّرش أصله هنمرش كجحمرش لعدم فَعَلَّ ، قال : ولذلك لم يظهر وا . وهمّرش عند الخليل وسيبويه ملحق بجحمرش بتضعيف الميم ، وقال الأخفش : بل هو فَعَلَّ ، والأصل هنمرش ، وليس فيه حرف زائد ، قال : النون الساكنة إنما وجب إدغامها إذا كانتا في كلمتين نحو : مَنْ مالِك ، وأما إن كانتا في كلمة واحدة نحو : أنملة فلا تدغم ، لكنه أدغم في هنمرش ؛ لأنه لا يلتبس بفَعَلَّ ؛ لأن فَعَلَّ لم يثبت في كلامهم . قال الأخفش : والدليل على أنه ليس مضعف العين للإلحاق لأنه لم يوجد من بنات الأربعة ملحقاً بجحمرش . فهو يقول : (لم يلحق من الرباعي بجحمرش شئ لا على فَعَلَّ ولا على غيره) (١).

وأما هَمَّق فلم يختلف فيه أنه مضعف العين ، لا هَمَّق لعدم فَعَلَّ . قال ابن السراج (٢) : (وأما هَمَّق ، فهما ميمان ؛ لأننا لم نجد هذا البناء في بنات الخمسة ، ونجعله من بنات الأربعة ؛ لأن بنات الأربعة قد جاءت على هذا البناء نحو : بُخَس ، وكذلك غَطَمَّش مثل : عَدَّس ، وهو من بنات الأربعة ، فلو كانت غَطَمَّش من بنات الخمسة ؛ لأظهرت النون لئلا يلتبس بعَدَّس) .

وإذا صغرت همّرشاً عند الأخفش قلت : هُمير ، وعند سيبويه هُميرش . قال ابن السراج (٣) : (وقلت مثل هذا يجوز أن يكون جمعها همارش لأن النون والميم من الحروف الزوائد ، وإن لم تكن في هذا المكان زائدة ، فإنها تشبه الزوائد ، فتلغى) .

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص(٣٦٣-٣٦٥).

٢/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص(٣٤٥-٣٤٦) .

٣/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٣٤٦ .

- عصبصب : شديد . - جحمرش : العجوز / المرأة السمجة / الأفعى . - هَمَّق : ثمر التنضب .
- الدبَّخس : الضخم . - غَطَمَّش : اسم شاعر من ضبة أو هو الظالم الجائر .

(ج) مواطن زيادة الإلحاق :-

تقع زيادة الإلحاق في الصدر والوسط والآخر في الكلمة.

(١) زيادة الإلحاق في صدر الكلمة :-

تقع زيادة الإلحاق في صدر الكلمة إذا كان معها زيادة أخرى. كزيادة الهمزة أولاً مع النون. أو زيادة الياء أولاً مع النون كما في (أَلْنَدْدُ (١) - همزة مع النون - وَيَلْنَدْدُ - ياء مع النون). أو زيادة الهمزة مع الواو كما في (إِزْمُولُ (٢) وإِدْرُونُ (٣)). وتأتي الهمزة مع تضعيف لام الكلمة كما في (إِرْزَبُ (٤) وإِنْزَهُو (٥)). وهذا رأي المبرد الذي ذهب إلى أن (الحرف الزائد إذا وقع في أول الكلمة ، ولم يكن معه زائد آخر فلا تكون زيادته للإلحاق مطلقاً ، لأنه يأتي لإفادة المضارعة في أول الأفعال. كما في يَقُومُ ، تَقُومُ ، نَقُومُ ، أَقُومُ (٦). المبرد يرى أن الحرف الزائد للإلحاق في أول الكلمة ، لا بد من زيادة حرف آخر معه كما في أَلْنَدْدُ (همزة مع النون). كما يرى أبو علي الفارسي بوجود زائد آخر ، كما في تَجَافُ أَلْحَقَتْ بِقِرطاس ، لوجود الألف في قرطاس والتاء في تَجَافُ هي حرف الإلحاق وقعت في أول الكلمة. إلا أن ابن جني أنكر عليه ذلك بقوله : (أن الألف لا يصلح أن يكون مساعداً وإلا كان نحو إعصار ملحقا. وزنة إفعال في الأصل للمصدر فلا يصح أن تكون ملحقة. وأيضاً الألف من حروف المدّ وهي لا يكون بها إلحاق) (٧).

أمّا قول الرضي : (إنّ الحرف الزائد إذا زيد في أول الكلمة يصلح للإلحاق، ولو لم يوجد معه مساعد له. مثال : (أَلْمُ) ملحق ب(بُرْثُنُ) ، (وإِجْدُ) ملحق ب(زَوْجُ). والراجح ما ذهب إليه الرضي بزيادة الحرف منفرداً في أول الكلمة إن لم يكن مؤدياً لمعنى المضارعة. (فألم) اسم ثلاثي الأصول ، زيدت الهمزة في أوله للإلحاق بوزن (بُرْثُنُ) ولم يكن مع الهمزة حرف زائد آخر. والدليل على أنّها للإلحاق تكسير (ألم) على (أبالم) وتصغيره على (أبيلم). كما أنّ (بُرْثُنُ) يُكسّر على (بِرَاثِنُ) ويصغر على (وَيِثِنُ). ونتيجة لهذا الاتفاق في التكسير والتصغير تمت الموازنة بينهما والمساواة بالحركات والسكنات. أي أنّ أبالم - مفتوح الأول والثاني ، زيد فيه حرف الألف ثالثاً ، وكسر ما قبل آخره ، فصار مثل بَرَاثِنُ الذي فتح أوله وثانيه ، وزيد الألف ثالثاً وكسر ما قبل آخره. وكذا الأمر في مصغريهما ، فإنّ أبليم قد ضم أوله ، وفتح ثانيه ، وزيدت ياء التصغير ثالثة ساكنة وكسر ما قبل آخره. وبذلك شابه وَثِنُ الذي ضم أوله ، وفتح ثانيه ، وزيدت ياء التصغير ثالثة ساكنة وكسر ما قبل آخره.

١/ أَلْنَدْدُ ، يَلْنَدْدُ : من اللدّد وهو شدة العداوة. ٢/ إِزْمُولُ : هو الذي يزمّل أي يخرج صوتاً من صدره.

٣/ إِدْرُونُ : من الدرن. ٤/ إِرْزَبُ : قصير غليظ. ٥/ إِنْزَهُو : من الزهو وهو شدة الافتخار.

٦/ المبرد/ المقتضب/ ج ٤/ ص ٣- ٤. ٧/ ابن جني/ الخصائص/ ص ٢٤١.

برثن : مخلب الحيوان . إجرد : أملس الظهر

فصار (أُلِم) ملحقاً ب(بُئِن) ، بزيادة الهمزة التي وقعت قبل فائه. التي انفردت بالزيادة ، ولم يكن معها غيرها من أحرف الزيادة.

والرضي الذي ألحق إْحَد بوزن زَوْج بزنة (إِفْعَل)، يستثني من هذا الوزن (إِفْعَل) نحو إِصْبَع. فهو يرى أن الهمزة ليست للإلحاق. بدليل ما ورد عن العرب من الإدغام في (إِوز) وهي على هذه الزنة. فنراه قد عدَّى حكم إِوز إلى ما جاء على زنته، ويجب أن يعديه إلى ما مائل هذه الزنة وهو أَفْجِي. وإِفْعَل وَأَفْعَل لا فارق بينهما إلا حركة الهمزة ، ولا يترتب على اختلافهما شئ من جهة الإلحاق. فزنة الرباعي فيها كلها على السواء. فالعرب قدروا زيادة الهمزة في هذا الموضع لغير الإلحاق مع إمكان الإلحاق.

وقد أورد سيبويه كثيراً من المواضع التي زيد فيها حرف الزيادة أولاً قبل فاء الكلمة ، ولم يلحقها بأي أبنية أخرى. ففي باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل ، يقول : (فالهمزة تلحق أولاً فيكون الحرف على - أَفْعَل - للاسم والصفة. فالاسم نحو : أَفْكَل - أَيْع - أَجَل. والصفة نحو : أَيْض - أَسْوَد - أَهْر) (١). وأوجد لهذا الوزن أمثلة كثيرة - لحاق الهمزة أولاً - كما مثل للحاق التاء في أول الكلمة في أوزان (تفاعيل نحو تجافيف ، تفاعل نحو تتاقل) (٢). ومثل للحاق الياء أولاً كما في وزن (يَفْجِي نحو يَرْمَع ، وَيَفْعِيل نحو يَقْطِين) (٣). لكنه لم يورد أمثلة ملحقة بها النون أولاً. كما أنه لم يبين أنها ملحقة بأبنية أخرى. ومثل السيوطي لما لحقته النون قبل الفاء فهو يقول : (وعلى نَفْعَل دَرْجَس ، ولا يعلم غيره ؛ قال بعضهم : وأظنه أعجمياً) (٤). فهو لم يوضح إلحاقها بأي بناء آخر. كما أبدى الآراء في لحاق الهاء قبل الفاء بقوله : (فأمّا زيادة الهاء قبل الفاء فنفاه بعضهم ، وجعل ما ورد مما يوهم ذلك أصلاً وأثبتته بعضهم فقال : يجئ على هَفْجِي هِزْر ، وَهَفْعَل هِجْر ع...ع) (٥). إلا أنه بعد لحاق هذه الزيادة قد ذكر في موضع آخر أنها مما لحقته الزيادة في أوله من الأفعال ، وفي الموضع الأول لم يذكر أنها ملحقة بغيرها. أمّا في الأفعال فقد ذكر السيوطي (ومنه ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء ، نحو : يَرْنَأ على يَفْعَل ، وَدَرْمَس على تَفْعَل ، وَدَرْجَس على نَفْعَل) (٦).

(٢) زيادة الإلحاق في حشو الكلمة :-

يقع الإلحاق كثيراً في خلال الكلمة ومن ذلك (القَمَارِص) ملحق ب(الْجَادِب) ، والزائد فيها الميم. وكذلك (عَنْوَيْل - سَجَنْجَل) ملحقان ب(سَفَرْجَل). (وعَجْوَل - سَنُور) وهما ملحقان ب(حَيْفَس). وَعَنْسَل ملحقة بوزن فَحْل. والزائد هنا النون على وزن (فَعْل) كما عند سيبويه في عَنَسَل ،

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ صص ٢٤٥ - ٢٤٨ . ٢/ الكتاب/ ج٢/ ص ٢٥٢/ ص ٢٧٠- ٢٧٢.

٣/ الكتاب/ ج٢/ ص ٢٦٥ . ٤/ السيوطي/ المزهري/ ج٢/ ص ١١ . ٥/ المزهري/ ج٢/ ص ١٢ .

٦/ السيوطي/ المزهري/ ج٢/ ص ٤٠ .

أفكل : رعدة . يرمع : حجارة رخوة . يقطين : شجرة القرع . هزير : أسد .

نرجس : زهر طيب الرائحة . يرناً : خضب بالحناء . ترمس : أدخله وستره في الرمس .

سجنجل : المرأة المصقولة . سنور : أصل الذنب أو هي فقارة في عنق البعير .

يقول سيبويه : (ويكون على فَنَعَلَ قالوا : عَنَسَلْ وَعَنَبَسْ وهما صفة)(١). أخذها من العسلان أو العسول وهو عدو الذئب. وكذا قال ابن السراج (٢) : (والنون زائدة في عنسل لأنهم يريدون العسول) . ويقول الرضي (٣) : (أقول العنسل : الناقة السريعة ، مشتق من العسلان وهو السرعة . وقال بعضهم : هو كزيدل من العنس ، وهو بعيد لمخالفة معنى عنسل معنى عنس ، وهي الناقة الصلبة . ولقلة زيادة اللام).
أي أنّ زيادة الإلحاق في عَنَسَل هي من زيادة النون لأنها مشتقة من العسلان خلافاً لمن قالوا بزيادة اللام .

والرأي الراجح رأي سيبويه في أصالة اللام ، إذ يرجع أصل الكلمة إلى العسول ولا يرى مبرراً لأصالة النون في الكلمة. يقول : (ومما جعلته زائداً بنيت : العنسل لأنهم يريدون العسول)(٤) . أي أنّ الدليل على أصالة اللام وجودها في المصدر. وهذا مما يؤكد على أنّ النون مزيدة للإلحاق. فإذا افترضنا زيادة اللام ، فإن وزن عَنَسَل : فَعْلٌ. وإذا كانت المزيدة النون ، فالوزن فيها : فَنَعَلَ. كما أنّ زيادة النون حشواً أكثر من زيادة اللام آخراً. وقد يكون الإلحاق في حشو الكلمة من تضعيف العين مع زيادة أخرى. كما في (عَثَوْتُ - عَقَّقَل - سَجَنَجَل) من الثلاثي. أو تضعيف العين كما في (عَلَّكَد - هَمَّرَش) في الرباعي إلا أنّ هَمَّرَش في رأي سيبويه على ما حكاه عن الخليل أنها خماسية الأصول. وأنّ الميم الأولى منقلبة عن النون الساكنة ، التي وقعت بعدها الميم وفقاً لقاعدة النون الساكنة في الإدغام ، أي أنّ أصلها (هَمَّرَش) وصارت (هَمَّرَش) بعد الإدغام. قوله : (أنّ الميم الأولى بدلاً من النون وهي أصيلة - أي النون - فهَمَّرَش بمنزلة قَهْلَس ، وهي خماسية الأصول)(٥).

وفي بعض عبارات سيبويه أنّ هَمَّرَش ملحقة بقَهْلَس ، يقول : (أمّا الهَمَّرَش فإنما هي بمنزلة القَهْلَس ، فالأولى - يعني أولى الميمين في هَمَّرَش - نون ملحقة بقَهْلَس ، لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فَعْلٍ...)(٦)
وعبارة أخرى يقول فيها : (ويكون - أي الخماسي - على فَعْلٍ في الصفة. قالوا : قَهْلَس - جَهْرَش - صَهْلَق. ولا نعلمه جاء اسماً. وما لحقه من الأربعة هَمَّرَش)(٧).
فعلى هذا فالإلحاق في حشو الكلمة يأتي بزيادة منفردة كما في (عَنَسَل - جَدُول - صَدْرَف) في الملحق بالرباعي. (وجَحَنَفَل) ملحق بالخماسي في الأسماء.
وفي الأفعال جاءت الزيادة حشواً كما في : (حَوْقَل - بَيْطَر - شَدْرِيف - شَدْرَنَف - قُلْنَس - سَنَبَل). وهو قليل في الكلام.

والإلحاق بتضعيف العين يأتي فقط في الأسماء الجامدة التي لا تجري في الأفعال كما في هَمْرَشٍ وَعَلَكْدُ. أَمَّا عَثَوْتُلٌ وَعَقَنْقَلٌ فِيرى سيبويه (أنهما ملحقان ، لأنك لو قدرتهما فعلان لكان مصدرهما كمصدر بنات الأربعة وإن كانا خماسيين ، فلا يكون منهما فعل.) (١).

وأما تضعيف العين في الأفعال فلا يحكم له بالإلحاق ، وليس الواو في اعشوشب للإلحاق كما في جَوْرَبٍ. لأنَّ التضعيف في اعشوشب ظاهر فيه معنى المبالغة. والغرض من الواو هو المدّ. كما أنَّ التضعيف في (تَكَلَّمَ) لا يلحقها ب(تَدَّ حَوْج). لأنَّ تَفَعَّلَ لها عدة معانٍ تأتي لها. وأنَّ مصدر تَكَلَّمَ يخالف مصدر تَدَّ حَوْج. فمصدر تَكَلَّمَ : تَكَلَّمَ ، ومصدر تَدَّ حَوْج : تَدَّ حَوْجاً. فلا يأتي مصدر كَلَّمَ : تَكَلَّمَ ، على مصدر بنات الأربعة ، دَ حَوْج : دَ حَوْجَة (الفَظْلَة).

وقد أورد سيبويه على ما ضعفت فيه الواو الزائدة من الفعل مثال : اعْلَوَّطَ. الزيادة هنا هي الواو المضعفة ، ولم يذكر أنها ملحقة للفعل بأي بناء. وذكر مثلاً لما كررت عينه ، وفصل بين الحرفين المكررين زائد آخر. كما في : اغْدَوْدَنَ. ولم يلحقه بأي بناء آخر. وهذه الأمثلة وردت في باب ما لزم فيه الزيادة في تضعيف العين حيث يقول : (تلحق الزيادة من موضع العين فيلزم التضعيف.) (٢).

وفي باب ما الزيادة فيه من غير الحروف الزوائد ، ولزمه التضعيف يقول سيبويه : (وأعلم أنَّ كل كلمة ضوعف فيها حرف مما كانت عدته أربعة فصاعداً فإنَّ أحدهما زائد ، إلا أنَّ يتبين لك أنها عين أو لام فيكون من باب مَدَدْتُ) (٣)

ولموضع الحرف الزائد الذي يقابل الحرف غير الزائد في الكلمة الملحوق بها ، بيّن سيبويه أنَّ (سَلَّمَ) مضعف العين. أي أنَّ أول المضعفين هو الزائد ، قال : (سألت الخليل فقلت : سلّم أيتهما الزائدة ، فقال : الأولى هي الزائدة ؛ لأن الواو والياء والألف يقعن ثوانٍ ، كما في (فَوَعَلَ - فَعِيل - فَاعِل).

وفي فَحْلٌ وَفَعْلٌ نحو : مَهْدٌ ، خَدَبٌ على التوالي ، فإنَّ الأولى هي الزائدة؛ لأنَّ الواو والياء والألف يقعن ثوانٍ ، نحو : جَدُولٌ - عَنِّيْرٌ - شَمَالٌ. وكذلك في عَدَبَسٌ جعل الباء الأولى هي الزائدة ، لأنها بمنزلة واو (فَدَوَّكَسَ). و(فَقَّعَدَ) الدال الأولى بمنزلة واو (كَذَّبُورٌ). إلا أنَّ غيره جعل الزوائد هي الأواخر. ففي سلّم اللام الثانية هي المزيدة. وفي مَهْدٌ د الدال الأخيرة هي المزيدة ، فأنزل لام لَم الثانية منزلة (واو) جَدُولٌ و(ياء) عَنِّيْرٌ. وفي فَزْدَدٌ جعل الدال الأخيرة بمنزلة (ألف) أَرْطَى وَتَثْرَى وَمِخْوَى.

وفي خِدْبُ جعل الباء الثانية الأخيرة بمنزلة (نون) خِلْفَةَ. وجعل الباء الثانية في عَدَبَس (واو) كَذَهْر وِبْهَر. كما جعلوا الباء الثانية في قِرْشَب بمنزلة (الواو) في قَنْدَاو. والخليل جعل باء قِرْشَب الأولى هي المزيدة وهي بمنزلة (واو) فِرْدَوْس. إلا أن رأي سيبويه أن كلا الوجهين في قِرْشَب صواب. (١).

(٣) زيادة الإلحاق في آخر الكلمة :-

يكون الإلحاق في آخر الكلمة بالمثلين المكررين ، كما في (قَرْدَد) ملحق ب(جَعْر). وقد يكون أحد المكررين أصلاً ، والآخر زائداً كما في الكلمة (قَرْدَد) إذ أصله (قَرْد). وكما في (رَمِدِد) ، فالدال فيه زيدت لإلحاقه بوزن (زِوِج) ، ولم تكن هذه الدال الثانية من أصل الكلمة.

وتزاد اللام الثانية في آخر الفعل ، كما في (أَقْعَسَس) كررت لامه لإلحاقه بوزن (أَحْوَجَم) ، بزيادة السين آخراً وهي لام (قَعَس). زيدت النون حشواً كما زيدت همزة الوصل قبل الفاء لسكون أوله وألحقت ب (أَحْوَجَم) على وزن (أَفْعَلَل). وزيادة الإلحاق التي وردت في آخر الاسم والفعل في الأمثلة السابقة جاءت بتكرار لام الكلمة. فصار تكرار الأصل شبيهاً بالأصل المجرد. ففي الأسماء الملحقة بالرباعي نحو : دَعَبَب وسَرْدَد وملحقتان بَجَعْر. وجميعها على وزن فَحْل. فاللام الثانية في جعفر أصلية ، بينما اللام الثانية في سَرْدَد ودَعَبَب ملحقة لها بالرباعي المجرد ؛ لأنها زائدة إذ أصلها الثلاثي سرد .

وفي الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعية المجردة التي كررت لامها ، نجد أن الفعل (شَمَلَل) مكرر اللام ، ملحق بالرباعي المجرد (دَحَوَج). وكلاهما بوزن (فَحْلَل). والسبب يعود إلى أن الكلمة الرباعية المجردة جميع حروفها أصلية. فإذا أرادوا إلحاق الثلاثية بها كرروا أحد أصولها ، واللام هو المكرر في الكلمات السابقة في كل من الاسم والفعل. فصار المكرر أشبه بالأصل. كما في قَرْدَد وعُنْدَد من الأسماء. وَجَلَبَب وِصَحَوَر ، اعْفَنَجَج وأَقْعَسَس من الأفعال.

وقد تكون زيادة الإلحاق آخراً بإدغام الحرف المضعف ، كما في خِدْبُ وقِرْشَبُ وقد تكون بفصل الحرفين المضعفين بفاصل ، كما في شِمَلَل وزِ لُحِيل. أو تكون بالحرفين المضعفين مجتمعين كما في دُخَلَل وقُغَدَد. أو مجتمعين مع زائد في حشو كما في عَفَنَجَج وِضَفَنَدَد ملحقان بَجَحَنَفَل من الأسماء. وأَقْعَسَس وِاعْفَنَجَج ملحقان بأَحْوَجَم من الأفعال.

والألف لا تزداد إلا في آخر الكلمة في موضع اللام. وأمثلة ذلك : حَبْنَطَى - عَلْقَى - ذِفْرَى - أَرْطَى. من الأسماء. وَاِحْنَطَى - اِحْوَنَى. من الأفعال. وسبب ذلك أن حرف المد لا يزداد إلا آخراً. لأن حرف المد في وسط الكلمة لا يعدد للإلحاق ، وإنما القصد منه مد الصوت وإطالته ، وبذلك تنتفي زيادته للإلحاق.

والألف في الأمثلة السابقة من الأسماء : حَبْنَطَى - ذِفْرَى - عَلْقَى - أَرْطَى ، ألف لغير التأنيث بل هي ألف زائدة للإلحاق ، كما يرى سيبويه أن بَهَى الألف فيها ليست للإلحاق ، وإنما هي ألف تأنيث ولم يثبت عنده بَهَاءة. ويقول السيوطي : (ولا يكون فَحَى والألف لغير التأنيث ، إلا أن بعضهم قال : بَهَاءة واحدة ، وليس هذا بالمعروف.) (١)

أما مِعْوَى فلأنها تأتي منونة ألفها ، ولذلك تلحق بالأربعة. حيث يقول سيبويه : (إن الألف التي تجيء لتلحق الثلاثة بالأربعة منونة ، كما ينون ما هو من نفس الحرف ، وذلك نحو مِعْوَى) (٢). والألف التي تكون للإلحاق لا تأتي في آخر الكلمة عند تأنيث الاسم الملحقة به. فنقول في أَرْطَى : أَرْطَاة - سُدْعَى : سُدْعَلَاة عَزْهَى : عَزْهَاءة. ففي أَرْطَى الألف لحقها التثوين وألف التأنيث لا تتون. وفي قولهم : أَرْطَاة دلالة على أن الألف لغير التأنيث. ولو كانت للتأنيث لما دخلت عليها تاء التأنيث لأن التأنيث لا يدخل على تأنيث.

وفي مِعْوَى دخول التاء في الواحدة لتصبح مِعْوَاة. أمَّا عَلْقَى وِذِفْرَى وتَثْرَى ، فمن نَوْنها فالألف فيها للإلحاق لا للتأنيث. لأن ألف التأنيث لا تتون. ومن لم ينونها يجعل ألفها للتأنيث. فهي ثابتة في التصغير ، كألف المؤنث : حُلَى. فنقول : عُلْقَى - ذِفْرَى - تَثْرَى) (٣).

(د) التاء : في بنت وأخت بين الإلحاق والتأنيث والتعويض :-

ذكر سيبويه في عدة مواضع من كتابه أن التاء في كلمتي: بِنْتُ وَأُخْتُ للإلحاق وليست للتأنيث ومن ذلك قوله : (وإن سميت رجلاً بِنْتٍ أو أُخْتٍ صرفته ، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء ، وألحقها ببناء الثلاثة ، كما ألحقوا سَنْبَةً بالأربعة ، ولو كانت كالهاء ، لما اسكنوا الحرف الذي قبلها... وإنما هي زيادة في الاسم بني عليها.) (٤).

وفي مواضع أخرى يرى أن هذه التاء للتأنيث ، فيقول في موضع : (وكذلك تاء أخت وبنت لأنهن لحقن للتأنيث ، وبنين بناء ما لا زيادة فيه من الثلاثة) (٥).

ويقول : (وأما بنت ، فإنك تقول : بَنَوِي من قِيلَ أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الجمع بالتاء...) (٦).

وتعليل ذلك : أنَّ هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت بل تحذف عند الإضافة لياء المتكلم ، فلو كانت للإلحاق لبقيت كما في إضافة بُنوي ، وأن التاء في الجمع تحذف من بنت وأخت وفي قولنا في الجمع : (بنات وأخوات). فالتاء هي تاء الجمع وليست تاء أخت أو بنت . والأقرب أن هذه التاء للتأنيث من أن تكون للإلحاق ، لأنها لم توجد إلا في حالة التأنيث . والدليل على ذلك قولنا في مذكر بنت : ابن ، فزالت منها التاء كما زالت التاء من ابنة عند تذكيرها . فلما شابها تاء بنت التاء في ابنة ، دلَّ ذلك على أنها أقرب للتأنيث . كما أن علامة التأنيث (التاء المبسوطة) ، وإن لم يوجد لها نظير . إلا أنها ارتبطت بالتأنيث . وهي علامة تأنيث معنوية .

وأصل بنت وأخت على رأي القائلين بإلحاقهما على وزن (فَعَلَ) أو (فَعَلَةٌ) وهما : (بَنُو وَأَخُو) أو (بَنَوَةٌ وَأَخَوَةٌ) . بدليل إضافتهما فيقال فيهما : بُنُوِي وَأَخُوِي من جهة . ودليل التفسير فيهما فيقال : أَبَاءٌ وَأَخَاءٌ وهذا الجمع لكلمتي : بَنُو وَأَخُو من جهة أخرى . ثم نقلت هاتان الكلمتان من صيغة (فَعَلَ) إلى (فُعِلِي وَفُعِلِي) حيث حذفت تاء التأنيث من بَنَوَةٌ وَأَخَوَةٌ مؤنث بَنُو وَأَخُو . وحذفت الواو منهما وهي لام الكلمة . ولما بقيت الكلمتان على حرفين فقط ، زيدت التاء فيهما بدلاً عن الواو المحذوفة ، لإلحاقهما بوزني : عِدْلٌ وَعُمْرٌ . وهما فُعِلِي وَفُعِلِي .

وهناك رأي آخر في التاء المزيدة في بنت وأخت . يرى أنصاره أنه الرأي الراجح . فهي لم تكن للتأنيث ولا للإلحاق .

(فأما عدم كونها للتأنيث ، فلأن تاء التأنيث إنما تلحق الأسماء والصفات على سبيل الانفصال ، وبعد تمام الاسم والصفة ، وألا يقلا عن ثلاثة أحرف أصول ، فنحو : زَهْرَةٌ - قِطَّةٌ ، وأمثال ذلك . فلم يبق في (بنت وأخت) إلا أن تكون الصيغة علامة للتأنيث فيهما . ولم تكن التاء هي علامة التأنيث ، ولو كانت هذه التاء للتأنيث لقلبت (هاء) في اللفظة الشائعة عند الوقوف عليها ، حيث يقال : (بُنُوٌ وَأَخُوٌ) كما يقال : (فاطمه ، عائده) .

وأما عدم كون هذه التاء للإلحاق ، فلأن من شروط الإلحاق وأماراته ، وجود ما يلحق به ، والمعروف أنَّ الملحق به في الأسماء والأفعال رباعي مجرد يلحق به . أو رباعي مزيد وتلحق به الأسماء الثلاثية . أو خماسي مجرد أو مزيد فتلحق به الأسماء الثلاثية والرباعية . أمَّا إلحاق اسم ثلاثي بأخر ثلاثي فليس معروفاً .

ولو فرض إلحاق كلمتي : بنت وأخت بوزني : عدل وعمر – على التوالي – فإن الغرض من الإلحاق لم يتحقق ؛ لأن الغرض هو إلحاق كلمة بأخرى أكثر منها حروفاً ، لتتصرف تصرفها. وهذا هو رأي الرضي في أن كلمتي بنت وأخت بوزني عدل وعمر ، حيث يقول : (وكذا إلحاق التاء في بنت وأخت لأن الاسمين أحقا ببناء عدل وعمر) (١).

ودليل آخر يمنع إلحاقهما ، وهو تكسير : بنت على بنات ، بينما يكسر عدل على أعدل وعدول ؛ وتكسير أخت على أخوات بينما يكسر عمر على أعمار. فاختلاف وزناً جمعي التكسير فيهما. وبذا سقط الإلحاق وامتنع لاختلاف وزني جمعيهما. وبذا صارت التاء الزائدة في بنت وأخت ليست للإلحاق ، وإنما لتكثير أحرف الكلمة لتصبح ثلاثية. وزيدت هذه التاء فيهما عوضاً عن لامي الكلمتين (الواو) فيهما المحذوفة.

ويرى ابن جني أن التاء ليست للتأنيث ويفسر ذلك بأن ما قبلها ساكن ، حيث يقول : (أخت وبنّت وليست التاء فيهما بعلامة التأنيث – كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن – لسكون ما قبلها ، وهكذا مذهب سيبويه... على أن سيبويه قد تسمّح في بعض ألفاظه في الكتاب ، فقال : هما علامتا تأنيث ، وإنما تجوز منه في اللفظ) (٢).

في قول آخر للرضي أن تاء أخت وبنّت ليست للتأنيث بقوله : (ولا يوقف على تاء أخت وبنّت بالهاء ؛ لأنها بدل من لام الكلمة ، وليست بتاء التأنيث ، بل فيها رائحة من التأنيث بكونها بدل من اللام في المؤنث دون المذكر) (٣).

فالرضي يرى أن التاء في بنت وأخت أبدلت من الواو في (بنو وأخو) . غير أن الزمخشري يرى (أن التاء في الأخت والبنّت ، أبدلت من الواو ، وذلك ظناً منه أن مادتهما (أخو وبنو) ، وأن التاء أصلية قامت مقام الواو ، فالأخ والابن من الأسماء التي ركبت مادتهما من حرفين فقط ، لا من ثلاثة حروف كما هو معروف في اللغة العربية. فالتاء وإن لم تسبقها فتحة فهي للتأنيث) (٤).

وفي شرح الشافية (٥) أن أخت أصلها أخو حذفت لامها اعتباراً و عوض عنها التاء مع قصد الدلالة على المؤنث ، وغيرت الصيغة من (فُلِي إلى فُلِي) ، ودلالة على أن التاء ليست متمحضة للتأنيث . وبنّت أصلها بنو ، فُعل بها ما فُعل بأخت إلا أنهم كسروا فاء الكلمة (فُلِي إلى فُلِي) وفقاً لرأي الزمخشري .

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص٢١٩ . ٢/ ابن جني/ سر صناعة الإعراب/ ج١/ ص١٦٥ .

٣/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٣/ ص٣١٧ .

٤/ الدكتور- رمضان عبدالنواب/ المدخل إلى علم اللغة/ ص٢٥٧ (من كتاب التطور النحوي للمستشرق براجشتر) .

٥/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص(٢٢٠-٢٢١) .

(هـ) خواص الإلحاق وأماراته :-

(١) الأصل في الملحق به أن يكون مجرداً عن الزوائد ، رباعياً أو خماسياً. كما في (سَفَرَجَل) ، جميع حروفه أصول ، ألحق به جَحَنَفَل ، بزيادة النون وأصله جَخَل رباعي ، فأصبح نون جَحَنَفَل مقابلاً لحرف الراء في سَفَرَجَل. وقد يلحق بالمزيد ، كما في إلحاق عَفَنَجَج الذي ألحق بجَحَنَفَل. والإلحاق في عَفَنَجَج بحرفين هما : النون والتضعيف. وكما في إلحاق أَفَعْنَسَس من الأفعال بأوَنَجَم. إذ أصله قَعَسَ ، ألحق أولاً بَدَ حَوَج فأصبح قَعَسَس. ثم ألحق ثانياً بأوَنَجَم المزيد بالنون لغير إلحاق. ويرى ابن يعيش (أنَّ الإلحاق في أَفَعْنَسَس جاء من تضعيف اللام فقط وأما زيادة النون فهي في أَفَعْنَسَس وأوَنَجَم ، جاءت لتؤدي معنى المطاوعة). أي أنه يعني أن أَفَعْنَسَس ، مطاوع في التقدير لِقَعَسَس.

ويرى الرضي اشتراط اتحاد الزيادتين ، واتحاد مكانهما. وكل زيادة تحصل في الملحق به ، يجب أن تزداد في الملحق أيضاً ، فألف الجمع التي زيدت في (جَعَاغِر – مفردة جَعْر) اسم رباعي ملحق به ، لزمّت الزيادة في (جَدَاوِل – مفردها جَدَوَل) ملحق بالرباعي. أصله من (جَدَل) الثلاثي ، زيدت فيه الواو لإلحاقه بوزن جَعْر ، فصار (جَدَوَل). فالألف التي زيدت في جمع جَعْر لتصبح (جَعَاغِر) ثلاثة ، كذلك تزداد ثلاثة في (جَدَاوِل) ، ووزنهما (فَعَالِل)(١).

(٢) أتفق جميع علماء الصرف والنحو الأقدمين على أن الكلمات الثلاثية ، التي استعملت بالزيادة ، ولم يستعمل العرب مجرداتها التي لا تدل على معنى معين عند تجردها ، وعند دخول الزيادة عليها لغرض إلحاقها تصبح ذات معنى. كما في (زَيْب : اسم لشجر طيب الرائحة) ، لم يستعمل العرب هذا الاسم مجرداً عن الزيادة ، وهو حرف (الياء) الساكنة. التي زيدت لإلحاقه بوزن جَعْر ، وليس للأصل الثلاثي (زَنْب) منه معنى في نفسه. ولم يستعمل في اللغة إلا مزيداً فيه، ومثلها كلمة (حَوْشَب : صفة للعظيم البطن) ولم يستعملوا المجرد منها (حَشِب) ؛ لأن حَشِبَ لا معنى لها بعد التجرد.

(٣) عند حصول الإلحاق مرتين في بعض الأسماء ، نحو : (حَبْنَطِي : صفة للرجل القصير الكبير البطن). فأصلها (حَبِط) وهي ثلاثية مجردة ، وإن لم تستعمل في اللغة إلا نادراً ، فقد ألحقت أولاً بوزن جَعْر ، وذلك بزيادة النون ثلاثة لتصبح (حَبِط) ، لتقابل النون المفتوحة الثالثة حرف الفاء المفتوحة التي تقع ثلاثة في جَعْر ، فصارت حَبِط موازنة لجَعْر في عدد الحروف ، فكلاهما على أربعة أحرف، وفي عدد الحركات .

وفي نفس مواقعها في جَعْر. ثم ألحقت إلحاقاً ثانياً بعد ذلك بزيادة الألف آخرًا بوزن (سَفْرَجَل) وهو خماسي مجرد فصار: حَبْنَطَى ، حيث فتحت الباء منها ، لأنها قابلت حرف الفاء المفتوح في (سَفْرَجَل). وسكنت النون حيث قابلت الراء الساكنة فيها. وجاءت زيادة الألف في آخرها لتقابل حرف اللام من سَفْرَجَل. وبذلك تمت الموازنة بين الملحق والملحق به. وحصل الإلحاق وبطل حكم الإلحاق الأول ، وهو إلحاقه بجَعْر لأنه لا يجوز إلحاق كلمة ثلاثية مزيد فيها بحرفين بكلمة رباعية مجردة ، وأخرى خماسية مجردة في آن واحد. أي أن كلمة حَبْنَطَى في هيئتها الأخيرة هذه تتصرف تصرف سَفْرَجَل في التصغير والتكسير ولا يجري عليها تصرف جَعْر ؛ لكونها ألحقت به أولاً. وصار الإلحاق الثاني للكلمة هو المعول عليه.

أمّا في الأفعال ، فإن الفعل (أَجْنَطَى) مثلاً ملحق بوزن اُحْوَجَم ، قد حصل فيه

إلحاقان :-

الأول : ألحق المجرّد منه حَبَطَ بزيادة النون بدَّ حَوَج ، فصار : حَبَطَ - حيث

سكن الحرف الثاني منه ، وفتحت بقية أحرفه. كما سكن الثاني من دَّ حَوَج وفتحت بقية الأحرف فيه. وبذلك تمت الموافقة بينهما.

الثاني : ألحق حَبَطَ بزيادة الألف في آخره ، وهمزة الوصل في أوله بوزن

اُحْوَجَم ، وصارت حركاتهما وسكونهما مقابلة لبعضهما في كليهما ، المتحرك مقابل

للمتحرّك ، والساكن مقابل للساكن. وصار اُجْنَطَى بوزن اُحْوَجَم. ومتصرف تصرف

اُحْوَجَم ، ومتفقاً معه في صياغة المصدر واسمي الفاعل والمفعول والمضارع ونحو ذلك.

حيث يقال : يَجْنَطَى كما يقال : يَحْوَجَم ، فقد فتح حرف المضارعة ، وسكن فاء الفعل ،

وفتحت عينه ، وسكنت النون الزائدة ، وكسرت لام الفعل في كليهما على السواء. ولم يدخل

حكم الإلحاق الأول. فلم يتصرف تصرف دَّ حَوَج في هيئته الأخيرة ؛ بل اقتصر التصرف

على اُحْوَجَم فقط. لأن إلحاقها باُحْوَجَم يعدُّ آخر إلحاق له ، وهو المعول عليه.

(٤) إن الحرف الزائد للإلحاق لا يسقط ، ما دام الغرض من الإلحاق قائماً ، وقد ذكر

سببويه أن كلمتي : ثَمَانِيَّةٌ وَعَلَانِيَّةٌ ملحقتان. وأن حرف الإلحاق فيهما هو الياء. فالألف

ليست حرف إلحاق ، لأنها حرف مدّ ولأنها تقلب ياء عند تصغيرهما. فيقال : ثَمَانِيَّةٌ وَعَلَانِيَّةٌ.

يقول سببويه : (وإذا حقرت ثمانية وعلانية ، أو عفاروية ، فأحسنه تقول : عَفَارِيَّةٌ وَثَمَانِيَّةٌ

وَعَلَانِيَّةٌ ، من قِيلَ أن الألف ههنا بمنزلة ألف عَدَاوِرٍ وَصَمَادِحٍ ، وإنما مدّ بها الاسم وليست

تلحق بناء ببناء ، والياء لا تكون في آخر الاسم بزيادة إلا وهي تلحق بناء ببناء) (١)

ويوافقه في هذا الرأي المبرد ، في أن الياء ملحقة والألف تقابل ألف عَدَّافِر. والياء تقابل الراء(١).

وقد ورد عن الرضي أيضاً أنّ (ياء ثمانية وعلانية للإلحاق ، لأنها بمنزلة الأصل في الاسم. بمنزلة كاف ملائكة)(٢).

ويرجح بعض الصرفيين كابن جني وابن يعيش وابن سيده ، وفي كتب كثير من الصرفيين أنه لا وجود للإلحاق في كلمتي ثمانية وعلانية ؛ لأنه لا بدّ في الإلحاق من وجود بناء يلحق بها ، فليس في مفردات العربية بناء يلحق به نحو ثمانية وعلانية ، فإذا لم يوجد هذا البناء ، كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة وليست للإلحاق.(٣).

ولسبب آخر لا تُعدُّ الياء للإلحاق في ثمانية وعلانية ، لأنها تسقط في بعض تصاريف الكلمة. حيث يقال في ثمانية : ثمان ، فسقطت الياء التي عدّها سيبويه وغيره للإلحاق. كما لم تبق حجة للرضي الذي عدّها بمنزلة كاف (ملائكة).

ووزن ثمانية (فَعَالِيَةٌ) : ثلاثي مزيد فيه ثلاثة أحرف رباعياً مزيداً بحرفين ، أو خماسياً مزيداً بحرف واحد. ولو فرض أن وزنها (فَعَالِلَةٌ) وزن لجمع التكسير ، فلا يمكن لكلمة مفردة نحو : ثمانية وعلانية أن توزن بوزن الجمع كما في وزن قَرَامِطَةٌ بوزن فَعَالِلَةٌ ، كما لا تلحق الكلمة المفردة بالجمع.

وهذا الاختلاف أيضاً في ياء قَلْنَسِيَّة ، وواو قَلْدُسُوءة ، حيث ذكر سيبويه أنّ (قَلْنَسِيَّة ملحقة بئُلُخِيَّة بوزن فَعَالِيَّة ، وما لحقها من بنات الثلاثة اللَّهْنِيَّة ، وقَلْنَسِيَّة)(٤). وألحق قَلْدُسُوءة بَقَمَّ حُوءة على وزن فَعَلُوءة. وهو قليل في الكلام بقوله : (وتلحق خامسة – الواو – على مثال فَعَلُوءة في الأسماء. وذلك نحو قَمَّ حُوءة ، ونظيره من بنات الثلاثة قَلْدُسُوءة....)(٥). إلا أنه إذا كانت حروف الزيادة تفيد غرضاً غير الإلحاق ، فإنه لا ينفك عن أن

يخرج الاسم من الإلحاق ؛ لأن زيادة الإلحاق تفيد التكثير مع زيادة في المعنى.

(٥) يمكن أن يكون كلا المثليين المكررين للإلحاق في آخر الكلمة أصلاً نحو : الدالين في كلمة (أَلْنَدَد) وهي ملحقة بوزن سَفَرَجَل ، فهي تتصرف على اللدد وهو شدة الخصومة.

(٦) إذا وردت أحرف المدّ وهي (الألف – الياء – الواو) للإلحاق فلا تجوز زيادتها إلا في آخر الكلمة ، إذا لم يكن معها زائد آخر ؛ لأنها إذا انفردت بالزيادة في وسط الكلمة ، أصبحت ذات غرض آخر وهو مدّ الصوت. وبذلك تنتفي زيادتها للإلحاق ، فليست الألف في (كُتَاب) للإلحاق بوزن (قَمَطَر) مثلاً.

ومما يدل على أن الألف في الآخر للإلحاق ، كونها تقع موقع حرف متحرك ، وهو الحرف الأخير الذي تجري عليه حركات البناء والأعراب في الكلمات. وهذا خلافاً لوقوع الألف حشواً ، فإنها تقع موقع الساكن. فالألف في (كِتَاب) حرف ساكن ، ولذا لا يصلح حرف الألف في حشو الكلمة لأن يكون حرف إلحاق.

(٧) إنَّ الزيادة في الإلحاق تبلغ حروفها أقصاها على أصول الكلمة الثلاثية المجردة ، وصيغتها أربعة أحرف لا تتعداها. نحو : (أَجْنُطَاء) ، وهو مصدر للفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف (أَجْنُطَى من حَبِطَ). وحروف الزيادة هي : الهمزة والنون والألف الأخيرة في الفعل. أمَّا في المصدر فهزمة الوصل في أول المصدر والنون والألف الزائدة والهمزة التي أصلها الألف الأخيرة بعد الألف الزائدة في المصدر (أَجْنُطَاء أصلها أَجْنُطَاء). ولا يكون ذلك إلا في المصادر من الثلاثة والأربعة المزيدة كما في (أَشْهُيَاب).

أمَّا الخمسة فلا تبلغ بالزيادة إلا ستة أحرف لأنه ليس منها فعل ، فيكون لها مصدر كمصدر بنات الثلاثة أو الأربعة من الأفعال ، ولكن تلحقها الزوائد كغيرها من سائر الأسماء. والخماسي المزيد لا تكون زيادته إلا بأحد حروف العلة آخراً ، أو قبل الآخر. نحو : قَبَّعْرَى (١) - عَ صُوفُوط (٢) - عَنَدِيْب (٣).

أمَّا الأفعال فتبلغ بالزيادة على أصول الكلمة الثلاثية أو الرباعية ، ستة أحرف لإلحاقها بأحْوَجَم. وهو يأتي على ضربين كما جاء في قول المبرد : (أحدهما : أن تضاعف اللام ، فيكون الوزن أفعنل. فالزيادة بالنون وإحدى اللامين وهمزة الوصل أولاً. كما في : أفعنسس.

والآخر : أن تزداد ألف أصلها الياء بعد اللام فيكون الوزن أفعنلى : يفعنلى ، وذلك نحو : أئلنقى : يئلنقى. ولا يكون الإلحاق به إلا بأحْوَجَم ، لأن النون في أحْوَجَم تقع بين حرفين من الأصل - الراء والجيم فلا يكون فيما ألحق به إلا كذلك (٤) فكما لحقت بينات الأربعة الأفعال الثلاثية ، وليس فيها إلا زيادة واحدة ، كذلك زيد فيها ما يزداد في بنات الأربعة. نحو : أحرنطم.

(٨) كل فعل ألحق بدَّ حَوْج ، لزم أن يكون متعدياً. ولذا لم يجر إلحاق ما كان من الثلاثي اللازم به ، حتى وإن إتفق معه في جميع تصاريفه الأخرى. فقد امتنع نحو : هَرُول من أن يكون ملحقاً بدَّ حَوْج ، لأنه فعل متعدٍ. أمَّا إذا لحقت تاء المطاوعة أول الفعل دَّ حَوْج لتصبح دَّ حَوْج لازمة. مثال : دَّ حَوْجُ الجحر فندَّ حَوْج. دَّ حَوْج الأول من المثال فعل متعدٍ.

وأما تَدَّ حَوْجَ الحجر فهو فعل لازم. وبذا امتنع إلحاق نحو : هَزُولٌ - بَرَهَنَ بَدَّ حَوْجَ ، لتخلف شرط التعدية إلى مفعول به في الملحق مع إتفاقهما في التصريف مع دَ حَوْجَ .
وفي الأفعال الرباعية المزيدة بحرفين لتلحق بأحْوَجَمَ ، يشترط فيها أن تكون لازمة ، وذلك لأن أَحْوَجَمَ وما كان من الرباعي المزيد على وزن أَفَعَّلَلَّ يأتي لازماً. أمّا مجرد أَحْوَجَمَ (حَزَجَمَ) فيأتي متعدياً لقولك : حَزَجَمْتُ الإبل - فعل متعدٍ إلى مفعول به.
وأحْوَجَمْتُ الإبل - فعل لازم. والملحق نحو : اسْحَنَكَّ الليل على وزن أَفَعَّلَلَّ فعل ثلاثي مزيد بالنون والكاف للإلحاق ، وزيدت همزة الوصل في الإبتداء. فهو فعل لازم لأنه اكتفي بمرفوعه. وكذا يلحق به ما كان على وزن : أَفَعَّلَى نحو : اجْنَبْطَى ، فاسْحَنَكَّ واجْنَبْطَى بوزني (أَفَعَّلَلَّ - أَفَعَّلَى) على التوالي يتصرفان تصرف أَحْوَجَمَ في جميع أحواله ؛ لأنهما لازمان.

أما إذا كان الفعل بوزن أَفَعَّلَى متعدياً ، فلا يلحق بأحْوَجَمَ ، نحو : اسْوَدَّى (١) واغْرَنْدَى (٢). في قولنا اغْرَنْدَى النعاس الولد ، ومثاله اسْوَدَّى فلا يلحقان بالفعل أَحْوَجَمَ لتخلف شرط اللزوم. إلا أن الأصل فيها أنهما فعلان لازمان ، اغْرَنْدَى عليّ - اسْرَنْدَى عليّ ، وأما على قول من قال أنه متعدٍ ، جاء : اسْرَنْدَاهُ النعاس واغْرَنْدَاهُ . قال الراجز :

إني أرى النعاس يغرنديني * * * أطرده عني ويسرنديني (٣)

(٩) ومن خواص زيادة الإلحاق ألا تطرد في إفادة المعنى ، فالزيادة في الكلمة لا تدل بسببها على معنى متعلق بالمعنى الأصلي للمادة ، فهي متعلقة بحروف المباني، ويقابلها في هذا المقام حروف المعاني. ولا يراد بحروف المعاني الحروف المستقلة ، والتي تعني : التشبيه - التمني - الرجاء - التسوية. (كأن - ليت - لعل - السين وسوف. وغيرها ...). وإنما المراد الحروف التي دخلت ضمن حروف الكلمة لتزيدها معنى إضافياً. فالهمزة في الفعل (أَكْرَمَ) اطردت في معنى التعدية ، فهي ليست للإلحاق. وكذلك الميم في (مَقْعَدٌ - مَكْتَبٌ) لمعنى الظرفية ؛ والسبب في هذا أن ما أطرد في إفادة معنى كأنه كلمة مستقلة ، فلا يحل محل الحرف الأصلي.

(١٠) ومن خواص الإلحاق أن يكون للكلمة نظير بناء أصلي أو مزيد تحمل عليه مثل : حَلْكُوكَ ملحق بَقَرْوَيْسَ ، وفِسْطَاطَ ملحق بَقَرْطَاسَ. فإن لم يوجد نظيره في البناء ليلحق به ، فالزيادة الخالية المعنى تأتي لتكثير بنية الكلمة فقط.

(١١) ومن أحكام الإلحاق أن الاسم الملحق يعامل معاملة الملحق به في التصغير والتكبير. ويصغر ما كان ملحقاً بالرباعي على وزن واحد مع الرباعي المجرد كما في قَرَدَدَ الملحق بَجَعْرَ يصغر على قُرْدٍ د كَجَعْرِ. إلا إذا كانت فيه واو متحركة في التكبير ، كما في جَدُولٌ وقَسُورٌ. ففي تصغيره خياران :-
أ/ إما أن تظهر الواو كما في التكبير وذلك قولك في أَسْوَدَ : أُسْوِدُ كما يقال في جَدُولٌ : جُدْيُولٌ ، وفي قَسُورٌ : قُسُورٌ في الملحق.
ب/ وإما أن تقلب الواو ياءاً وتدغم في ياء التصغير ، وذلك نحو جُدْيُولٌ وقُسُورٌ.

١/ اسْرَنْدَى : من السرد وهو المضي قدماً. ٢/ اغْرَنْدَى : غلبه النعاس.

٣/ هذا البيت من الرجز استشهد به كثير من النحاة منهم ابن جني وابن هشام والرضي ولم ينسبه واحد منهم.

ويكسّر الملحق بالرباعي كالرباعي الأصول ، فنقول في نحو: قَرَدَد - جَدُول - قَسَوْر. قَرَادِد - جَدَاوِل - قَسَاوِر. على التوالي ، يقول المبرد : (وإنما استجازوا ذلك لما رأوا أن التصغير والجمع على منهاج واحد)(١).

أمّا إذا لحقت ذوات الثلاثة زيادتان مستويتان ، فإن كانتا ملحقتين ، فأنت بالخيار في حذف أيهما شئت. نحو قولك : حَبْنَطِي ثلاثي مزيد بالنون والألف آخرأ ، ليلحق بسَفَرَجَل الخماسي. فإن شئت قلت في تصغيره : حُبْنِط بحذف الألف. وإن شئت حذفت النون قلت : حُبْطِي بإبقاء الألف ، أو بتعويض الباء بحُبْنِط. وذلك لأن النون والألف زائدتان للإلحاق بسفرجل ، فلا لأحدهما مزية على الأخرى . والذي يدل على زيادتها ، أن النون اطردت زيادتها إذا وقعت ثالثة ساكنة نحو : سجنجل . وأن الألف فإنها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً إلا زائدة ، وسمع فيها التنوين ، فلا تكون للتأنيث وإنما الإلحاق معني مقصوداً ، فإذا صغرت قلت في حبنطى : حُبِطِي حذفت النون وأبقيت الألف ، إلا أنك تقلب الألف ياءً ، لانكسار ما قبلها في التصغير فتقول : هذا حبيطي ، ورأيت حبيطياً. وإن قلت بحذف الألف وإبقاء النون قلت : حَبِنِط وكذلك جمعه نقول : حَبَانِط ، وإن عوضت قلت : حَبَانِيط ، وإن حذفت النون قلت : حَبَاطِ ، وإن عوضت قلت : حَبَاطِي.

وكذا في تصغير عَثُولٍ على عُدَّيْلٍ ؛ لأن فيه زائدتين - الواو وإحدى اللامين - وكلاهما للإلحاق بَجَزَلِ. وكان سيبويه يختار إبقاء الواو على نحو : عُدَّيُول (لأن جمعها عَثَاوِل للمكبر وعَثَاوِيل للمصغر. ولأنها عنده كشين قَرَشَبٌ ، واللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قَرَشَبٍ بفيقال قَرَشَبٌ وقَرَشَبٌ ، ويثبت ما هو بمنزلة الشين أي - الواو - في عَثُولٍ)(٢).

وأما ما كان مزيداً من الرباعي ليلحق بالخماسي ، فإن تلك الزيادة تحذف في التصغير. إلا أن تكون واواً رابعة ، أو ألفاً أو ياءً في ذلك الموضع فإنها لا تحذف ، لأنها تصير على مثال : دُنَّيِر. كما في قَرُويس على قَرَييس وكَرْدُويس على كَرَييس. وفي جَحْنَفَل يصغر على جَدْفَل ؛ لأن النون زائدة. وكذا ما كان نحو ذلك كما في تصغير سَوَادِق : سَوَيْق ؛ لأن الألف ثالثة زائدة. وفي الجمع يجمع الملحق بالخماسي في الأمثلة السابقة كما في جَحْنَفَل على جَحَافِل ، وليس فيه إلا حذف النون الزائدة. التي تعوض بياء المد ، فتصبح جحافيل كما يقول ابن جني : (وكذلك يجمع جحنفل على جحافيل بزيادة ياء المد تعويضاً عن النون الزائدة للإلحاق المحذوفة)(٣).

١/ المبرد/المقتضب/ ج٢/ ص٢٤٣.

٢/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص١١٢.

٣/ ابن جني/ الخصائص/ ج٢/ ص٣٠٤.

(٤٠)

أمّا ما لحقته زائدتان ، إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة ، فإنك تجري الملحق مجرى الأصل في الجمع والتصغير. فتقول في مُسْحَنِكَ : سَحَاكَ ، وفي مُقْعَنَسِيس : قَعَايسِيس - في الجمع. إلا أن سيبويه يرى في مُقْعَنَسِيس : مَقَاعِيس ، لأنه يقول : في مُحْرَنَجِم : حَرَاَجِم ، فالسين الثانية في مُقْعَنَسِيس بحذاء الميم في مُحْرَنَجِم. فإذا كانت كذلك فالميم فيها زائدة ، فالسين ملحقة بالأصول ، وليست الميم ملحقة بل هي الميم التي تلحق الأسماء من أفعالها. وفي تصغير مُسْحَنِكَ ك : سُحْنِكِ ك ، ومُقْعَنَسِيس : قُعَيِّيس ، وهذا تصغير أبي العباس المبرد.

وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقْعَنَسِيس : مَقَّعِيس ومُقَّعِيس بالتعويض)(١). وأيضاً هذا رأي ابن يعيش الذي يرى (أن إبقاء الميم دلالة على الفاعل ، كما بقيت في مُعَلِّم ومُطَلِّق)(٢).

والنص فيما جاء من قوله في التفسير (فأمّا مُقْعَنَسِيس فلا يبقى منه إذا حذف إحدى السنين زائدة خامسة ، تثبت في تكسيرك الاسم للجمع ، والتي تبقى هي النون، ألا ترى أنه ليس في الكلام مُفَاعِلٌ).

وفي التحقير قوله : (وإذا حقرت مُقْعَنَسِيس قلت : مُقَّعِيس ، تحذف النون وإحدى السنين. وابن يعيش أيضاً يحذفهما لأنهما زائدان. في الثلاثي إذا لحقته ثلاث زيادات وإحداهن مزية على أختيها ، أبقيت ذات المزية وحذفت أختيها في التصغير. ففي مقعنس الزيادة بالميم والنون وإحدى السنين ، فتحذف النون وإحدى السنين في التصغير ، فتقول مقعيس. وهذا هو الأرجح .

وفي تصغير ما كان آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث ، نحو : عِلْبَاء (٣) - جِرْيَاء (٤) ، فلا نقول في تصغيرهما إلا عِلْأِي وحُرْأِي. لأن الألفين لغير التأنيث ، وإنما هما زائدتان للإلحاق بمثل سِرْدَاح (٥) وشِمْلَال ، فكما نقول : سُرْأِيح وشَمْلِيل كذا نقول عِلْأِي وحُرْأِي. وكذلك قُوبَاء ملحقة بقُرْطَاس وألف المدّ فيها لغير التأنيث. فلا يجوز فيها إلا التذكير والصرف أي التنوين. لقول سيبويه : (وأعلم أن كل ما كان على ثلاثة أحرف ، ولحقته زائدتان فكان ممدوداً متصرفاً ، فإن تحقيره كتحقير الممدود الذي عدة حروفه مما فيه الهمزة بدلاً من ياء من نفس الحرف ، وإنما صار كذلك لأن همزته بدل من ياء بمنزلة التي من نفس الحرف وذلك نحو عِلْبَاء وجِرْيَاء تقول : عِلْأِي وحُرْأِي)(٦).

وفي تصغير الرباعي المزيد تحذف منه كل زائدة ما خلا المدة الموصوفة (الألف والواو والياء) فإنها إذا وقعت رابعة فإنها لا تحذف بل تثبت. فتقول : في سرداح سرديدح ، لأنه لم يخرج بهذه الزيادة عن بناء فاعيل. وفي تصغير علطموس وعيسجور تقول : عظيميس وعسيجير ، فالواو والياء فيهما زائدان والاسم بهما على ستة أحرف ، فلو حذفت الواو لزم حذف الياء أيضاً ؛ لأنه يبقى على خمسة أحرف وليس الرابع حرف مد ، فيحذف الأول وهو الياء .

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص١١٢. ٢/ ابن يعيش/ شرح المفصل/ ج٥/ ص١٣٠. / المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص٢٥٣.

٣/ علباء : عرق في العنق. ٤/ حرباء : مذكر حرباء المسماة أم حبين. ٥/ السرداح : هي الضخم من كل شيء.

أو هي الأرض اللينة البعيدة(لسان العرب/ مج٢/ ص٤٨٢. سردح).

٦/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص١٠٨. ٧/ المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص٢٥٩. - عيسجور : الشديدة من الإبل .

وفي تصغير ما كان آخره ألفاً مقصورة، يقول المبرد : (أما إذا كان آخر الملحق ألفاً مقصورة رابعة زائدة ليست للتأنيث ، فإنما قبل الألف يكسر بعد التصغير ، فتقلب الألف ياءاً ، وتحذف الألف فنقول في أُرطى : أُرِيط بوزن (فُعَلِيل) وفي مِعْرَى : مُعَرِّى(١). أي أن في المصغر يعوض عن الألف المقصورة المحذوفة بالتثوين ، كما في قاضٍ ومحامٍ.

ويقول الرضي : (وقد يجئ أسماء في آخرها ألف ، للعرب فيها مذهبان : - منهم من يجعل تلك الألف للتأنيث فلا يقلبها في التصغير ياءاً نحو حبلى ، سلمى ، فتصغيرها (حببلى - سلمي) بإبقاء الألف على حالها . ومنهم من يجعلها لغير التأنيث فيكسر ما قبلها ويقلبها ياءاً ، وذلك نحو : علقى وذفرى وتترى ، فمن نونها قال : علق وذفير وتثير وهي ملحقة بجعفر ، ومن لم ينونها قال : عليقي وذفيري وتثيري(٢) . و(تثري) أصلها (وتري) من الموازنة وهي المتابعة ، فالتاء بدلاً من الواو ، وهو بدل غير قياسي ، اختلف في ألفه فمنهم من جعلها للإلحاق بمنزلة أُرطى ومعزى ، ومنهم من يجعلها للتأنيث بمنزلة سكرى وغضبى .

وابن يعيش (يرى أن الاسم إن كان مختوماً بألف مقصورة رابعة زائدة للإلحاق كما في أُرطى وعلقى ومعزى وذفرى وتثري فعند التصغير نحذف هذه الألف فنقول في تصغيرها أُرِيط وعلقى ومعزى وذفير وتثير . والدليل على أنها زائدة للإلحاق قولنا : أديم مأروط . ودليل قولهم أنها لغير التأنيث أنها تتون كما أنها تقبل تاء التأنيث بعد الألف ، فلا يمكن أن يجتمع تأنيثان في كلمة واحدة .

أما إن كانت غير منونة فنقول فيها في أُرطى : أُرِيطى وعلقى : عليقى ومعزى : معيزى وذفرى : ذفيرى وتثري . فتبقى ألف التأنيث المقصورة

أما الألف المقصورة إن كانت خامسة تحذف ، فهي إن كانت للتأنيث فإنها لا تتون ، نحو قرقرى وجحبى فنقول في تصغيرهما : قريقر وجحجب ، بحذف الألف ، وإن كانت الألف زائدة للإلحاق فإننا نقول في التصغير في حبركى حبيرك ، وصلخدى صليخد ، فهذا الضرب ألفه للإلحاق ، لأننا نقول في الواحدة حبركة وصلخداة(٣).

كما يرى ذلك ابن السراج(٤) بحذف الألف في التصغير إن كانت خامسة سواء كانت للتأنيث أو للإلحاق .

١/ المبرد/المقتضب/ج٢/ص٢٥٩ .

٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ج١/ص١٩٥ .

٣/ ابن يعيش/ شرح المفصل/ج٥/ص١٢٨-١٢٩ .

٤/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ج٣/ص٤٠ .

- تثري : متواترة / متتابعة / متتالية . - قرقرى : موضع الظهر .

- صلخدى : من الإبل الشديد القوي .

وعند الرضي (أن أرطى يجوز أن يكون على فعلى لاشتقاق أرط ، ومأروط منه ، والألف للإلحاق ، لقولهم أرطاة في الواحدة ، وأن يكون على أفعل ، بدليل راط ومرطى)(١).

وفي موضع آخر يقول : (إن أرطى وعلقى : أرطاة وعلقة ، لأن ألفهما للإلحاق لا للتأنيث ، ومن العرب من لا ينون علقى ويجعل ألفها للتأنيث ، فيقول علقى واحدة)(٢). وفي معزى يقول الرضي : (وكذلك معزى فيه غالبان لأن الألف مع ثلاثة أصول ، والميم كذلك ، ولو حكما بعدم النظير لم نحكم بزيادة واحد منهما لكونهما بوزن درهم لكنه ثبت معز بمعناه ، فثبتت بزيادة الألف دون الميم)(٣).

فالرضي يعتد بزيادة الألف آخرأ في الرباعي فثبتت أصالة الميم وزيادة الألف . أما في بهمي بالألف فيقول بهمي واحدة ، ولم يلحق التاء للواحدة إذ لا تجتمع علامتا التأنيث ، وحكى بهمة . وهذا عند سيبويه شاذ ؛ لأن الألف فيه عنده للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإلحاق ببرقع ، فبهمي عنده منون منصرف ، وبهمة ليس بشاذ عنده . ومن ذلك أن الألف المقصورة إذا لحقت رابعة ومنعت الاسم من الانصراف كان الألف للتأنيث حيث يقول الرضي : (الشاهد فيه ترك صرف علقى لأن آخرها ألف التأنيث ، ويجوز صرفها على أن تكون للإلحاق ، ويؤنث واحده فيقال علقاة)(٤).

واحترز بعضهم فقال : الألف لا تكون للإلحاق أصلاً ، وأصلها في نحو أرطى ومعزى ياء ، ولا دليل على ما قالوا ؛ وإنما قلبت ياءاً في : رأيت أريطياً وأرطي لكسرة ما قبلها .

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص٣٤٣ .

٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص١٩٩ .

٣/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص١٩٩ .

٤/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٤/ ص٤١٧-٤١٨ .

فالثلاثي إن كان ذا زيادة واحدة لم تحذف كما في زيادة الواو في كوثر وجدول فنقول في تصغيره كويثر وجدبول ، أو قلب الواو ياء للإعلال فيه .
وإن كان الثلاثي ذا زيادتين غير المدة ، لم يمكن بقاؤهما ؛ فتحذف إحداهما عند التصغير ، فلا تحذفهما معاً .

فالزيادتان إما أن تكونا متساويتين ، أو تكون إحداهما الفضلى ، فإن فضلت إحداهما على الأخرى حذفت المفضولة . ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرر الحرف الأصلي دون الآخر ، فالمكرر بالإبقاء أولى ؛ لكونه كالحرف الأصلي ، فجيم عفنجج ودال غدودن أولى بالبقاء وكذا المضعف في خفيدد . فإذا صغرت عطوّد ، فعند سيبويه (١) تحذف الواو الأولى ، لأنهما وإن كانتا زائدتين ، لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى فنقول : عطّيد .

وإذا صغرت عثوّلٌ - وهو ملحق بجردخل - بزيادة الواو وإحدى اللامين ، فمذهب سيبويه وحكاة عن الخليل (٢) ، وقال : هو قول العرب ، أنك تحذف آخر اللامين دون الواو إن كان تضعيفاً للحرف الأصلي ؛ لكونه طرفاً مع تحرك الواو بخلاف ياء خفيدد ، قياساً على الخماسي الملحق به . ولعل السر في أن سيبويه أوجب في تصغير عثوّل حذف آخر اللامين أنه قدر زيادة الواو أولاً للإلحاق بالرباعي ، ثم زيادة اللام للإلحاق بجردخل ، فلما أراد التصغير حذف منه ما ألحق بالخماسي وهو اللام الأخيرة ، كما أن الخماسي يحذف منه حرفه الأخير .

وإذا صغرت أُنْدَدًا فإنك تحذف النون قولاً واحداً ، لأن الدالين أصليان ، إذ هما من ألدد ، والهمزة تحصنت من الحذف لتصدرها . فإذا حذفت النون قال سيبويه : أليدّ بالإدغام كأصيمّ ، وقال المبرد : بل أليدد بفك الإدغام لموافقة أصله . وقول سيبويه أولى لأنه كان ملحقاً بالخماسي لا بالرباعي فلما سقطت النون لم يبق ملحقاً بالخماسي ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرباعي حتى يقال أليدد كقريدد ، فنقول على هذا في عفنجج : عفنجج كأصيمّ بالإدغام ؛ لأنك لا تحذف في تصغير عفنجج غير النون لأن إحدى الجيمين تضعيف لحرف أصلي . وإن كانت الزيادتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحداهما على الأخرى ، فأنت مخير في حذف أيتهما شئت ، كالنون والواو في القلنسوة ، ولو قيل إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يكن ببعيد .

وكذلك الخيار في حذف النون أو الألف في حبنطى إذ هما للإلحاق ، وليس أحدهما أفضل . وكذا بالتخيير بين ألف عفرنى ونونه إذ هما للإلحاق بدليل عفرناة . فدل لحوق التاء على إن الألف في عفرنى ليست للتأنيث .

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص٢٥٣ .

٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص(٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥) .
- عفرنى : هو الأسد القوي المعفر لفرسته ، ويقال للناقة القوية عفرناة .

وأنت مخير في حنطأو بين حذف الواو والنون ، والواو أولى ، وأما الهمزة فبعيد زيادتها في الوسط . كما أنت مخير في حذف واو كوأل أو إحدى اللامين ، وأما الهمزة فأصلية لبعده زيادتها في الوسط ، فإن رجحنا حذف اللام بكونها في الطرف ، ووقعها كشين جحمرش ، ترجح حذف الواو بسبب كون اللام مضعف الحرف الأصلي . وفي تصغير ثمانية وعلائية وعفارية رجح سيبويه حذف الألف وقوة الياء ، ولكون الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو : ملائكة وعذافرة ، فهي للإلحاق دون الألف ؛ قال : (وبعض العرب يقول : ثمّية وعلّنية عقّوة ، بحذف الأخير لكونه في الطرف الذي هو محل التغيير) . ففي تصغير نو الزوائد الثلاثة غير المدة تبقى الفضلى من زوائده الثلاث على ما ذكرنا ذلك في ذي الزيادتين ، ففي نحو : مقعنسس تبقى الميم وتحذف النون وإحدى السينين ، لكون الميم أفضل منهما ، وقال المبرد : بل تحذف الميم كما تحذف في نحو : محرّنجم ؛ لأن السين للإلحاق بحرف أصلي ، وقول سيبويه أولى ؛ لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصلي ، وتضعيف الحرف الأصلي ، لكنها طرف إن كانت الزائدة هي الثانية ، أو قريباً من الطرف إن كانت هي الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطّردة . وفي اقعنساس واشهيباب تقول في تصغيرهما : قعيسيس وشهيبيب ، بحذف همزة الوصل ؛ لأن همزة الوصل تسقط من الرباعي أو الثلاثي المزيّدان عند تصغيرهما ، ثم حذف النون من اقعنساس ، والياء من اشهيباب ؛ لأن حذف النون والياء أولى من حذف مضعف الأصلي ، وتقول في اعلوّاط : علّيط ، بحذف الهمزة وإحدى الواوين ، وأصله علّيويط .

وأما تجفاف فيصغر على تجفيف ، والتاء مزيدة فيه للإلحاق بقرطاس ، قال ابن جني : سألت أبا علي عن تجفاف ، قال : أتأوه للإلحاق بباب قرطاس . وتقول في تصغير قمحدوة وسلحفاة : قمححدة وسليحفة ، وفي عيضموز وجحنفل : عضيّموز وجحيفل (١) . وفي تصغير مرمريس ، يقول ابن السراج (٢) : (وزعم الخليل أن مرمريس من المراساة ، ضاعفوا الميم والراء في أوله وتحقيره مرميريس) . أما في تصغير الترخيم فالملحق يصغر بحذف الحروف الزائدة للإلحاق ولغير الإلحاق ، فإن كان ثلاثياً قلت في ترخيمه في نحو : مقعنسس : قعيس ، بحذف الميم والنون وإحدى السينين ؛ لأنها زوائد للإلحاق بمحرّنجم . في نحو : حفيدد : حفيد ، حذفت الياء وإحدى الدالين لأنهما زائدتان للإلحاق بسفرجل بزيادة الياء والتضعيف . وهذا قول ابن يعيش (٣) . يقول ابن السراج (٤) : (كل زائد في التصغير يجوز حذفه من بنات الثلاثة حتى يصير على فَعْلِي ، كما في حارث : حَوَيْث ، خالد : حُأَيْد ، أسود : سُؤْيِد . وزعم الخليل : أنه يجوز في صنفندد : صنفيد ، وفي خفيدد : خفيد ، وفي مقعنسس : قعيس ، وذوات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة ، تحذف الزوائد ، حتى يصير على مثال : فَعْلِيل ، ولا فرق في بنات الأربعة بين الترخيم وغيره .

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص (٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٣) . ٢/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص ٤٥ .
٣/ ابن يعيش/ شرح المفصل/ ج٥/ ص ١٣٧ . ٤/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص (٦٠ - ٦١) .
- تجفاف : درع أو آلة الحرب . - عيضموز : العجوز أو الناقة الضخمة . - اعلوّط : تعلق بعنق البعير ليركب .

وفي تكسير الاسم الملحق يذكر سيبويه (١) بعض الأوزان فنحو ذرحح جمعها ذراح على فعاعل ، كما جاء على فعالي نحو : ذفاري وذفار بحذف الألف من ذفري ، وعلى فعاليل نحو : فساطيط وجلابيب جمعاً لفسطاط وجلابب في الأسماء ، وفي الصفات نحو : شمائل من شمائل وبهاليل من بهلول .

ويكون على فعالل ، فالاسم نحو : قرادد جمع قررد والصفة نحو : قعائد جمع قعد ، وعلى فعالين نحو : سراحين جمع سرحان ، ولم يأت منه الوصف .

ويكون على فعالل نحو : رعاشن ، علاجن ، ضيافن جمعاً ل(رعشن ، علجن ، ضيفن) ويكون على فعاول في الاسم نحو : جداول والصفة نحو : قساور .

ويكون على فعاليل غير مهموز ، في الاسم نحو : العثاير والحثايل ، إذا جمعت العثير والحثيل .

وعلى فعاوليل ، وصفاً نحو : قراويح ، جلاويخ وهي صفة العظام من الأودية ولم يجئ منه الاسم وهو قليل .

ويكون على فعاليت في الكلام وهو قليل نحو : عفاريت لمن جعل عفريت ملحقاً بالتاء .

ويكون على فناعل فيها فالأسماء نحو : جنادب ، خناقس وعناظب وعناكب ، والصفة نحو : عنابس وعناسل جمع عنبس وعنسل .

وابن السراج يقول عن جمع الملحق من بنات الثلاثة بزيادة لبنات الأربعة : (وكل شئ من بنات الثلاثة ألحق ببنات الأربعة وألحق لبنائها ، فتكسره على مثال مفاعل ، والملحق بمنزلة الأصلي ، وذلك نحو : جدول : جداول ، وأجدل : أجادل ، وكل شئ من بنات الثلاثة قد ألحق ببنات الأربعة فصار رابعه حرف مد ، فهو بمنزلة ما كان من الأربعة له رابع حرف مد ، كقرطاط يجمع على قراطيط ، وكذلك ما كانت فيه زائدة ليست بمد ولا رابعه حرف مد ، ولم يبين بناء بنات الأربعة والتي رابعها حرف مد نحو : جمع كلوب على كلابيب ، ويربوع على يرابع .

ويقول ابن السراج (٢) في الخماسي : (وأعلم أن الخماسي من الأسماء التي هي أصول لا يجوز تكسيره ، فمتى استكرهوا حذفوا منها ، وردوه إلى الأربعة ، تقول في سفرجل : سفارج فتحذف اللام ، وقالوا في فرزدق : فرازق ، حذفوا الدال لأنها من مخرج التاء ، والتاء من حروف الزوائد ، والقياس أن يقولوا : فرازد .

وما جاء من الأسماء ملحقاتاً بالخمسة فاحذف منها الزوائد ورده إلى الأربعة ، فإن كان فيه زائد ثانٍ أو أكثر ، فأنت بالخيار في حذف الزوائد حتى ترده إلى مثال : مفاعل ومفاعيل ، فإن كان إحدى الزوائد دخلت لمعنى ، أثبت ما دخل لمعنى ، وحذفت ما سواه . وذلك نحو : مقعنس ، وهو ملحق بمحرنجم ، فالميم زائدة والنون زائدة والسين الأخيرة زائدة ، فنقول : مقاعس ، وإن شئت مقاعيس ، فتحذف النون والسين ، ولا تحذف الميم لأنها أدخلت لمعنى اسم الفاعل ، وأنت في التعويض بالخيار ، والتعويض أن تلحق ياء ساكنة بين الحرفين اللذين بعد الألف فإن كانت الزيادة رابعة فالتعويض لازم ، كما في قناديل : قناديل ، ولا يجوز إلا التعويض في قناديل ؛ لأن الزيادة رابعة ، فإن اضطر شاعر جاز أن يحذف التعويض وربما اضطر وزاد الياء من غير تعويض عن شيء ، كما قالوا :

نفي الدراهم تنقاد الصياريف (١)

زيادة الياء في (الصياريف) تشبيهاً لها بما جمع في الكلام مكسراً على غير واحد .
المبرد يرى أن الياء في صياريف حرف إشباع من الكسرة على الراء (٢).
ويقول ابن السراج(٣) : فيما ألحق ببنات الأربعة من بنات الثلاثة من الصفات : (وما كان على وزن فعول : فعاول ، نحو : قسور : قساور ، وما كان على وزن فععل : فعائل نحو : قشعم : قشاعم ، وما كان على وزن فيعل : فياعل ، نحو : غيلم : غيالم .
وما كان على أفعل : فُعَلٌ وفعلان ، نحو : أسود : سُودٌ وسودان ، وأفعل إن كان صفة فهو غير ملحق ، لأنه إن كان ملحقاتاً لم يجمع نحو الأصم).
وفي جمع الرباعي وما كان على زنته يقول صاحب الشافية : (الرباعي نحو : جعفر وغيره ، على جعافر قياساً كما كان على زنته ملحقاتاً به ... نحو : كوكب ، جدول ، عثير .(٤).
ويشرح الرضي بقوله : (ويعني بغير جعفر : غير هذا الوزن من أوزان الرباعي ك(دِرْهَم ، وَزَوْجٌ وَوَيْتُنٌ ، وَوَقْمَطٌ رٌ وَوُقْعٌ) على قول الأخفش ، جميعه على فعائل سواء كان للقلبة أو الكثرة ، إذ لا يحذف من حروفه الأصلية شيء حتى يرد بسببه إلى جمع القلة ، وما كان على زنته : أي زنة الرباعي في عدد حروفه ، وكان مثله في الحركات المعينة والسكنات ك(جدول ، كوثر) ، أي أنه على زنة الملحق به ، استثناءً لما لم يكن ملحقاتاً به فتكسيه كتكسير الرباعي(٥).

١/ من شواهد سيبويه ج ١ / ص ١٠ - والبيت للفرزدق يقول فيه :

تنفي يداها الحصا في كل هاجرة * * * نفي الدراهم تنقاد الصياريف

٢/ المبرد/ الكامل في اللغة والأدب/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة / ج ٣/ ص ٨٨ / القاهرة / ١٩٥٦ م

- المقتضب/ ج ٢/ ص ٢٥٨ .

٣/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج ٣/ ص ٢٢ . ٤/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج ٢/ ص (١٨٢ - ١٨٣) .

٥/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج ٢/ ص (١٨٣ - ١٨٤) .

- الصياريف : جمع صيرف وهو صراف الدراهم . - قشعم : نسر . - غيلم : ذكر السلحفاة .

وأما الهمزة فإن كانت متطرفة بعد ألف ، فهي إما أن تكون منقلبة عن حرف أصلي ك(كساء ورداء) وإما أن تكون ملحقة بحرف أصلي ك(علباء وحرباء) .
 فإن كانت ملحقة فيجوز فيها وجهان : - قلبها واوا ، وإبقاؤها بحالها قبل ياء النسب ، لأنها ملحقة بحرف أصلي ، والقلب في الهمزة الملحقة أولى . فالقول فيهما : علباوي وحرباوي أو علبائي وحربائي .

إما أخت وبنت فتقول في النسبة إليهما أخويّ وبنويّ، كما يقال في النسبة إلى أخ وابن ، وكان يونس يزيد في بنت وأخت مع بنويّ وأخويّ: بنتي وأختي أيضاً ، نظراً لأن التاء ليست للتأنيث وهي بدلاً عن اللام) .

وكان الرضي(١) يقول : أن الاسم إن كان آخره مبدلاً عن اللام ، كإبدال التاء عن اللام ، في أخت وبنت ، فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام في النسب ، وإن كانت بدلاً من اللام ... ولذا ينصرف أخت علماً فتقول في نسب أخت : أخويّ، كما قلت في أخ .

وفي بنت : بنويّ، كما ينسب إلى (ابن وبنون) .
 ويقول ابن السراج (٢) في النسب إلى بنت : (وأعلم إنك إذا حذف ألف الوصل ، فلا بدّ من الرد ، فتقول في بنت : بنويّ، ولو جاز بنيّ ؛ لجاز بنيّ في ابن ؛ لأنه يقول بنون فالزيادة كأنها عوض عما حذف) .

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص(٦٨ - ٦٩) .

٢/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٧٧ .

- من خلال ما ذكرنا نستطيع أن نستخلص مقاييس نستعين بها في الحكم على كلمة بأنها ملحقة، أو غير ملحقة. وقد كانت هذه المقاييس واضحة عند الصرفيين منذ سيبويه، وإن لم ينص عليها، ولكن حكمه على الكلمات الملحقة، أو نفيه عنها سمة الإلحاق لا يعدو هذه المقاييس المستنبطة من كلامه وكلام من جاء بعده. وهي التي نطلق عليها علامات أو أمارات الإلحاق وهي :-

١/ فك الإدغام : فمن خواص الإلحاق ألا يكون معه إدغام إذا اجتمع مثلان محافظة على زنة ما ألتحق به. والسبب في هذا يعود إلى أن الأصل في الملحق به أن يكون رباعي الأصول أو خماسيها. وهما لا يجري فيهما التضعيف، فلا يجري الإدغام. فكل كلمة زائدة عن ثلاثة أحرف في آخرها مثلان متحركان مظهران، فهي ملحقة كما في (أَلْنَدَدُ - عَنَدَدُ - مَهْدُ - قَرْدَدُ). ولنقارن ذلك ب (أَهْرُ - أَطْمَأْنُنُ). فإنه لا يجوز فكه إلا إذا سكن الحرف الثاني فلا نقول (أَهْرُرُ - أَطْمَأْنُنُ). وإنما نقول (أَهْرَرُنُ - أَطْمَأْنُنْتُ). سكتنا لاتصالهما بضمير الرفع المتحرك.

ومما لا يجوز إدغامه مع الإلحاق، نحو (صَحْوَر - جَلْبَب - شَمَلَل. في الأفعال). و(دُخَل - قُغَد - قَفَّغَد. في الأسماء). لأن الإلحاق فيها بحرف من حروف الأصل، فإذا وجدنا شيئاً ملحقاً قد ضعف واجتمع فيه حرفان مثلان فلا ندغمه، فإنه إنما ضعف ليبلغ زنة ما ألتحق به، فمثل اسحنكك واقعنسس لا يدغم لأنها ألتحقت باحرنجم. وكان ابن السراج يقول : (كما لم يجز إدغام اقعنسس لما كان ملحقاً باحرنجم) (١).

ويستثنى من هذا الحكم، ما كان ملحقاً بالوزن الرباعي (فَعَل) نحو: خَدَبُ، والخماسي بوزن (فِجَل) نحو: قَطِيم، و(فِجَل) نحو: قَرَشَدَب. فإنه لا يفك الإدغام، لأن أول المثليين في الملحق ساكن. فأولى البائين في خَدَب ساكنة، تقابل الثالث الساكن والرباعي المجرّد قَمَطَر - الطاء. وكذا في قَرَشَدَب ملحق بجَرَد لُحى فالباء الأولى من قَرَشَدَب ساكنة كالحاء في جَرَد لُحى. يقول الرضي : (وما كان من الأسماء والأفعال رباعياً، أو خماسياً من الأسماء فيه حرفان أصليان متمثلان، إلا وأحدهما زائد إما للإلحاق أو لغيره.

والرباعي بالزيادة لا يخفف بالإدغام إن كان فيه زيادة بالتضعيف يمتنع فيه الإدغام، كما في الاسم نحو: قردد، أو في الفعل نحو: جلبب؛ لأن الغرض بالإلحاق هو الوزن (٢). ويقول الرضي أيضاً : (وفي حالة الإلحاق لا يدغم المتقاربان إذا أدى ذلك إلى اللبس، ونعني بالمتقاربين النون الساكنة والميم في مثل عنسل إذا صغنا من عمل على وزنها عنمل؛ لأنه لا بد من الإدغام فيبطل لفظ الحرف الذي ألتحق الكلمة بغيرها، كما أنه يجوز في الكلام ألا يكون الوزن على أفعال إلا إذا كان أصل الوزن أفعالاً لئلا يبطل وزن الإلحاق ولئلا يلتبس باقشعر، فإذا بنينا من ضرب مثل اقشعر - وأصله قشعر - فعند المازني وحكاه عن النحويين :- إدغام الباء الأولى الساكنة في الثانية نحو: اضرب، بباء مشددة بعدها باء مخففة. وعند الأخفش : اضرب، بباء مخففة بعدها باء مشددة، ليكون كالملحق به اقشعر (٣).

٢/ ومن علامات الإلحاق. أن يكون الاسم الملحق منوناً ، وهذا مختص بالأسماء المختومة بألف مقصورة لغير التأنيث ، نحو : مِغْوَى - أَرْطَى - ذِفْرَى ، أو مختومة بألف ممدودة لغير التأنيث ، نحو : عِلْبَاء - حِرْبَاء - قُوبَاء. ولو كانت الألف للتأنيث لوجب عدم تنوينها لأنها تصير لغير الإلحاق ، ويمتنع عندئذٍ صرفها.

وقد ذكر المبرد : (أن من العرب من ينون فيقول : ذِفْرَى وَأَرْطَى ، جعلها ملحقة بِذِرْهَم ، ومن لم ينون جعل الألف للتأنيث)(١).

وقال سيبويه : (فأما ذِفْرَى فقد اختلفت العرب ، فقالوا : هذه ذِفْرَى أسيلةٌ ، فنونوا وهي أقلهما... فأما من نَوَّن جعلها ملحقة بهِ جَوْع)(٢).

كما يقول الرضي(٣) : (ومن جعل الألف في علقى بلا تنوين جعل ألفه للتأنيث ، ولم يقل في واحده علقاة ، ومن نونه جعل ألفه للإلحاق وجعل واحده علقاة ، والعلقى نبت يكون واحداً وجمعاً إن كان ألفه للتأنيث ، ومفرده إن كان جمعاً : علقَةٌ ، إن نونت كان ألفها للإلحاق والواحدة علقاة . أي أن الألف إن لحقت علقى ومنعته من الانصراف كان الألف للتأنيث وفي قول الشاعر يصف ثوراً يرتع بين أصناف الشجر من علقى ومكور : -

فحطّ في علقى وفي مكور * * * بين تواري الشمس والذرور(٤)

الشاهد فيه ترك صرف علقى لأن آخرها ألف التأنيث ، ويجوز صرفه على أن تكون

للإلحاق ، ويؤنث واحده فيقال : علقاة .

وما يثبت أيضاً أن الألف في أرطى مذكر أرطاة للإلحاق هو ورود تاء التأنيث معها ؛ لأنه لا تجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة ، وشاهدنا في ذلك قول الشاعر : -

فلما رأى أن لا دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطجع(٥) .

الشاهد دخول تاء التأنيث على ألف الإلحاق في كلمة واحدة .

والوصف فيما كان آخره ألفاً مقصورة رابعة زائدة للإلحاق لا يأتي إلا بالهاء . قالوا : ناقة

حلباة وركبأة من حلبى وركبى ، على وزن فُعْلَى ، ويكون على فُعْلَى نحو : ذفرى

ومعزى ولم يجئ منه وصف ، ولا يكون على فُعْلَى والألف لغير التأنيث ، إلا أن بعضهم

قال : بهامة واحدة ، وليس هذا بالمعروف ، كما قالوا : فعلاة بالهاء صفة نحو : امرأة

سعلاة ورجل عزهامة .

١/ المبرد / المقتضب / ج٣ / ص٢٩٨ .

٢/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص(٨-٩) .

٣/ الرضي / شرح شافية ابن الحاجب / ج٤ / ص٤١٧ .

٤/ البيت ينسب للرجاز العجاج من شرح شواهد شافية ابن الحاجب للرضي/ ج٤ / ص(٤١٧ - ٤١٨) .

٥/ البيت من الرجز من شرح شواهد شافية ابن الحاجب / ج٤ / ص٢٧٤ و ص٤٨٠ ، وهو لمنظور بن مرثد الأسدي . وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الزمخشري وابن جني وابن هشام على مسائل صرفية منها الإبدال ، وأيضاً استشهد به الرضي على دخول تاء التأنيث على أرطى لتصبح أرطاة .

إلا أنَّ المبرد جعل ذِفْرَى وأَرْطَى أن الألف فيهما للتأنيث ، وهذا من قبيل السهو. إذ أنَّ الألف زائدة للإلحاق بجَعْر ، بدليل تنوينها ولحاق التاء بها. وجعلها في كثير من المواضع زائدة للإلحاق.

والصحيح أن الألف الرابعة إن كانت في اسم مذكر منونة فهي للإلحاق. كما تقدم من تنوين الألف المقصورة في الاسم النكرة .

٣/ ومن علامات الإلحاق قبول تاء التأنيث في الاسم المختوم بألف الإلحاق المقصورة نحو : عَلَى - سِدْغَى (١) - عِزْهَى (٢). لتصبح : عَلْفَاة - سِدْعَلَاة - عِزْهَاة ، بدخول التاء المربوطة للتأنيث ، ولو كانت الألف للتأنيث لما قبلت دخول التاء المربوطة عليها، لئلا تجتمع علامتان للتأنيث في كلمة واحدة.

يقول المبرد : (أَرْطَى - ملحق بجَعْر ، وليست ألفه للتأنيث. ألا ترى أنك تقول في الواحدة أَرْطَاة ! فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث ، لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث). (٣).

ومما يصلح أن يكون ألفه للإلحاق : قَرْنَبَى (٤) - مِغْوَى ، من غير أن تدخل عليها التاء. أما الألف التي تزداد للتأنيث نحو أَلْف : سَلْمَى - حُلَى. فهذه لا يلحق بها تنوين ، ويمتنع دخول التاء عليها لأنها لمؤنث حقيقي التأنيث فهي غير ملحقة.

فمن خلال ما استعرضنا من علامات الإلحاق ، فإن الفعل لا ينطبق عليه إلا المعيار الأول (فك الإدغام). ويختص الاسم بالثاني (قبول التنوين) ، والثالث (قبول دخول تاء التأنيث بعد أَلْف الإلحاق المقصورة). كما يشارك الاسم الفعل في الأول (فك الإدغام). وربما كان السبب في كثرة معايير الاسم - هو صعوبة الحكم على بعض الأسماء - أملاحقة هي أم لا؟. ولذا صار فيها الاختلاف ، ولم نجد اختلافاً كثيراً في الحكم على الأفعال.

الفصل الثالث : -

أوزان الكلمات الملحقة في الأسماء والأفعال

المبحث الأول :- الأسماء الملحقة :

- أوزان الأسماء الثلاثية الملحقة

أ- الملحق بالرباعي المجرد.

ب- الملحق بالرباعي المزيد فيه.

ج- الملحق بالخماسي المجرد.

- أوزان الأسماء الرباعية الملحقة

أ- الملحق بالخماسي المجرد.

ب- الملحق بالخماسي المزيد فيه.

المبحث الثاني :- الأفعال الملحقة :

- الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي المجرد.

- الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي المزيد فيه.

الملحقات من الأسماء والأفعال

أ - الملحقات من الأسماء :-

- الملحق به من الأسماء :-

قبل الاستطراد في ذكر الملحقات وأوزانها ، لا بدّ لنا من ذكر الاسم الملحق به. لأنه هو الطرف الآخر في الإلحاق ، والعنصر الثاني فيه.

والملحق به من الأسماء ، هو الاسم المجرد الذي لا زيادة فيه. فالرباعي (جَغْر) جميع حروفه أصلية ، ولا زوائد فيه. كما أن كل كلمة ثلاثية بوزن (فُعْلِي) لا زيادة فيها. ووزن الرباعي (جَغْر - فَعْلَل).

يقول سيبويه : (فأما جَغْر فمن بنات الأربعة ، لا زيادة فيه ، لأنه ليس شئ من أمهات الزوائد فيه ، كما أن بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه). (١). ويعني بأمهات الزوائد - الياء وأختيها وهما الألف والواو. فجَغْر الذي على وزن فَعْلَل ، لا يحكم بأن أحد حروفه زائد ، فمن زعم أن الراء زائدة ، فينبغي له أن يقول : أنه على وزن (فَعْلَل) ، وإن كانت الجيم زائدة يأتي على وزن (جَفْعَل) ، وإن جعلت العين زائدة فوزنه (فَعْلَل)

أما الملحق به الخماسي ، فهو : إما أن يكون مجرداً نحو سَفَرَجَل جميع حروفه أصلية ، وما كان على وزنه نحو : فَرَزْدَق ، وليس فيه حرف زائد ، فيبقى على صورته في الوزن على (فَعْلَل). يقول سيبويه في الملحق به الخماسي الخالي من الزوائد : (وكذا الحال في سَفَرَجَل ، وما كان على وزنه وحروفه أصلية ، كما في فَرَزْدَق. فإن جعل حروفه غير الزوائد زوائد ، فينبغي له أن يجعل الأولين زائدين ، فيوزن على (فَرَفْعَل). وإن جعل الزاي والذال حرفين زائدين ، قال : (فَعَزْدَل) ، وهذا قبيح لا يقوله أحد). (٢).

وإما أن يكون رباعياً مزيداً بحرف واحد للإلحاق ، فيلحق به الثلاثي المزيد بحرفين. كما في حَزْنَبَل أو جَحْنَفَل ألحق به عَفَنْجَج. زيد جَهْل الرباعي المجرد بالنون ليلحق بالخماسي المجرد سَفَرَجَل. إلا أن عَفَنْجَج ألحق أولاً عَفَج الثلاثي المجرد بالرباعي جَغْر فأصبح عَفَنْجَج ، وزيدت فيه النون ليلحق عَفَنْجَج بجَحْنَفَل.

لقول سيبويه : (جَحْنَفَل ألحق ببنات الخمسة ، ثم ألحق به عَفَنْجَج). (٣). وقوله أيضاً : (وما كان من بنات الثلاثة ، إذا لم يكن فيه إلا زيادة واحدة ، يكون على مثال الأربعة. فإنه إذا كان بزيادة أخرى على مثال جَحْنَفَل ملحق بالخمسة ، فيلحق الذي هو ملحق به). (٤).

ومن ذلك نستنتج أن الملحق به هو الرباعي المجرد ووزنه على (فَؤَل). الذي جاء في قول سيبويه : (فالحرف من بنات الأربعة يكون على مثال (فَؤَل) ، فيكون في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو : جَفَر - عَثِير - جُنْدَل. والصفات نحو : سَلْهَب - خَلْجَم - شَدَّجَم. ولا يلحق به غير الثلاثي المزيد بحرف الإلحاق). (١).

والخماسي المجرد الملحق به يقول فيه سيبويه : (والحرف من بنات الخمسة غير مزيد ، يكون على مثال - فَعَلَّ َ َ َ َ َ - في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : سَفَرَجَل - فَرَزْدَق - زَبْرَجْد. وبنات الخمسة قليلة. والصفة نحو : شَمَرْدَل - هَمَرْدَل - جَدَّعَل) (٢). والملحق به الرباعي المزيد بحرف للإلحاق بالخماسي ، ذكره سيبويه بقوله : (وقد ألحق به من الثلاثة كما ألحقوا بالأربعة ، وهو قليل. لأن الخمسة أقل من الأربعة) (٣). كما أنه لا يكون هنالك ملحق به ثلاثي مزيد بحرف ، فيلحق به ثلاثي آخر.

أما الملحقات من الأسماء فهي ثلاث طوائف :-

١/ طائفة الأسماء الثلاثية الملحقة بالرباعية المجردة.

٢/ طائفة الأسماء الثلاثية الملحقة بالخماسية.

٣/ طائفة الأسماء الرباعية الملحقة بالخماسية.

أما الأسماء الخماسية المزيدة ، فليست الزيادة فيها للإلحاق ؛ لأنه ليس وراءها وزن مجرد لتلحق به. ومثاله : (قَبَّعْرَى : وهو الجمل الضخم كثير الوبر). فليست الألف للإلحاق؛ لأنها لا تتون ولا تلحقها تاء التانيث ، كما أشرنا إلى ذلك في علامات الإلحاق. بل الزيادة لتكثير البنية.

الأسماء الثلاثية الملحقة بالرباعي المجرد بعد زيادة حرف الإلحاق هي كما يلي :-

١/ الملحق منها ب(فَؤَل - مفتوح الفاء ساكن العين مفتوح اللام الأولى). ومنه الأوزان

الآتية :-

أ/ فَؤَل نحو : مَهْدَد (٤) - فَرْدَد (٥). واللام الثانية في الوزن المزيدة للإلحاق ، وهي

الذال الأخيرة في الكلمتين.

ب/ فَوَلْن نحو : ضَفِين (٦) - رَعْشَن (٧) - حَرْشَن (٨) - عَلْجَن (٩). والنون الأخيرة هي

المزيدة.

ج/ فَنَعَل نحو : عَنَسَل (١٠) - حَنظَل - جَنْدَل - حَنْدَل (١١). والنون التي وقعت ثانية

هي المزيدة للإلحاق.

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٨٨. ٢/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٠١. ٣/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٠١.

٤/ مهدي : اسم امرأة/ ابن جنبي/ المنصف/ ج١/ ص(٤٢-٤٣). ٥/ قرود : ما ارتفع من الأرض/ المنصف/ ج١/ ص(٤٢-٤٣)/ ص١٨٢.

- سلهب : طويل . - شجعم : نوع من الحيات . - الجندل : البعير القوي والغليظ من الرجال . - همرجل : واسع الخطو .

٦/ ضيفن : من جاء مع الضيف. ٧/ رعشن : مرتعش/ جمل رعشن سريع لاهتزازة في السير.

٨/ حرشن : اسم حية . الكلمات من (٦) إلى (٨) مأخوذة من الجمهرة لابن دريد/ مج٣/ ص٣٢٧-٣٢٨.

(٥٤)

د/ فَوَعَلَ نحو : جَوَهَرَ - جَوَرَبَ : اسم - كَوَثَرَ. الواو جاءت مزيدة للإلحاق ثانية.
هـ/ فَعَوْلَ نحو : جَدَوْلَ - بَرَوَقَ (١) - قَنَوَرَ (٢). والواو جاءت مزيدة ثالثة للإلحاق.
و/ فَاعِيلَ نحو : صَدَوَفَ - فَايَصَلَ - زَيَّبَ. الياء الثانية هي المزيدة للإلحاق.
ز/ فَاعِيَّ نحو : أَرطَى (٣) - عَلَقَى. فالألف في آخرها مزيدة للإلحاق.
ح/ فَاعِلَمَ نحو : عَزَزَ م (٤) من الأسماء ، وَشَدَّقَمَ (٥) من الصفات. فالميم هي الزائدة للإلحاق. وفاقاً لرأي ابن دريد.

٢/ الملحق منها ب(فُحُلٌ - مضموم الفاء واللام الأولى ، ساكن العين). ومنه الأوزان الآتية :-

أ/ فُحُلٌ نحو : سُودٌ (٦) - دُعَيْبٌ (٧) - شُدُّ رَيْبٌ (٨) من الأسماء. فُحُدٌ (٩) - دُخُلٌ (١٠).
من الصفات ، والزائد ههنا هو اللام الأخيرة.
ب/ فُحُلِيٌّ نحو : قُدُرٌ (١١) - سُفْلِيٌّ من الأسماء ، خُنْدُبٌ (١٢) - قُدْلِيٌّ (١٣). من الصفات ،
والزائد للإلحاق هنا حرف النون التي جاءت ثانية.
ج/ فُحُلٌ نحو : جُنُقٌ (١٤) - بُرْدُسٌ (١٥) - كُحْبٌ (١٦). والنون الثالثة هي المزيدة للإلحاق.

د/ فُحُلَمَ نحو : زُرُقَمٌ (١٧) - سُدْمٌ (١٨). والميم فيهما حرف الإلحاق.
فهذه الأوزان ملحقة بنحو : (بُرْدُنٌ - جُدْبٌ - جُرْدُعٌ (١٩) من الرباعي). ومما ألحق به
أيضاً نحو : أَلَمٌ (٢٠) بوزن (أَفْعِلِيٌّ).
٣/ الملحق منها ب(فُحُلٌ - مضموم الفاء - ساكن العين - مفتوح اللام الأولى). ومنه
الأوزان التالية :-

أ/ فُحُلٌ نحو : عُنْدَدٌ من الأسماء ، فُحُدٌ دُوْدُحُلٌ من الصفات. اللام الثانية مزيدة للإلحاق.
ب/ فُحُلٌ نحو : عَلَيْبٌ (٢١) ، الزائد هنا هو الياء الثالثة.
ج/ فُنْعَلٌ نحو : فُنْبِرٌ - عُنْصَلٌ (٢٢) - عُنْظَبٌ (٢٣). والزائد هنا هو النون الثانية.
وهذه الأوزان - عدا فُحُلٌ - قد ورت سابقاً في (فُحُلٌ). وهي ملحقة بنحو : فُحُلٌ
وَجُدْبٌ من الرباعي. وهذا الوزن لم يذكره سيبويه في أوزان الرباعي ، لأنه لم يصح عنده.
وهو مما زاده الأخفش.

١/ يروق : نبات لين. ٢/ قسور : من أسماء الأسد. ٣/ أرطى وعلقى : نوع من الشجر دائم الخضرة.
٤/ عرزم : قوي شديد مجتمع من كل شيء. ٥/ شدقم : واسع الشدق ، بليغ مفوه. ٦/ سررد : اسم موضع.
٧/ دعيب : دعابة ومزاح. ٨/ شريب : اسم موضع. ٩/ قعدد : متعاس. ١٠/ دخل : كثير التدخل.
١١/ قنبر : اسم طائر. ١٢/ خندب : سيئ الخلق. ١٣/ قنبل : شديد. ١٤/ بخنق : برقع صغير.
١٥/ برنس : قلنسوة طويلة كان يلبسها النساك في صدر الإسلام. ١٦/ كعنب : قصير. ١٧/ زرقم : من الأزرق.
١٨/ ستهم : كبير عجوز. ١٩/ جرشع : عظيم الصدر. ٢٠/ الأبلم : الخوص. ٢١/ عليب : اسم لموضع.
٢٢/ عنصل : نبات بري. ٢٣/ عنظب : ذكر الجراد. (الأمثلة معانيها أخذت من الجمهرة/ ج٣/ ص٣٠١ - ٣٤٦.

٤/ الملحق منها بوزن (فِجَل - مكسور الفاء واللام الأولى ، ساكن العين). ومنه الأوزان الآتية :-

أ/ فِجَل نحو : رُمِدِد (١) - صِنِدِد (٢)، فالدال الثانية مزيدة للإلحاق.

ب/ فِجَم نحو : دِلِقِم (٣) - دِقَعِم (٤) ، فالميم فيها للإلحاق.

ج/ فِجِن نحو : فِرِسِن (٥) ، وهو قليل في الكلام ، والنون هنا مزيدة للإلحاق.

د/ فِنِعَل نحو : هِنِبِر (٦) - خِنَصِر. من الأسماء - عِنْفِص وحنِفِص (٧) من الصفات.

الزائد هنا النون التي جاءت ثانية للإلحاق.

فهذه الأوزان ملحقة بنحو : (زِرُوج (٨) - عِشْرِق (٩). من الأسماء. زِهْلِق

وخرِمَل (١٠). من الأوصاف.

٥/ الملحق منها ب(فِجَل - مكسور الفاء ساكن العين مفتوح اللام الأولى). ومنه الأوزان الآتية :-

أ/ فِجَى نحو : مِغَى - ذِفْرَى ، الألف هنا زائدة للإلحاق.

ب/ فِجُول نحو : خِرُوع ، ولم تأت منه الصفة ، والواو زائدة للإلحاق.

ج/ فِجِل نحو : عَثِير - حَمِير - حَثِيل (١١). في الأسماء. وطُرِدِم في الأسماء بمعنى

عسل ، وفي الصفة بمعنى طويل والزائد هنا الياء التي جاءت تالفة.

د/ فِنَعَل نحو : جُنْدَب ، والزائد هنا النون. وجُنْدَب رواية في جُنْدَب.

هـ/ فِجَن نحو : بِلْغَن (١٢). والنون هنا زائد للإلحاق آخرأ. فهذه الأوزان ملحقة بنحو :

(ضِفْدَع - دِرْهَم) من الأسماء. وملحقة بنحو : (هَبْجَع (١٣) - هِجُوع (١٤). من الصفات.

٦/ الملحق منه ب(فِجَل - مكسور الفاء مفتوح العين مضعف اللام). ومنه الأوزان الآتية :-

أ/ فِعَل نحو : مِجَن (١٥). من الأسماء ، وخذَب (١٦) - هِجَف (١٧) - هِقَب (١٨). من

الأوصاف. واللام الثانية المتحركة هي الزائدة ، وهي من الكلمات التي جاء الإلحاق فيها

نادراً لسبب التضعيف.

ب/ فِوَعَل نحو : جِوَر (١٩) - زِوَر (٢٠).

١/ رمدد : رماد ناعم. ٢/ صندد : جبل. ٣/ دلقم : ناقة سقطت أضرارها وأسنانها لكبر سنها. ٤/ دقعم : من الدعاء وهي أرض لا نبت فيها.
٥/ فرسن : مقدم خف البعير. ٦/ هنبر : من أسماء الضبع. ٧/ عنفص وحنفص : صغير الحجم. ٨/ زبرج : زينة. ٩/ عشرق : نبت لين.
١٠/ زهلق : ذو ظهر أملس- خرمل : يطلق على المرأة الرعاء والناقة المسنة. ١١/ حثيل : قصير. ١٢/ بلغن : من البلاغة أي رجل يبلغ.
١٣/ هيلع : بلع الطعام. ١٤/ هجرع : هو الأحمق. ١٥/ مجن : ترس. ١٦/ خذب : ضخم عظيم.
١٧/ هجف : طويل ضخم. ١٨/ هقَب : طويل ضخم من النعام. ١٩/ جور : صلب شديد.
٢٠/ زور : سيد رئيس. (الأمثلة من (١) إلى (١١) من كتاب سيبويه/ج٤/ص(٢٦٩-٢٨٩)،
والأمثلة من (١٢)-(٢٠) من كتاب سيبويه والممتع لابن عصفور والجمهرة لابن دريد.

ج/ فَيَنْحَلِي نحو : حَبِيسٌ (١) - صِيْبُهُمْ (٢) - صِيْبٌ (٣).
فهذه الأوزان ملحقة بنحو : (فَطُّحِي - قِمَطْرُ). من الأسماء. (هَزْرُو - سِبَطْرُ). من الأوصاف. والملاحظ في الوزن الأول أنَّ لاميه مثلان مدغمان. وهو أمر لا فكاك منه ، ولا ينقص ذلك ما قررنا سابقاً ، من أنَّ فك الإدغام من علامات الإلحاق ، لأنَّ الإدغام هنا يقتضيه الوزن.

أمَّا الملحق بالخماسي المجرد ، فقد ذكرنا أنَّه طائفتان : أسماء ثلاثية - أسماء رباعية ، وهاهي أولاً أوزان الخماسي وما ألحق به من الثلاثي :-

ويلحق به من الثلاثي مجموعة من الكلمات هذه بعض أوزانها :-

أ/ فَعْلَعَلْ نحو : حَبْرَدِر (٤) - صَمَهْ هَج (٥) - عَشْمَشَم (٦) - شَمَقَمَق (٧). فالعين

الثانية ، واللام الأخيرة مزيدتان للإلحاق.

ب/ فَعْنَعَلْ نحو : عَقْنَقْل (٨) - عَقْنَقْس - خَزْنَزْر (٩). فالنون ، والعين الثانية

مزيدتان للإلحاق.

ج/ فَعَنْلَلْ نحو : عَفَنْجَج (١٠) - عَلَنْدَد (١١). فالنون واللام الثانية مزيدتان للإلحاق.

د/ فَعَوَّعَلْ نحو : عَوَّوْتَل (١٢) - عَكَّوَكَل (١٣). فالواو والعين الثانية مزيدتان

للإلحاق.

هـ/ فَعَوَّلْ نحو : كَرَوَّس (١٤) - عَدَّوَّر - عَكَّوَك (١٥). فالواو المضعفة مزيدة

للإلحاق.

و/ فَعَوَّلْ نحو : صَلَّوَدَد (١٦) - حَبَّوْنَن (١٧) ، وجعلها بعضهم حَبَّوْنَن. فالواو

واللام الثانية مزيدتان للإلحاق.

ز/ فَعَعَيْلْ نحو : خَفَّيْد (١٨) ، وهو صفة. فالياء والعين الثانية مزيدتان للإلحاق.

ح/ فَعَعَيْلْ نحو : حَفَّيْد (١٩) ، فالياء واللام الثانية مزيدتان للإلحاق.

ط/ فَعَعَيْلْ نحو : هَبَّيْخ (٢٠) ، فالياء المشددة مزيدة للإلحاق.

ي/ أَفْنَعَلْ ، يَفْنَعَلْ نحو : أَلْنَدَد ، يَلْنَدَد. والزيادة في أَلْنَدَد (همزة مع نون) ، وثانياً

(ياء مع نون). وكلاهما الزيادة فيه للإلحاق.

ر/ فَعَنْلَى نحو : حَبْنَطَى (٢١) ، زيدت فيها النون حشواً والألف آخراً للإلحاق.

١/ حيفس : ضخم آدم. ٢/ صيهم : قصير. ٣/ صيم : صلب شديد. - فطحل : ضخم واسم للسيل. - سبطر : سريع السير وجري .

٤/ حيربر : يقال ما أصبت منه حيريرا أي شيناً ويستعمل عند النفي فقط. ٥/ صمحمح : شديد قصير أو غليظ قصير.

٦/ عشمشم : غشوم ظالم. ٧/ شمقمق : طويل. ٨/ عقتقل : كثيب من الرمل. ٩/ عقتقس- خززر : كلاهما بمعنى سيئ الخلق.

١٠/ عفنجج : ضخم أحرق. ١١/ علندد : غليظ شديد. ١٢/ عتوتل : كثير اللحم رخو. ١٣/ عكوكل : قصير

١٤/ كروس : ضخم شديد. ١٥/ عكوك : قصير. ١٦/ صلودد : شديد. ١٧/ حيونن : اسم لواء باليمامة. ١٨/ خفيفد : سريع، وكذا خفيفد.

١٩/ حفيدد : ذكر النعام السريع. ٢٠/ هبيخ : غلام (بلغة حمير) ، أو الرجل لا خير فيه. ٢١/ حبنطى : قصير كبير البطن.

(هذه الأمثلة مأخوذة من الكتاب/ ج٤/ صص (٢٩٠- ٢٩٢) ، (٢٩٧- ٣٠٢).

فهذه الأوزان الثلاثية الملحقة بوزن (فَعَلَّل). ملحقة بنحو : سَفَرَجَل ، فَرَزْدَق ، شَمَزْدَل . من الخماسي المجرد.

أما ما يلحق بوزن (فَعَلَّل) من الرباعي (مفتوح الفاء والعين واللام الثانية ، ساكن اللام الأولى) فمنه ما يأتي :-

أ/ فَعَلَّل نحو : سَمَّهَ د (١) - قَفَّهَ د (٢) - سَبَّهَل (٣) - عَمَّس (٤) . فالزائد في الكلمتين الأولىين هو اللام الأخيرة ، أمَّا الكلمتان الأخيرتان ، فالزائد فيهما اللام الوسطى (لأنَّ هذا الوزن بثلاثة لامات).

ب/ فَعَلَّل نحو : جَحَنَّفَل (٥) - غَضَنَّفَر (٦) - حَزَنَّبَل (٧) - عَشَنَّنَر (٨) - عَرَنَدَس (٩)، فالنون فيها زائدة للإلحاق.

ج/ فَعَوَّل نحو : حَبَوَّكَّر (١٠) - فَدَوَّكَّس (١١) - صَنَوَّيَّر (١٢) ، وعلى فَعَلُول نحو : كَذَّيَّوَّر (١٣) - بَلَّيَّوَّر (١٤). فالواو فيها زائدة للإلحاق.
د/ فَعَلَّيْل نحو : سَمَّيَّع (١٥) - عَمَّيَّيْل (١٦) - هَمَّيَّيْدَع (١٧) - سَمَّيَّيْع (١٨) ، فالياء في هذه الكلمات ، وأمثالها مزيدة للإلحاق.

والأمثلة المتقدمة رباعية مزيدة للإلحاق بنحو : سَفَرَجَل ، فَرَزْدَق ، شَمَزْدَل (١٩). الملحق ب(فَعَلَّل) - (مكسور الفاء ، ساكن العين واللام الوسطى ، مفتوح اللام الأولى). يلحق به من الثلاثي مجموعة من الكلمات هذه أوزانها ، وأمثلة لها :-

أ/ فِجَّيْل نحو : قِطِيم (٢٠) ، فالياء وإحدى الميمين مزيدتان للإلحاق.
ب/ إِفْعَلَّ نحو : إِزَزَبَّ - إِزْدَبَّ (٢١) ، فالهمزة وإحدى البائين مزيدتان للإلحاق.
ج/ إِفْعُول نحو : إِزْمُول - إِدْرُون ، فالهمزة والواو مزيدتان للإلحاق.
د/ فِجَّوْل نحو : عَثُول (٢٢) ، فالواو واللام الأخيرة مزيدتان للإلحاق.
هـ/ فِعْعُول نحو : عَجَّوْل (٢٣) - سِنَّوْر (٢٤) ، فالإلحاق هنا بتضعيف العين وزيادة الواو.

١/ سمهدد : صلب شديد. ٢/ قفعدد : قصير. ٣/ سهبال : غير مهتد لوجهة. ٤/ عملس : نذب خبيث.
٥/ جحنفل : غليظ الشفتين. ٦/ غضنفر : من أسماء الأسد. ٧/ حزنبل : قصير القامة. ٨/ عشننر : سريع ، أي صفة للناقة السريعة.
٩/ عرندس : صلب شديد. ١٠/ حبوكر : رمل يضل السالك.
١١/ فدوكس : أسد ، أي هو حي من تغلب. ١٢/ صنوبر : شجر دائم الخضرة. ١٣/ كنهور : سحاب متراكم.
١٤/ بلهور : كل عظيم من ملوك الهند. ١٥/ سميدع : سيد كريم وشجاع. ١٦/ عميئل : بطئ لعظمه وترهله. ١٧/ هميسع : اسم علم.
١٨/ سميفع : اسم علم. ١٩/ شمردل : قوي سريع من الأبل. والشمرذلة الناقة الحسنة. ٢٠/ قطيم : فحل هايج. ٢١/ إردب : مكيال.
٢٢/ عثول : رخو كثير اللحم. ٢٣/ عجول : سريع. ٢٤/ سنور : من أسماء الهر. (هذه الكلمات من كتاب سيبويه/ ج٤/ ص٢٩٤).

و/ فِعْلَال نحو : جَلْبَاب - جِرْدَال (١) جِلْوَاخ (٢). وهذا ما ألحقه سيبويه من بنات الثلاثة على وزن فِعْلَال بِقِنطَارِ المَزِيْدَةِ بالألف لغير إلحاق من الأسماء ، وسِرْدَاخ (٣) - هَلْبَاج (٤) في الصفات.

وكذا ألحق شِمطَاط و فِسْطَاط وهما ملحقتان بوزن فِعْلَال وكل كلمة فيها مزيدة بالألف لغير إلحاق ، وزيادة اللام للإلحاق .

ز/ فِعْعَال نحو : هِرْمَاس (٥) ، زيدت فيها الميم للإلحاق والألف حشواً لغير إلحاق.

ح/ فِعْعَال نحو : فِرْدَاس (٦) ، زيدت فيها النون للإلحاق ، والألف حشواً لغير إلحاق.

ط/ فِنَعَلُو نحو : حِنطَاو (٧) ، زيدت فيه النون حشواً والواو للإلحاق.

ي/ فِعْلَان نحو : سِرْدَان ، النون الأخيرة للإلحاق والألف جاءت لغير الإلحاق.

ك/ إِنْفَاحِي نحو : انزَهُو (٨) ، مزيدة بالألف أولاً والنون قبل فاء الكلمة للإلحاق.

ويلحق بوزن (فِعْلَل) من الرباعي كلمات منها :-

أ/ فِعْلَلْ لِنحو : قِرْشَدَب (٩) - هِرْشَم (١٠) ، فالحرف الأخير من المضعف زائد للإلحاق.

ب/ فِنَعَلْ نحو : قِنْفَخْر (١١) ، فالنون زائدة للإلحاق.

ج/ فِعْجُولْ نحو : فِرْدَوْس (١٢) - بِرْدُون (١٣) - حِرْدُون (١٤) - عِلطُوس (١٥) ،

فالواو في الكلمات مزيدة للإلحاق.

فهذه الكلمات من الثلاثية الأصول والرباعية ملحقة ب(قِرْطَعب (١٦) - جِرْدَاحِي (١٧).

يقول سيبويه : (وكل شئ من بنات الأربعة على مثال فِعْجُولْ فهو ملحق بجِرْدَاحِي من

بنات الخمسة) (١٨).

ومن الأوزان التي ألحق بها سيبويه الثلاثي وزن (فَعْلُوَة) في الأسماء. فَلذُ سُوَة ملحقة

بِقَمَّة حُ ووزن فَعْلِيَّة : بُنْهِيَّة فُلْنَسِيَّة ، ملحقة بِنَلْخِيَّة بلزوم الهاء في الأمثلة كما لزم

في قَمَّة حُ وة.

١/ جريال : الخمر الشديدة الحمرة. ٢/ جلواخ : التلعة تعظم حتى تصير مثل نصف الوادي.
 ٣/ سرداح : الفتى الحسن الخلق، أو الناقة السريعة. ٤/ هلباج : الرجل الأحمق الضخم الأكلول الجامع لكل شره.
 ٥/ هرماس : صفة للأسد. ٦/ فرناس : صفة للأسد. ٧/ حنطأو : الرجل القصير كبير البطن.
 ٨/ إنزهو : شديد الافتخار بنفسه. ٩/ قرشب : ضخم من الرجال أكلول. ١٠/ هرشم : حجر رخو.
 ١١/ قنفخر : ناعم ضخم الجثة. ١٢/ فردوس : من أسماء الجنة. ١٣/ بردون : دابة.
 ١٤/ حردون : دويبة قيل هي العظاءة أي ذكر الضب. ١٥/ علطوس : ناقة فارهة أو امرأة حسناء.
 ١٦/ قرطعب : القرطعية هي قطعة الخرقفة. ١٧/ جردحل : ضخم غليظ من الرجال. - سرحان : اسم للذئب.
 ١٨/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٩٢.

ومن أمثلة الأوزان الصحيحة في الملحق بالخماسي ، وهي أوصاف وزن (فَعْلَل) كما يرى ابن السراج (١) ذلك. أو (فَعْلَل). أدغمت النون في عين الكلمة كما في هَمَّ رَش. عند الأخفش الأصل فيها هَمَّرَش أدغمت الميم في النون الساكنة ، وليس فيها حرف زائد ، فأصبحت هَمَّرَش بوزن فَعْلَل ، ويلحقها ابن السراج بَجْ هَرَش. إلا أن سيبويه يرى أنها من بنات الأربعة ألحقت بَقْ هَلَس ، كما ذكرنا ذلك في موضع سابق.

ومن الأوزان التي وردت ملحقات بها : وزن (فَعْلَلِي) وما لحق بها من بنات الثلاثة نحو : الدَّوَلِي ونظيراتها ، على حد قول سيبويه. إلا أنه أخطأ في الملحق به حيث ذكر أنها ملحقة بَجْ حَبَبِي مختومة بألف مقصورة للتأنيث ، فالإلحاق لا يكون في الأسماء التي لحقها ألف التأنيث. (٢).

وفي موضع آخر يوزن الدَّوَلِي على فَعْلَلِي ولم يلحقها بأي من الأوزان. (٣). كما جاء على وزن (فَعْلَلِي) نحو (حَبَبَطِي - دَلَنْطِي) ملحقة ب(حَبَرَكِي). وما لحق بوزن (فَعْلَلَال) نحو : فِرْنَدَاد ، ثلاثي ملحق ب(حَبَبِنَار). وهو ثلاثي مزيد بالنون والألف والتضعيف ، ألحق بالخماسي المزيد بألف. ووزن (فِرْنَدَال) نحو : جِرْبِيَاء ملحق بهندباء. (٤). وما كان على وزن (فِرْنَدَال) نحو : صِدْهِيم - زِرْهِيل ، ملحق بقنديل من بنات الثلاثة الملحق بمزيد الرباعي. (٥).

قال سيبويه (٦) في الاسم المعرب على العجم : (ربما ألحقوه بأبنية كلامه وربما لم يلحقوه ، وذكر مما ألحق بأبنيتهم قولهم : درهم ، بهرج . ومما لم يلحق نحو : آجر ، فرند ، ابريسم ، فحقيقة أن تلك الكلمة المعربة لا تخلو من أن تكون مغيرة بنوع تصرف من تبديل وتغيير حركة ، أو لا تكون مغيرة أصلاً ، وعلى كل لا تخلو من أن تكون ملحقة بأبنيتهم أو لا تلحق . وعلى هذا فهناك أربعة أقسام : -

أ- ما لم تتغير ولم تكن ملحقة ، كخراسان . ب- ما لم تتغير وكانت ملحقة ، كخرم . ج- ما تغيرت ولكن لم تكن ملحقة بها ، كأجر. د- ما تغيرت وكانت ملحقة بها ، كدرهم وصعفوق .

وصعفوق ، يرى بعضهم أنها ليست فارسية أعجمية ؛ إذ الصاد والقاف حرفان مهجوران في اللغة الفارسية ، إلا إن كانت هذه الكلمة دخيلة في لغتهم .

وفي إلحاق الأعجمية بالعربية قال الرضي (٧) : (وأعلم أن العرب إذا عرّبت كلمة أعجمية ، لا تلتزم إلحاقها بأوزانها ؛ بل قد تلحقها وهو الأكثر ، وقد تتركها على حالها فلا تلحقها) .

١/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص١٨٥ . ٢/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٩٦ . ٣/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٦١ .

٤/ الأوزان من (فعللى) - (فعللاء) من كتاب سيبويه/ ج٤/ ص(٢٩٥ - ٢٩٦) . ٥/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٩٣ .

(٦ و٧) / من شرح شافية ابن الحاجب/ للرضي/ ج٤/ ص٦ .

- دلنطى : شديد الدفع . - جججى : حي من أحياء الأنصار . - صعفوق : ضرب من الكمأة وهو نبات في باطن الأرض .

(٦٠)

والملحق عند أبي بكر بن السراج (١) : هو ما بني من حروف الصحة ، وألحق بما هو غير مضاعف .

وأبنية الأسماء الرباعية المجردة الملحق بها عند ابن السراج هي : -

فَطَلٌ ، فِطْلٌ ، فِطْلٌ ، فُطِّلٌ ، فِعْلٌ ، والأبنية المذكورة ألحق بها .

الأول : فَطَلٌ ، الاسم نحو : جعفر ، والصفة نحو : سلهب . وألحق بها حوقل وزينب وجدول ومهدد وعلقى ورعشن وسنينة وعتسل .

الثاني : ما كان على وزن فِطْلٌ ، من الأسماء نحو : زَوْجٌ ، ومن الصفات نحو : عِنْفِصٌ ، وألحق بها حِرْمَلٌ .

الثالث : ووزنه فِطْلٌ ، من الأسماء نحو : دِرْهَمٌ ، ومن الصفات نحو : هِرْجَعٌ ، وألحق به عَثِيرٌ .

الرابع : فُطِّلٌ ، من الأسماء نحو : تُرْثَمٌ ، ومن الصفات ند و : حُشْعٌ ، وألحق به نُخْلٌ .

الخامس : ووزنه فِعْلٌ ، الاسم نحو : فِطْطَى ، والصفة نحو : هِرْزٌ ، وألحق به خِدْبٌ .

وخدبٌ من بنات الثلاثة لأنه ليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال : فُطِّلٌ ولا فُطِّلٌ .

أما أبنية الأسماء الخماسية فهي عند سيبويه أربعة ، إلا أن ابن السراج (٢) أضاف بناءً

خامساً لم يذكره سيبويه وهي : -

الأول : فَعَلَّلٌ ، الاسم نحو : فرزدق ، والصفة نحو : شمردل ، وما لحق هذا لم يذكره

سيبويه ، إلا أن ابن السراج (٣) ألحق به من بنات الثلاثة نحو : عثوثل ، حبربر ، عقتقل ، ألندد . ومن بنات الأربعة ألحق به جحنفل .

الثاني : فُطِّلِلٌ ، صفة نحو : جحمرش ، ولحقه من الأربعة : همرش .

الثالث : فَعَلَّلٌ ، قال سيبويه يكون في الاسم والصفة ، وذلك نحو : قذعمل وخبعثن ، قال :

والاسم نحو : قذعمل ، يقال : ما في بطنه قذعملة ، فهو هنا اسم ، وكذلك خذعبلة اسم .

الرابع : فِطَّلٌ ، الاسم نحو : قِرْطُطْبٌ ، والصفة نحو : جردحل وحنزقر ، وما ألحق به من

بنات الثلاثة نحو : إزمول وإرزب . وما لحق به من بنات الأربعة نحو : فردوس ، قرشَب .

الخامس : كما هو عند ابن السراج فُطِّلِلٌ ، نحو : هُدَلِجٌ (٤) ولم يلحق به أي من الكلمات .

وفي ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة للإلحاق بذوات الخمسة يقول ابن السراج (٥) :

(وأعلم أن ذوات الأربعة لا يلحقها شيء من الزوائد أولاً إلا الأسماء من أفعالهن ، وكل شيء

من بنات الأربعة لحقته زيادة ، فكان على مثال الخمسة ، فهو ملحق بالخمسة ، كما تلحق

ببنات الأربعة بنات الثلاثة ، إلا ما جاء أن جعلته فعلاً خالف مصدره مصدر بنات الأربعة ،

نحو : فَاعِلٌ ، وفُعِلٌ : في طَابِقٌ ، وسُلِّمٌ . ولو جعلت هذا فعلاً ما كان إلا ثلاثياً ، وما كانت

مصدره إلا ثلاثية . وكل شيء جاء من بنات الأربعة على مثال سفرجل فهو ملحق ببنات

الخمسة ؛ لأنك لو أكرهتها حتى تكون فعلاً ؛ لاتفق الاسم والفعل . ولو قلت من فرزدق

وسفرجل مستكره ذلك ، لكان القياس : فرزدقت وسفرجلت ، فيكون على وزن تكلمت في

متحركاته وسواكته ، وعلى وزن تدرجت) .

١/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٣٥١ . ٢/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ الأمثلة مأخوذة من ص١٨١-١٨٣ .

٣/ الأمثلة مأخوذة من كتاب الأصول من ص١٨٤-١٨٦ . ٤/ هندلع : بقلة .

٥/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٢١٤ .

والرباعي تلحقه الزيادة بالواو والياء والألف والنون للإلحاق .
ومن زيادة الواو في الرباعي ما كان على فَعُولٍ ، فالاسم نحو : حبوكر(١) ، والصفة نحو :
عشوزن(٢) . ونظيره من بنات الثلاثة : حبونن .

وما كان على فَعُولٍ ، نحو : بلهور ، وبلهوق ، وكنهور .
وَفُحُولٍ ، نحو : حُفُور ، والصفة نحو : شُدُوحُط(٣) . ونظيره من بنات الثلاثة هُول .
وَفُحُولٍ ، الاسم نحو : زرجون وقربوس ، والصفة نحو : قرقوس(٤) ، وألحق به حلكوك
من بنات الثلاثة .

فِغُولٍ ، نحو : فِرْدُوس ، وألحق به من بنات الثلاثة نحو : عَدِيُوط .
وتلحق الواو خامسة على فعْلوة نحو : قمحدوة ، والهاء لازمة له ونظيره من بنات الثلاثة
قلنسوة .

وتزاد الياء في الرباعي حيث تلحق ثالثة ، على فَعُولٍ ، صفة نحو : عميثل(٥) ، وألحق
به من بنات الثلاثة نحو : خفيدد .

وتلحق الياء رابعة على فِغُولٍ ، الاسم نحو : قنديل وبرطيل(٦) ، والصفة نحو : شنظير(٧)
و حربيش(٨) . وألحق به من بنات الثلاثة : زحليل(٩) .

ووزن فعْلوية بلحاق الياء خامسة ، نحو : سلحفية ، ولا يعرف وصفاً . وألحق به من الثلاثي
البلهنية .

والألف تلحق ذوات الأربعة فتأتي ثالثة على فُعَالٍ ، نحو : جُخَادِب(١٠) ، والصفة نحو :
عُافِر(١١) . وما لحقته من ذوات الثلاثة دواسر(١٢) .

وتلحق الألف رابعة على فِغُولٍ ، نحو : حِمْلَاق(١٣) ، والصفة سِدْرَدَاح ، وألحق به
جُنَاب .

وتلحق الألف خامسة على فعْلَى ، نحو : حبركى(١٤) ، وألحق به من بنات الثلاثة
الحنبتي .

وعلى فِعْنَلَالٍ مع زيادة النون ، نحو : جِعْنَبَار(١٥) ، ولحقه من بنات الثلاثة فِرْنَدَاد(١٦) .
وفِعْلَالٍ ، نحو : سِنِمَّار وجِنَبَّار(١٧) ، والصفة نحو : طِرِمَّاح(١٨) ، وألحق به من بنات
الثلاثة جِلَبَاب .

فِغَلَاءٍ ، نحو : طِرْمَسَاء(١٩) ، وألحق به من بنات الثلاثة جِرْبِيَاء(٢٠) .
فَهْلَى ، نحو : فَرْتَهَى ، وألحق به من بنات الثلاثة الذَوْلَى .

فِنَعْلٍ ، نحو : قِنْفَخْر ، ألحق بجردخل .

وتلحق النون ثالثة في الرباعي على فَعَنْلٍ ، نحو : حَزَنْبِل ، ألحق به عفنجج .

وما جاءت الزيادة فيه بتكرار في الرباعي ليلحق بالخماسي في فِغَلٍ ، اسم نحو :

عَرَبْد(٢١) ، والصفة نحو : قَرَشْدَب ، وألحق به من بنات الأربعة عَسُود(٢٢) .

(الأمثلة مأخوذة من كتاب الأصول في النحو / ج ٣ / ص ٢١٤ - ص ٢١٩) . ١/ حبوكر : داهية . ٢/ عشوزن : الصلب الغليظ . ٣/ شنحوط : طويل . ٤/ قرقوس : أملس . ٥/ عميثل : الجلد النشيط . ٦/ برطيل : حجر أو حديد صلب ينقر به الرحي . ٧/ شنظير : سئ الخلق . ٨/ حربيش : الخشنة صفة للأفعى . ٩/ زحليل : المكان المتباعد . ١٠/ جخادب : دابة . ١١/ عذافر : العظيم الشديد . ١٢/ دواسر : الغليظ الجانب . ١٣/ حملاق : باطن جفن العين . ١٤/ حبركى : القراد . ١٥/ جعنبار : ضخم . ١٦/ فرنناد : أرض . سنمار : اسم رجل . ١٧/ جنبار : فرخ الحبارى . ١٨/ طرماح : طويل . ١٩/ طرمساء : الظلمة . ٢٠/ جربياء : الريح الشمال . ٢١/ عربد : اسم حية . ٢٢/ عسود : اسم دابة .

والملحق به عند ابن الحاجب (١) رباعي وخماسي يقول فيه :
 (وللرباعي خمسة : جعفر ، زبرج ، برثن ، درهم ، قمطر ، وزاد الأخفش نحو
 جخذب ، أما جنذل وعلبط ، فتوالى حملهما على باب جنادل وعلابط . وللخماسي أربعة :
 سفرجل ، قرطعب ، جحمرش ، قذعمل ، فللمزيد فيه أبنية كثيرة ، ولم يجئ في الخماسي-
 ويعني الخماسي المزيد – إلا عضرفوط ، خزعبيل ، قرطبوس ، قبعثرى ، خندريس) .
 وزاد محمد ابن السري (٢) على الخماسي المجرد خامساً هو الهندلع . إلا أن
 الرضي يرى الحكم بزيادة النون ؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة ، فالأولى
 الحكم بالزيادة لكثرة ذي الزيادة .

أما قول الرضي (٣) في الزيادة والإلحاق :

(واعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصل ، وقد لا تكون . ومعنى الإلحاق في
 الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب ، زيادة غير مطردة في إفادة معنى ؛
 ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة
 والسكنات ، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها : من الماضي
 والمضارع والأمر ، والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول ، إن كان ملحق به فعلاً رباعياً
 وفي التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً .
 وفائدة الإلحاق إنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع .
 ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم ، كيف إن معنى حوقل مخالف
 لمعنى حقل ، وشملل مخالف لشملمعنى ، وكذا كوثر لمعنى كثر ، بل يكفي أن لا تكون تلك
 الزيادة في نحو ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى ، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل
 للتفضيل ، وزيادة ميم مفعل للمصدر أو الزمان أو المكان ، وفي مفعل للآلة ، فمن ثمة
 لا نقول أن هذه الزيادات للإلحاق ، وإن صارت الكلم بها كالرباعي في الحركات والسكنات
 المعينة ، ومثله في التصغير والجمع ، وذلك لظهور زيادة هذه الحروف للمعاني المذكورة ،
 فلا نحيلها على الغرض اللفظي مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوي ، لأحد أن يرتكب
 كون الحرف المزيد لإفادة معنى الإلحاق أيضاً ، لأنه لو كان كذلك لم يدغم نحو : أشدّ ونردّ؛
 لنلا ينكسر وزن جعفر ، ولا نحو مسلّة ولا مخدّة ؛ لنلا ينكسر وزن درهم ، كما لم يدغم
 مهدد وقردد محافظة على وزن جعفر ، وذلك أن ترك الإدغام في نحو قردد ليس لكون أحد
 الدالين زائداً ، وإلا لم يدغم نحو : قُمُدُّ ، لزيادة أحد داليه ، ولم يظهر نحو أُنُدُد ويُنُدُد
 لأصالة الدالين ، بل هو للمحافظة على وزن الملحق به ، فكان ينبغي أيضاً ألا يدغم نحو :
 أشدّ ومردّ ومسلّة ، لو كانت ملحقة . قال ابن جني (٤) : همزة أُنُدُد وياء يُنُدُد كلتاها
 للإلحاق . فإن قلت : إذا كان الزائد وقع أولاً لم يكن للإلحاق ، فكيف ألحقوا الهمزة والياء في
 أُنُدُد ويُنُدُد ، والدليل على صحة الإلحاق ظهور التضعيف ؟ قيل : أنهم لا يلحقون بالزائد
 من الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر ؛ فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء في أُنُدُد ويُنُدُد
 لما أنضم إلى الهمزة والياء من النون .

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج ١/ ص ٤٧ .
 ٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج ١/ ص ٥٩ - ٦١ .
 ٣/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج ١/ ص ٥٣ - ٥٤ .
 ٤/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج ١/ ص ٥٣ - ٥٤ .

ذهب جمهور النحاة إلى أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي ، فالرباعي جعفر يوزن على فَعْلَل ، والخماسي سفرجل يوزن على فَعَلَل ، وأصلهما الثلاثي ، قال الفراء : الزائد في الرباعي حرفه الأخير ، وفي الخماسي الحرفان الأخيران ، وقال الكسائي : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره ، ولا دليل على ما قالوا ، لاتفاقهما في وزني فَعْلَل وفَعَلَل ، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يلزم بلفظه . وأبنية الرباعي خمسة متفق عليها ، وزاد الأخفش فَعْلَلًا بفتح اللام كجخدب ، وأن قعدداً ودخللاً وسؤدداً وعوططاً ملحقات بجخدب ، ولولا ذلك لوجب الإدغام .

ويكون ههـ ملحقاً ؛ لقولهم بهمة على ما حكى ابن الإعرابي ، ولا تكون الألف كما ذهب إليه سيبويه .

وربما لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم ، مثل (كوكب وزينب) ، فإنه لا معنى لتكوين ككب وزنب . وفي قوله : (أن تزيد حرفاً) ، نحو : كوثر وقعدد ، وقوله : (أو حرفين) ، نحو : ألدند ويلندد وحبنتى ، فإن الزيادتين في كل واحد منهما للإلحاق . وأما اقعنسس واحرنبي فقالوا : ليس الهمزة والنون فيهما للإلحاق ، بل إحدى سيني اقعنسس وألف احرنبي في الإلحاق فقط ، وذلك لأن الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً .

ولا يكون الإلحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام ، هذا ما قالوا ، وأنا لا أرى منعاً من أن يزداد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي ، إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقعنسس كلها للإلحاق باحرنجم .

وقد تلحق الكلمة بكلمة ، ثم يزداد على الملحقة ما يزداد على الملحق بها ، كما ألحق شيطان وسلقى بدحرج ، ثم ألحقا بالزيادة فقيل : تشيطان واسلنقى ، كما قيل : تدحرج واحرنجم ، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق وليس اقعنسس كذلك ؛ إذا لم يستعمل قعسس .

ولا تلحق كلمة بكلمة موقوف فيها إلا بأن يجئ في الملحقة ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه ، فلا يقال : أن اعشوشب واجلوذ ملحقان باحرنجم لأن الواو فيهما في موضع نونه؛ ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سؤدد : إنه ملحق بجُدب المزيد نونه ، وقوي قول الأخفش أنه ثبت نحو : جخدب ، وإن نحو : سؤدد ملحق به .

قيل : لا يكون حرف الإلحاق في الأول ؛ فليس أيلم ملحق ببرثن ، ولا إثمِد بزبرج ؛ ولا أرى منه مانعاً ، فإنها تقع أولاً للإلحاق مع مساعد اتفاقاً ، كما في ألدند ويلندد وإدرون ، فما المانع أن يقع بلا مساعد .

ولا يقع الألف للإلحاق في الاسم حشواً ؛ لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي ؛ وإنما وجب تحريكها كأن الثاني يتحرك في التصغير ، وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضاً في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس وأما الآخر فقد لا يتحرك ، واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف لا تكون للإلحاق أصلاً ، وأصلها الباء قلبت ألفاً ، ولا دليل على ما قال . كما لم يقد دليل على امتناع كون الألف في الوسط للإلحاق ، ولذا جاز أن يحكم في نحو : سأسم وخاتم وعالم بكونها للإلحاق بجعفر ، وبكونها في نحو : عُلايَط للإلحاق بقذعمل .

(٦٤)

ثم يقول الرضي (١) : (الاسم الملحق بالرباعي كثير ، فَوَعَلَ كَكُوْثِرَ ، وَفَاعِلٌ كَرَزَيْبَ ، وَفَاعُولٌ كَجَدُولَ ، وَفَاعُلٌ مضعف اللام كَمَهْدَ ، وَفَاعِلِيٌّ كَأَرْطَى ، وَفَاعِلُنْ كَرَعَشْنَ ، وَفَاعِلَةٌ كِعِرْضَنَةَ ، وَفَاعِلُنْ كَفِرْسِنَ ، وَفَاعِلَةٌ كَسَنَبَنَةَ ، وَفَاعِلٌ كَعَنْسَلِ ، وَفَاعِلٌ كَخَنْفُسِ . وعند الأخفش فُاعِلٌ مضعف اللام ملحق بَجُذِّ ب كَسُوْدَدَ ، ولا يمتنع أن يكون أفاعِلِيٌّ كأُفْمِ ، وإفْعَلٌ كإِجُودٍ للإلحاق . وكذا يكون يفْعَلٌ للإلحاق كِيَلْمَعِ للإلحاق ، وكذا فاعِلٌ كعالم . ويقول : وكذا الملحق بالخماسي من الثلاثي والرباعي كثير . فمن الثلاثي الملحق بسفرجل نحو : صمحمح وعفنجج وكرووس وعملس وعمثول وهبيخ وعقنقل وحفيدد وحفيدد وألندد ويلندد وحبنطى ، ومن الرباعي جحنفل وحبوكر . ومن الملحق بقرطعب من الثلاثي ، إردب وفردوس وإدرون وانقل ، ومن الرباعي قرشب وعلكد ، وقولهم همرش عند سيبويه ملحق بجحمرش ، وعند الأخفش أن همرش ليس فيه زائد وأصله همرش .

ويضيف الرضي قائلاً : فيجوز علي ما ذهبنا إليه أن يكون سرداح ملحقاً بجردخل ، وعلابط ملحق بقذعمل ، وكنابيل ملحقاً بقذعمل ، وأن خالفتها في التصغير والتكسير ؛ لأن ذلك لا يعتبر إلا في الرباعي .

ويذكر الرضي أن كل كلمة زائدة على ثلاثة أحرف في آخرها مثلان متحركان مظهران فهي ملحقة ، سواء كان المثلان أصليين كما في ألندد (الدالين كلاهما أصل) ، أو أحدهما زائداً كما في مهدهد أصلها (مهد) . لأن الكلمة ثقيلة ، وفك التضعيف ثقيل ، فلولا قصد مماثلتهما بالرباعي والخماسي لأدغم الحرف طلباً للتخفيف ، فلهذا قيل : أن مهدهد ملحق بجعفر دون معدّ (مضعف الآخر بالإدغام) . وبهذا قال سيبويه : نحو : سوْدَد ملحق بجندب ، مع عدم كون النون في جندب زائدة ، لعدم ثبوت فُاعِلٌ بفتح اللام عنده) . فإن أحد المثليين إن كان في الكلمة المضعفة مع ثلاثة أصول أو أربعة ، فإنه زائد إذا لم يكن بين المثليين حرف أصلي ، كقَبَّ أو زهلول ، فإن كان بينهما حرف أصلي فليس بزائد ، كحدرد ودرديس وسلسبيل ، وقال بعضهم : هو زائد أيضاً ؛ فحدرد وسلسبيل عنده بوزن فعلع وفعلليل ؛ والأولى الحكم بالأصالة . وكذا إذا كان حرفان متباينان بعد مثليهما ، فالأولان أو الأخيران زائدان ، وبشرط أن يبقى دونهما ثلاثة أصول أو أكثر ، فمرمريس على ففعليل ، وصمحمح على فعلعل . وأما نحو : زلزل وصرصر فليس فيه زائد إذا لا يبقى بعد الحرفين ثلاثة ، ومن قال سلسبيل : ففعليل ، قال زلزل : ففعلل .

قال الكوفيون (٢) : (في نحو زلزل وصرصر إن الثالث زائد لشهادة الاشتقاق فزلزل من زلّ وصرصر من صرّ . وقال الفراء في مرمريس وصرصر مح إنه فعلليل ، فعلل ، قال : لو كان ففعليلاً ، وفعلعلاً ، لكان صرصر وزلزل ففعل) .

وفي سمنان (٣) : (إما أن يكون مكرر اللام للإلحاق بزلزال ، أو يكون زيد فيه الألف والنون لا للتكرير بل كما زيد في سلمان ويمنع صرف سمنان على كونه فعلاً ، ولجواز كونه فعلاً ؛ لأنه لا يجوز أن يكون مكرر اللام للإلحاق ؛ لأن فعلاً نادر كخزعال ، ولا يلحق بالوزن النادر) .

١/ الرضي / شرح شافية ابن الحاجب / ج ١ / ص ٥٢ - ٥٥ . ٢/ من شرح شافية ابن الحاجب / للرضي / ج ١ / ص ٦٢ .

٣/ من شرح شافية ابن الحاجب / للرضي / ج ١ / ص ١٥ . - حدرد : اسم رجل . - الدرديس : الداهية . - سمنان : اسم موضع . - خزعال : ظلع الناقة .

أما الملحق به وما مائله من الملحق عند السيوطي (١) وأوزانه هي : -
 (فَعْلَل ، نحو : جَغَرَ ، ألحق بها جوهر وضيغم بزيادة ثانية ، وجدول بزيادة ثالثة ، ورابعاً
 مثل رِشْن ، وبالتضعيف نحو : مههد .
 وفُجِّل ، نحو : بُشِّن ، ألحق به دخل ، ولم يجئ إلا بالتضعيف ، أو بزيادة في الآخر
 نحو : هُكِّم .

وفِجِّل ، نحو : زِرْج ، ألحق به زِمِرِد ، ودَلِّم عند من جعل الميم زائدة .
 وفِجِّل ، نحو : دِرْهَم ، ألحق به عَثِير وَخِرْوَع
 وفعل ، نحو : قَمَطَر ، ألحق به خَدَّ ب .
 وفُجِّل عند من أثبتته ، نحو : هُجِّدِع ، ألحق به عُذَّ دَ وَسُودَدَ وَعُوطَطَ .
 فهذه ثلاثية الأصول ألحقت بالرباعي .

وفَعَّل ، نحو : فَرَزَقَ ، ألحق به عَثَوْتَل ، عَقَنْقَل ، حَبْرَبِر .
 وفِجِّل ، نحو : فَهْلِس ، ألحق به نَخَوْرَش على الصحيح .
 وفِجِّل ، نحو : قِرْطُج ، ألحق به إِزْمُول وَإِرْدَبَّ وَإِنْقَلَى وَإِدْرُونَ .
 فهذه ثلاثية الأصول ألحقت بالخماسي .
 ومن المزيد الرباعي الأصل :

فَعْوَل ، نحو : حَبْوَكِر ، ألحق به حَبْوَنَن .
 فُجِّلَ وِل ، نحو : عُفُّ وِر ، ألحق به هُجُول .
 فَعْلُول ، نحو : قَرُّوس ، ألحق به حَلْكُوك .
 فِجُول ، نحو : فِرْدُوس ، ألحق به عِدْيُوط .
 فعلوة ، نحو : قَمَّحُوة ، ألحق به على من جعل ذلك وزنها قَلْنَسُوة .
 فَجْلُوت ، نحو : عَنَكُوت ، على قول من جعل ذلك وزنه ، ألحق به نَخْرُوت .
 فِجِيل ، نحو : بِرْطِيل ، ألحق به إِهْلِيل ، وألحق به ابن السراج (٢) زحلِيل .
 فَعْلِيَّة ، نحو : سُلَاخِيَّة ، ألحق به بلهنية .
 فَعَالِل ، نحو : جُجَادِب ، ألحق به نُواسِر لُلامص .
 فِجَال ، نحو : سِرْدَاح ، ألحق به جِئْبَاب وَجِرْيَال وَخِلْوَاح وَعِلْبَاء .
 فُجَال ، نحو : فُرْطَاس ، ألحق به فُرْطَاط .
 فَعْلَى ، نحو : حَبْرَكِي ، ألحق به حَبْنُطَى .
 فُغَال ، نحو : جُغْبَار ، ألحق به فُرْدَاد .

١/ جميع الأمثلة من كتاب المزهر في علوم اللغة للسيوطي / ج ٢ / ص (٤٠ - ٤١) .

٢/ ابن السراج / الأصول في النحو / ج ٣ / ص ٢١٦ .

- نخورش : كثير الخرش . - نخربوت : الناقة الخيار الفارهة . - القربوس : السرج .

- الحبركي : القوم الهلكى / القراد الطويل . - حبوكر : داهية عظيمة .

- قرطاط : داهية .

فِجَلَل ، نحو : خِذْلَبِر ، أَلْحَقْ بِهِ جِذْلَبِب .
 فِعَلَلِي ، نحو : جَلِحَطِي ، أَلْحَقْ بِهِ جِرِيَا .
 فُجَلَلِي ، نحو : جَجَبِي ، أَلْحَقْ بِهِ خَزَلِي وَخَوَزَلِي .
 فَعَنْلَل ، نحو : عَبْنُقَس ، أَلْحَقْ بِهِ عَفَنْجَج .
 فَعَلَل ، نحو : عَدَبَس ، أَلْحَقْ بِهِ زَوْتَكْ عَلَى خِلَافِ مَا فِي وَزْنِهِ .
 فُجَلَل ، نحو : عَزِيد ، أَلْحَقْ بِهِ عَلُوْد .
 فهذه ثلاثية الأصول أَلْحَقْ فِي الْمَزِيدِ الرَّبَاعِي .
 ومن المَزِيدِ الْخَمَاسِي الْأَصْل : -

فَقَلِيل ، نحو : عَطْمِيس ، أَلْحَقْ بِهِ عَرَطْبِيل .
 فَعَلِيل ، نحو : خَزْعِيل ، أَلْحَقْ بِهِ قُشْرُوَيْر .
 فَعَلَلِي ، نحو : قَبْعُرِي ، أَلْحَقْ بِهِ شَفَنْتُرِي .
 فَعَلُول ، نحو : عَضْرَفُوط ، أَلْحَقْ بِهِ خَيْفُوج وَعَنْكُوت وَحَنْدُقُوق .
 فهذه رباعية الأصول أَلْحَقْتِ بِالْمَزِيدِ الْخَمَاسِي .

وعند عقد المقارنة بين الأوزان التي أوردها سيبويه ومن جاء بعده ، نجد أن هنالك تشابهاً كبيراً بين الأوزان والصيغ التي استعملوها . فالصيغ الرباعية وما أَلْحَقْ بِهَا أَنْتِ عَلَى خَمْسَةِ أَبْنِيَةِ ، والصيغ الخماسية والملحق بها جاءت على خَمْسَةِ أَبْنِيَةِ .
 إلا أن سيبويه أَسْتَثْنَى مِنَ الرَّبَاعِي مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فُجَلَل ، ولم يذكر من الخماسي ما كان على وزن فُجَلَلِ نَحْو : هُدَلَع ، إلا أن أبنية المَزِيدِ فِيهِمَا كَثِيرَةٌ . قال ابن الحاجب :
 (والمَزِيدِ فِيهِ أَبْنِيَةٌ كَثِيرَةٌ) (١) ، وكان ينبغي أن يكون للرَبَاعِي خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ بِنَاءً ،
 اقتصر الصرْفِيُّونَ عَلَى خَمْسَةِ أَبْنِيَةِ لِلرَّبَاعِي وَزَادَ الْأَخْفَشُ وَزْنَ فُجَلَلًا عَلَى وَزْنِ جِخْدَب .
 وكان حق أبنية الخماسي أن تكون مائة وأحدًا وسبعين ، فاقْتَصَرُوا عَلَى أَرْبَعَةِ أَبْنِيَةٍ مَعَ زِيَادَةِ فُجَلَلِ .

ب - الملحقات من الأفعال

- الملحق به من الأفعال :-

قبل أن نتناول الملحقات من الأفعال نتعرف على الملحق به من الأفعال. والملحق به هو الفعل المجرد الخالي من الزيادة ، ووزنه في الرباعي المجرد هو (فَعَّلَ) نحو : دَحَّجَ. قد تلحق التاء دَحَّجَ في أولها فتصبح دَحَّجَ على وزن تَفَعَّلَ. وتزاد هذه التاء في كل فعل ملحق بالرباعي دَحَّجَ. وقد جاء (تَمَفَّلَ) كما في تَمَّ سَكَنَ وَتَمَدَّرَعَ. (١).

وقد تلحق الملحق به من الأفعال النون الثالثة في الرباعية الأصل ، نحو : دَرَجَمَ. والنون تقع الثالثة بين حرفين أصليين في الكلمة. ولم تزد هذه النون إلا في ما كان وزنه على (فَعَّلَ) من الرباعي ، نحو : اُحَوَّجَمَ. أو كان آخره ألف زائدة كما في اُحَوَّبَى ، فيكون الوزن على (أَفَعَّلَ) و(أَفَعَّلَى). أو يكون الملحق به على وزن (أَفَعَّلَ - نحو : اُقشَعَرَ) ، بتضعيف اللام الأخيرة وإدغامها. أو (أَفَعَّلَ - نحو اُخْرَمَسَ) ، بتضعيف اللام الأولى وإدغامها.

فالأوزان التي وردت سابقاً (أَفَعَّلَ - أَفَعَّلَى - أَفَعَّلَ) ، تجري مجرى اُفَعَّلَ في جميع ما صرف فيه والنون في اُحَوَّجَمَ بمنزلة النون في اُنطَلَقَ(٢). والملحق به من الأفعال لا يكون إلا رباعياً مجرداً ، فيلحق به الثلاثي ، ولا يكون فعلاً خماسياً لعدم وجود أفعال خماسية الأصول لكي تلحق بها ، عند زيادة حرف أو أكثر على أصول الرباعية ، بل يكون رباعياً مزيداً بأحد حروف الزيادة ، فيلحق به الرباعي بزيادة حرف ، أو الثلاثي بزيادة حرفين. كما أنه لا يوجد فعل سداسي.

- الملحق من الأفعال :-

اختصت الأفعال الثلاثية المزيد فيها للإلحاق بالرباعية المجردة والمزيد فيها. أي أن الملحق من الأفعال ، هي الأفعال الثلاثية التي تحققت فيها شروط الإلحاق، ونورد فيما يأتي هذه الأفعال وأوزانها ونمثل لكل منها (٣) :-

أ/ فَعَّلَ نحو : جَلَّبَبَ وَشَمَّلَلَ : والمزيدة هي اللام الثانية. ويتداخل هذا الوزن مع وزن الرباعي المجرد (فَعَّلَ - نحو : دَحَّجَ وَبَسَمَلَ). فاللام الثانية في الوزن الأول مزيدة للإلحاق بالتكرير ، بينما اللام الثانية في الوزن الثاني أصلية ؛ لأنها تقابل حرفاً أصلياً في الكلمة.

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٨٦. ٢/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٠٠.

أحرنبى : نفس الديك ريشه.

أخرمس من الأوزان التي ذكرها السيوطي في المزهري ج٤/ ص٤٢.

٣/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٨٦. - المبرد/ المقترض/ ج٢/ صص(٩٦-١٠٧).

ب/ فَوَعَلَ نحو : جَوْرَبَ - صَوْمَع - قَوْلَبَ ، فالواو فيها مزيدة للإلحاق.
 ج/ فَعِيلَ نحو : بَيْطَرَ - سَدَّيَرَ - هَيْبَنَ ، فالياء فيها هي المزيدة للإلحاق.
 د/ فَعُولَ نحو : هُرُوَلَ - جَهَّوَرَ ، والزائد للإلحاق هو الواو.
 ه/ فَغَلَى نحو : سَلَقَى - جَبَّجَى - قَلَسَى ، والألف فيها كلها للإلحاق.
 و/ فَغَعَلَ نحو : قَلَنَسَ ، فالنون مزيدة للإلحاق ، وهذا الوزن قليل في الكلام كما ذكر ذلك سيبويه (١)

وهذه الأوزان أُجْرِيَتْ مجرى دَحَجَ ، والدليل على ذلك أَنَّ المصدر كالمصدر من بنات الأربعة ، نحو : جَلَبَبَ : جَلْبَبَةٌ وَجَلْبَابًا ، سَمَلَلٌ : سَمَلَّةٌ وَسَمَلَالًا . وقد تلحقها التاء في أوائلها ، كما لحقت في تَدَحَجَ ، كما في قولك : قَلَسَيْتَهُ فَتَقَلَسَى . وقد جاء تَمَفَعَلَ وهو قليل قالوا تَمَسَكَنَّ وَتَمَدَّرَعَ (بزيادة التاء) . وهذا قول سيبويه . وهذه الأفعال من مَسَكَنَّ - مَدَّرَعَ ، بزيادة الميم للإلحاق بوزن (مَفَعَلَ) . إلا أَنَّ الرضِي يرى أَنَّ الميم زيادتها لغير الإلحاق ، يقول الرضِي (٢) : (هي من قبيل التوهم والغلط ، وظنوا أَنَّ ميم منديل ومسكين فاء الكلمة ككاف فتديل ، ودال ذرهم) . لهذا جعل الرضِي هذا الوزن في غير أبنية الإلحاق . وقد خرج الرضِي بذلك عن الأصل الذي وضعه في تعريفه للإلحاق حيث ذكر في تعريفه للإلحاق : أَنَّ الإلحاق هو زيادة حرف أو حرفين ليصير بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف والحركات والسكنات . وهذا ينطبق تماماً على هذه الأمثلة ولا مسوغ لاستثنائها .

ز/ فَغِيلَ نحو : شَدْرَيْفَ (٣) ، ولم يورد سيبويه هذا الوزن ، ولا المبرد . وقد جاء في اللسان بالنون (شَدْرَيْفَ) ، وجاء في الصحاح بالياء (شَدْرَيْفَ ، شَدْرَيْفَ) . كلاهما بمعنى قطع شرياف الزرع ، أي ورقه إذا طال وكثر وخشي فساده ، بزيادة الياء بعد العين .

ح/ فَغَلَّ نحو : بَرَأَلَ الديك ، بزيادة الهمزة بعد العين ، بمعنى (نفس برائله ، وهو ما استندار حول عنقه من الريش) .

ط/ فَغَعَلَ نحو : سَنَبَلَ الزرع ، دَنَقَعَ الرجل ، (أي افتقر ، ومنه فقر مدقع ، أي ملصق بالدقعاء بالأرض والتراب) ، بزيادة النون ثانية .

ي/ فَغَلَّنَ نحو : فَرُصَنَ الشئ (أي قطعه ، من الفرص وهو القطع) . وَقَحَزَنَّ الرجل : ضربه فصرعه (من القحز وهو الإهلاك) ، والمزيدة للإلحاق هي النون .

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٨٦ .

٢/ الرضِي الاسترأبادي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص٦٨ .

٣/ الرضِي/ شرح الشافية/ ج١/ ص٦٨ - الجوهري/ الصحاح/ ط٢/ مج٤/ ص١٣٨١ (شرف) - ابن منظور/ اللسان (شرف) .

ك/ فَمَعَلَ نحو : حَمَظَلَ الرجل : جني الحَمَظَلَ ، وهو الحَنْظَلُ) ، بزيادة الميم ثانياً .
 ل/ فَعَلَ نحو : فَصَلَ : من القصل وهو القطع ، وَجَلَمَطَ شعره إذا حلقه ، من الجلط ،
 بزيادة الميم الثالثة للإلحاق .
 م/ فَفَعَمَ نحو : فَزَصَمَ الشيء ، أي قطعه من الفرص وهو القطع . والزيادة هنا الميم
 الأخيرة .

ن/ هَفَعَلَ نحو هَبَعَ - هَلَقَمَ ، أي ابتلعه ولقمه من البلع واللقم على التوالي . بزيادة الهاء
 في أول الفعل ، إلا أنَّ ابن جني (١) يرى أن الهاء في أول ، هَبَعَ - هَلَقَمَ - هَجَرَعُ ،
 هاء أصلية . والرأي الأرجح أن أصول هذه الأفعال هي (بَلَعَ - وَلَقَمَ - جَرَعَ) فالهاء ليست
 أصل في الكلمة .

س/ تَفَعَلَ نحو : تَرَمَسَ (إذا غيبه في الرمس : القبر) ، وَتَرَفَلَ (جرَّ ذيله تبخترًا) ،
 والإلحاق هنا من زيادة التاء أولاً . (٢) .

وهذه الأوزان التسعة الأخيرة مختلف فيها ، باستثناء (فَعِيلَ) . فإنَّ بقية الأوزان يمكن
 عدّها رباعية أصلية كذَ حَوَجَ وَجَلَجَلَ . (٣) .

الفعل الملحق بالرباعي له حكم الملحق به من حيث التصريف والاشتقاق . وهو
 يطابقه في حركات مضارعه وماضيه وأمره ، واسم الفاعل منه واسم المفعول والمصدر
 كما ذكرنا ذلك سابقاً .

ويقبل الملحق بالرباعي الزيادات كالرباعي فنقول ، تَدَّ حَوَجَ وَتَجَوَّرَبَ . أو إنَّ كانت
 الزيادة بحرفين في الرباعي نحو : اُحَوَّنَجَمَ - اُقَعَنَّسَسَ - اُسَلَّنَقَى .
 وليس في الملحق بالرباعي وزن (فَعِيلَ) بل هذا الوزن للأسماء (٤) .

والملحق من بنات الثلاثة بالرباعي المزيد من الأفعال يكون على ضربين :-
 أ/ أحدهما : أن تضاعف اللام فيكون الوزن على اُفَعَنَّئَلْ ، إحدى اللامين هي
 الزائدة للإلحاق نحو : اُسَحَنَّكَكَ - اُقَعَنَّسَسَ .

ب/ والوجه الآخر أن تزداد ألف بعد اللام فيكون اُفَعَنَّئَلَى . وذلك نحو اُسَلَّنَقَى -
 اُحَوَّنَبَى ، ولا يلحق إلا اُحَوَّنَجَمَ .

١/ ابن جني/ المنصف/ ج١/ ص٢٦ . (الأوزان السابقة مأخوذة من شرح شافية ابن الحاجب للاسترابادي وصاح الجوهري
 ولسان العرب لابن منظور .

٢/ السيوطي/ المزهري/ ج٢/ ص٤٠ .

٣/ ابن عصفور/ الممتع في التصريف/ ج١/ ص١٧١-١٧٢) .

٤/ المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص١٠٧ .

وهذان الموضعان هما من زيادة اللام الثانية ، أو الياء مع زيادة النون بين حرفين أصليين وهي ثالثة. يقول سيبويه : (وقد تلحق النون ثالثة من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام ، وما كانت زيادته آخرة ، ويسكن أول حرف ، فتلزمه ألف الوصل في الابتداء ، ويكون أفعنللت وأفعنلأيت. فافعنللت نحو : أفعنسس وأعفننجج. أفعنلأيت نحو : ألسنقأيت وأحونبى ، وكما لحقنا لبنات الأربعة ، وليس فيها إلا زيادة واحدة ، كذلك زيد فيها ما يزداد في بنات الأربعة نحو أحونجم وأخرنطم) (١).

وتلحق الزيادة بنات الأربعة آخرأ ، ويسكن أولها فتلحقها ألف الوصل أولاً ، فيكون بناء الفعل أفعلل فيدرکه الإدغام ، وذلك نحو : أفسعر . ويلحق به نحو اصحل ، بتضعيف اللام الأخيرة في الوزن ومصدره كمصدره ، لأن الوزن واحد فنقول أفسعر : أفسدجوار ، ومثله اصحل : اصحلل.

الأمثلة السابقة هي ما جاء عند سيبويه من الملحقات من الأفعال . والمبرد (٢) يقول في إلحاق بنات الثلاثة من الأفعال والأسماء ببنات الأربعة : (فمثال بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (فحل) ، وذلك نحو : دحرج وهملج و سرفه . وتلحق به الثلاثة بالواو ثانية ، فيكون على فوعل ، وذلك نحو : حوقل ، كما تلحق اسماً نحو : كوثر وجورب .

وتلحق الواو ثالثة فيكون على فوعل ، نحو : جهور كلامه جهورة ، كما يلحقه اسماً ، وذلك قولك جدول ، والمصدر كالمصدر .

فتلحق الياء ثانية فيكون الفعل على فويل وذلك نحو : بيطر ، كما يلحقه اسماً ، إذا قلت : رجل جيدر وصيرف ، والمصدر كالمصدر تقول : بيطر : بيطرة . وتلحق الياء رابعة نحو : سلقى وجبى على فلى ، والمصدر كالمصدر ، ونظيره من الأسماء أرطى وعلقى . ويدلك على أن الألف ليست للتأنيث أنك تقول في الواحدة : أرطاة وعلقاة . وكل ما كان ملحقاً بشئ من الفعل فمصدره كمصدره ، وليس في الأفعال شئ على فويل ، ولكن فويل في الأسماء ملحق به جوع ، ومن ذلك : هزيع وحثيل .

فالفعل من بنات الأربعة بغير زيادة لا يكون إلا على فحل . والأسماء تكون على فحل نحو : جعفر ، وفحل نحو : الثرم ، والجلجى ، ويكون على فحل نحو : زهلق وخمخيم . ويكون على فحل نحو : هجوع ودزهم ، لتمكن الأسماء وتقدمها الأفعال . ويكون في الأسماء على فعل نحو قمطر وسبطر) .

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٨٧ .

٢/ المبرد / المقتضب / ج٢ / ص١٠٧ .

- اخرنطم : غضب . - اضمحل : نقص وقارب النفاذ . - سرفه : أحسن تغذية الصبي وتربيته .
- الترم : بقية الثريد . - الجلجل : الجرس الصغير . - خمخم : نبت له شوك .

فالفعل الثلاثي الملحق بالرباعي يوافق بنات الأربعة في متحركاته وسواكنه ، فالملحق مصدره يوافق مصدر الرباعي بغير زيادة ، يجئ على (فَحَلَّةٌ وَفِجَالٌ) . فالملحق حوقل حوقلة وحيقالاً كما جاء في قول الراجز :

وبعض حيقال الرجال الموت (١)

بيطر : بيطرة : بيطاراً ، شمل : شملة : شملاً ، سلقية : سلقاة : سلفاء ، كما نقول :
دحرج : دحرجة : دحرجاً ، سرهف : سرهفة : سرهافاً .

كما يذكر ابن جني(٢) أن تاء الفعللة تلحق الملحق بالرباعي من المصادر نحو : الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة ، كأنها عوض عن ألف حيقال ، بيطار ، سلقاء .

وعند ابن السراج (٣) ما ألحق بالرباعي من الأفعال ما جاء على وزن فَحَلَّتْ : أُفْجِلْ : فَحَلَّةٌ نحو : جلبت الرجل أجلبه : جلببة ، إذا ألبسته الجلباب ، والفاعل مُجَلِّبٌ ، فأجروه مجرى دحرجت ، وعلى فَوْعَلٍ : فُوعِلَ : فَوْعَلَةٌ ، حوقل : يحوقل : حوقلة ، فَيَعِلُ : يُوعِلُ : فَيَعِلَةٌ نحو : يبيطر : يبيطر ، بيطرة ، فَعَلٌ : بَوَطَرٌ ، فَوَعَلٌ : يفعول : فعولة ، هَرَوَلٌ : هُرَوَلٌ : قلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ومعنى سلقاه : رمى به على قفاه ، افعللى : إذا أرادوا فعل الرجل بنفسه قالوا : اسلنقى : يسلنقى : اسلنقاء ، فعنلته يقول بعضهم : قلسنته ، وبعضهم يقول : قلنسته : اقلنسه : قلنسة .

فهذه الأفعال الملحقة بالرباعي دحرج : يدحرج : دحرجة على فعلل : يفعلل : فعلة ، مكرر اللام في الوزن .

تفعلى وقالوا : قلسته فتقلسى يتقلسى تقلسياً نظيراً لدحرجته : فتدحرج : تدحرجاً ، بزيادة التاء في أول الرباعي ، وكان الأصل تقلسواً ، ولكن الواو إذا كانت طرفاً في الاسم وقبلها ضمة قلبت ياءً ، فيعلته : شيطنته فتشيطن تشيطناً ، تفعول : سهوكته : فتسهوك : تسهوكاً ، والمتسهوك : المدبر الهالك ، افعلل ، قالوا : تفنجم : يتفنجج : اتفنججاً ، ملحقاً باحرنجم ، وهي تجري مجرى استفعل في جميع ما تصرفت فيه ، فهذا جميع ما بنت العرب من الأفعال من بنات الثلاثة .

١/ هذا الرجز ينسب لرؤية العجاج بقوله :

يا قوم قد حوقلت أو دنوت

وبعض حيقال الرجال الموت

- حوقل الرجل : كبر وضعف . / أنظر الأصول / ابن السراج / ج ٣ / ص ١١٤ .

٢/ ابن جني/ الخصائص/ ج ٢/ ص ٣٠٥ .

٣/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج ٣/ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

تَمَفَّل ، وقد جاء حرفان شاذان لا يقاس عليهما ، قالوا : تمدرع من المدرعة ، ويتمدرع تمدرعاً ، وأكثرهم : تدرع : يتدرع : تدرعاً ، وهو القياس ، وهو أكثرهما وأجودهما ، وقالوا : تمسكن : يتمسكن : تمسكناً ، للمسكين ، وأكثرهم يقول : تسكّن : يتسكّن : تسكّناً ، وهو أجودهما ، وهو القياس ، وقال : تمندل بالمنديل ، يتمنل : تمندلاً ؛ إذا مسح يده بالمنديل ، وأكثرهم يقول : تندل : يتندل : تندلاً ، وهو أجودهما ، في ذلك اثنا عشر بناء . أما الملحقات من الأفعال عند الرضي (١) فهي ما ألحق بدرج نحو : شملل - حوقل - بيطر - جهور - قلنس - قلسى ، وملحق بتدريج ، نحو : تجلبب - تجورب - تشيطن - ترهوك - تمسكن - تغافل - تكلم . وقد تقدم أن تغافل ليس بملحق لأن الألف لا تأتي للإلحاق في حشو الكلمة ، وأما تكلم بتضعيف العين ، فقد ذكرنا أن الإدغام يفوت الغرض من الإلحاق وهو تكثير بنية الكلمة .

وفي تمدرع وتمنل وتمسكن نظراً أيضاً ، وإن وافقت تدريج في جميع التصاريف ؛ لأن زيادة الميم فيها ليست لقصد الإلحاق ، بل من قبيل التوهم والغلط . عدّ النحاة أن ميم منديل ومسكين ومدرع كقاف قنديل ودال درهم - أي أن الميم حرف أصلي في الكلمة - والقياس تدرع وتندل وتسكّن ، أما تمدرع وتمنل وتمسكن وإن كانت في الحقيقة ، لكن في توهمهم على تفعل ، أي إن وزنها تمفعل ملحقة بتفعل . ومن الملحقات بفعل : شريف - برأل - دنقع ، وهي على أوزان : فعيل - فعأل - فنعل على الترتيب ، وكذا أوزان : فعلن : فرصن - فمعل : حمظل - فعمل : قصلم - فعلم : فرصم ، لكنها لم تعد لغرابتها ، وكونها من الشواذ ؛ وكذا جاء تهفعل : تهلقم - افعنمل : اهرنم ، ونحو ذلك من النوادر . وفي وزن افعنمل في أن النون زائدة بلا خلاف ، وأما الميم فمنهم ما قال : إنها زائدة ، ومنهم من قال : هي أصلية فوزنها افعنلل . ومن الملحق باحرنجم : اقعنسس واحرنبي . من النحاة من قال : ليس الهمزة والنون فيهما للإلحاق ، بل إحدى سيني اقعنسس واحرنبي للإلحاق فقط ، وذلك لأن الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به - احرنجم - أيضاً .

والملحق من الأفعال عند السيوطي (٢) منه ما كان ملحقاً بالرباعي ، ويكون حرف الإلحاق قبل الفاء على وزن يفعل نحو : يرناً ، أو تفعل نحو : ترمس بمعنى رمس ، ترفل بمعنى رفل ، وعلى نفعل نحو : نرجس الدواء ، هفعل نحو : هلقم ، سفعل نحو : سنبس بمعنى نبس ، مفعل نحو : مرحب ، ومنه ما كان مزيداً قبل العين ، على فيعل نحو : بيطر ، فوعل نحو : حوقل ، فاعل نحو : تابل ، فنعل نحو : فرنص بمعنى فرص ، فهعل نحو : دهبل ، ومنه ما كان مزيداً قبل اللام على فعمل نحو : طرمح ، قلنس على فعنل ، وهو قليل ، وفهعل نحو : غلهص ، فعيل نحو : طشياً .

١/ الرضي / شرح شافية ابن الحاجب / ج ١ / ص ٦٧ - ٦٩ .
٢/ السيوطي / المزهري في علوم اللغة / ج ٢ / ص ٤٠ - ٤١ .

وبعد اللام على فعلى : قلسى وهو قليل ، وعلى فعلم غلصم ، فعلمن ، نحو : قطرن البعير ، فعلس ، نحو : خلبس ؛ أي خلب ، فععل نحو : جلبب .
والملحق بالمزيد الرباعي ملحق باحرنجم ، وجاء على افعلنى ، نحو : اسلنقى ، وافعنل ، نحو : اقعنسس ، وافعنلاً ، نحو : احبنطاً ، وافونعل ، نحو : احونصل .
وملحق بتدريج ، وجاء على تفعلى ، نحو : تقلسى ، وتقلت ، نحو : تعفرت ، وتفعنل ، نحو : تقلنس ، وتفعنل ، نحو : تجلبب ، وتفعيل ، نحو : تشيطن ، وتقول ، نحو : تجورب ، وتقول ، نحو : ترهوك ، وتمفعل ، نحو : تمسكن ، وتقلى ، نحو : تأدب وتكّر ، وتفاعل ، نحو : تضارب وتباعد .
وملحق بافعلل وهو نادر ، نحو : ابيضد ضّ ، ألحق باقشعرّ .
مصادر الأفعال التي جاءت من تفعلل متساوية في الحركة والسكون مع مصدر تدريج ، كما استوت أفعالها مع تدريج .
وما كان بزيادتين ، زيادة للإلحاق أخرى لغير الإلحاق ، كزيادة الهمزة أولاً كما في : اشهابّ ، ملحق باحماراً ، ومصدره كمصدره ، فيقال : احميرار ، كما يقال اشهيباب بفك الإدغام ، وقد مضى ذكر ذلك في استواء الحركة والسكون .
أو زيادة الهمزة مع النون كما في احرنجم ومصدره احرنجام ، يوافقه في وزن هذا المصدر على افعللال كل فعل مزيد بالهمزة والنون كما في اقعنسس : اقعنساس .
لكنه لا يمكن أن يأتي الفعل من احرنجم على وزن تفعلل . لكن وجدنا ذلك عند ابن السراج (١) ، حيث ألحق تفنّج باحرنجم وجعل وزنها افعلل ، والتاء تفيد المطاوعة ، وكذا النون دخلت على حرجم لتفيد المطاوعة ، فيمكننا أن نقول : تحرجم على نحو : تدحرج ، وتقعسس على نحو : تجلبب ؛ لأنه لا يمكن أن نجمع بين أداتين للمطاوعة في كلمة واحدة ، وهي التاء والنون . كما لا يمكن أن تكون نون احرنجم حشواً في دحرج ، إذ أنها لو أتت حشواً لوجب إدغامها في الحرف الذي يليها - النون تليها الراء - لأن النون حين ذاك تكون ساكنة .

الأفعال الملحقة جميعها ثلاثية الأصل ، سواءً كانت ملحقة بالرباعي المجرد أو بالرباعي المجرد المزيد بالتاء في أوله للإلحاق ، أو بالثلاثي المزيد بحرفين للإلحاق باحرنجم . وهي على ثلاث مجموعات : -

أ/ الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف ، الشاذة إلحاقياً لإلحاقها بالرباعي المجرد على وزن فَعَّلَ .

ب/ الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين ، الشاذة إلحاقياً لإلحاقها بوزن تَفَعَّلَ .

ج/ الأفعال الثلاثية المزيدة بثلاثة حروف ، الشاذة إلحاقياً لإلحاقها بوزن أَفَعَّلَ .

١/ المجموعة (أ) : -

أفعال ثلاثية مزيدة بحرف ، شاذة الزيادة بحروف الإلحاق لها بالرباعي المجرد :

وزن الماضي الشاذ	الأصل الثلاثي	المضارع	الماضي	حروف الإلحاق
فَعَّلَ	جَبَبَ	يُجَبِّبُ	جَبَّبَ	الباء رابعة
	رعب	يرعب	رعب	الذال رابعة
	رعد	يرعد	رعد	الراء رابعة
	ثعر	يثعر	ثعر	اللام رابعة
مَفَعَّلَ	شمل	يشمل	شمل	الميم أولى
فَنَعَّلَ	نَطَّقَ	يُنَطِّقُ	نَطَّقَ	النون ثانية
	بَدَّقَ	يُبَدِّقُ	بَدَّقَ	
	ثطب	يثطب	ثطب	
	جدر	يجدر	جدر	
	حبس	يحبس	حبس	
	حبل	يحبِل	حبِل	
	حجر	يحنجر	حنجر	
	حدق	يحدق	حدق	
	حظل	يحنظل	حنظل	
	حكل	يحنكل	حنكل	
	خدق	يخدق	خدق	
	خزر	يخنزر	خنزر	
	خفس	يخنفس	خنفس	

حروف الإلحاق	الماضي	المضارع	الأصل الثلاثي	وزن الماضي الشاذ
النون ثانية	دنقس	يدنقس	دقس	فَنَعَلَ
	دنقع	يدنقع	دقع	
	زنجر	يزنجر	زجر	
	زنهر	يزنهر	زهر	
	سنبل	يسنبل	سبل	
	سندر	يسندر	سدر	
	سنفر	يسنفر	سفر	
	شنتر	يشنتر	شتر	
	صنبر	يصنبر	صبر	
	طنبل	يطنبل	طبل	
	طنثر	يطنثر	طثر	
	عنتر	يعنتر	عتر	
	عنجد	يعنجد	عجد	
	عندل	يعندل	عدل	
	عنكش	يعنكش	عكش	
	فنجل	يفنجل	فجل	
	قنبح	يقنبح	قبح	
	قنبل	يقنبل	قبل	
	قندس	يقندس	قدس	
	قندل	يقندل	قدل	
	قنطر	يقنطر	قطر	
	كنفس	يكنفس	كفس	
	كنهف	يكنهف	كهف	
	هنبص	يهنبص	هبص	
	هنبع	يهنبع	هبع	
	هنبل	يهنبل	هبل	
	هندر	يهندر	هدر	
	هندس	يهندس	هدس	
	هندم	يهندم	هدم	

وزن الماضي الشاذ	الأصل الثلاثي	المضارع	الماضي	حروف الإلحاق
فَعَّلَ	بَخَقَ برق بهس ز عف غرق قرس قعب كعب هرف	يُخْنِقُ يبرنق بيهنس يز عنف يغرنق يقرنس يقعنب يكعنب يهرنف	بَخَنْقَ برنق بهنس ز عنف غرنق قرنس قعنب كعنب هرنف	النون ثلاثة
فَعَّلَى	سَلَّقَ علب عنظ	يُسَلِّقِي يعلبي يعنظي	سَلَّقَى علبي عنظي	الألف رابعة
فَوَّعَلَ	بَتَّقَ بدق جرب حرف حتك حجب حصل حفز حقل حلق دقل ردن رذف رذم رذن زبر	يُوتِّقُ يبودق يجورب يحورف يحوتك يجوجب يحوصل يخوفز يحوقل يحولق يدوقل يرودن يروذف يروذم يروذن يزوبر	بَوَّتَّقَ بودق جورب حورف حوتك حوجب حوصل خوفز حوقل حولق دوقل رودن روذف روذم روذن زوبر	الواو ثمانية

٢/ المجموعة (ب) :-

الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين الشاذة الزيادة إلحاقياً ، لأنها ملحقة بوزن : تَفَعَّلَ .

حروف الإلحاق	الماضي	المضارع	الأصل الثلاثي	وزن الماضي الشاذ
الذال خامسة	تَبَعَّدَ	يَتَبَعَّدُ	بَعَدَ	تَفَعَّلَ
الذال خامسة	تَخَنَّدَ	يَتَخَنَّدُ	خَنَدَ	
اللام خامسة	تَثَأَلَ	يَتَثَأَلُ	ثَأَلَ	
الميم ثمانية	تَمَجَّسَ	يَتَمَجَّسُ	جَسَّ	تَمَفَعَّلَ
	تَمَدَّرَ	يَتَمَدَّرُ	دَرَسَ	
	تَمَدَّرَعَ	يَتَمَدَّرَعُ	دَرَعَ	
	تَمَدَّهَنَ	يَتَمَدَّهِنُ	دَهَنَ	
	تَمَسَّكَنَ	يَتَمَسَّكِنُ	سَكَنَ	
	تَمَقَّعَدَ	يَتَمَقَّعِدُ	قَعَدَ	
	تَمَنَّقَطَ	يَتَمَنَّقِطُ	نَطَقَ	
	تَمَرَّأَى	يَتَمَرَّأَى	رَأَى	تَمَفَعَّلَى
	تَمَوَّلَى	يَتَمَوَّلَى	وَلَّى	
النون ثالثة	تَحَنَّبَلَ	يَتَحَنَّبَلُ	حَبَلَ	تَفَعَّلَلَ
	تَحَنَّدَسَ	يَتَحَنَّدَسُ	حَدَسَ	
	تَزَنَّنَرَ	يَتَزَنَّنِرُ	زَنَرَ	
	تَزَنَّدَقَ	يَتَزَنَّدَقُ	زَدَقَ	
	تَصَنَّدَلَ	يَتَصَنَّدَلُ	صَدَلَ	
	تَعَنَّكَشَ	يَتَعَنَّكِشُ	عَكَشَ	
	تَقَنَّنَسَرَ	يَتَقَنَّنَسِرُ	قَسَرَ	
	تَقَنَّنَفَذَ	يَتَقَنَّنَفِذُ	قَفَذَ	
	تَهَنَّنِسَ	يَتَهَنَّنِسُ	هَبَسَ	
النون الرابعة	تَبَخَّنَقَ	يَتَبَخَّنِقُ	بَخَقَ	تَفَعَّلَقَ
	تَبَرَّنَسَ	يَتَبَرَّنَسُ	بَرَسَ	
	تَبَهَّنَسَ	يَتَبَهَّنَسُ	بَهَسَ	
الواو ثالثة	تَجَوَّرَبَ	يَتَجَوَّرَبُ	جَرَبَ	تَفَوَّعَلَ
	تَزَوَّرَقَ	يَتَزَوَّرِقُ	زَرَقَ	
	تَقَوَّصَرَ	يَتَقَوَّصِرُ	قَصَرَ	
	تَكَوَّثَرَ	يَتَكَوَّثِرُ	كَثَرَ	
	تَكَوَّسَجَ	يَتَكَوَّسِجُ	كَسَجَ	

وزن الماضي الشاذ	الأصل الثلاثي	المضارع	الماضي	حروف الإلحاق
تَفَعَّلَ	بَلَّرَ درش دهر رهك زحل سرل لهق	يَتَبَلَّرُ يتدروش يتدهور يترهوك يتزحول يتسرول يتلهوق	تَبَلَّرَ تدروش تدهور ترهوك تزحول تسرول تلهوق	الواو رابعة
تَفَعَّلَ	بَطَّرَ شطن شظم فلق فلم فهق	يَتَبَطَّرُ يتشيطان يتشيظم يتفيلق يتفيلم يتفبهق	تَبَطَّرَ تشيطان تشيظم تفيلق تفيلم تفبهق	الياء ثالثة
تَفَعَّلَ	هعر حمر لهع	يَتَهَيَّرُ يَتَحْمَرُ يتلهع	تَهَيَّرَ تَحْمَرُ تلهع	الياء رابعة
تَفَعَّلَ	جَعَبَ سلق	يَتَجَعَّبُ يتسلقى	تَجَعَّبَ تسلقى	الألف خامسة

٣/ المجموعة (ج) :-

الأفعال الثلاثية المزيدة صوغاً بثلاثة حروف ، والشاذة إلحاقياً ؛ لإلحاقها تصريفياً بوزن :
أَفْعَلَّلَ .

وزن الماضي الشاذ	الأصل الثلاثي	المضارع	الماضي	حروف الإلحاق
أَفْعَلَّلَ	قَعَدَ	يَقْعُدُ	أَقْعُدُ	الذال سادسة
أَفْعَلَّلَ	قَعَسَ	يَقْعَسُ	أَقْعَسُ	السين سادسة
أَفْعَلَّلَ	حَرَبَ	يَحْرَبُ	أَحْرَبُ	الألف سادسة
أَفْعَلَّلَ	عَلَبَ	يَعْلَبُ	أَعْلَبُ	
أَفْعَلَّلَ	قَعَبَ	يَقْعَبُ	أَقْعَبُ	

من الأمثلة السابقة للأفعال الثلاثية الملحقة نستخلص أن الفعل الثلاثي المزيد بحرف للإلحاق بوزن فعل الرباعي المجرد ، مكرر اللام كما في جلبب وشملل ورعبب وثررر ورعدد .
والثلاثي الملحق بحرف وزيادة التاء في أول الفعل بوزن تفعّل تكرر لامه أيضاً ، كما في تبغدد وتثألل تخنذذ . وما كان من الثلاثي ملحقاً بثلاثة حروف على وزن افعللل ، فهو مكرر اللام كما في اقعددد واقعسس واسحنكك ، وهذا ما عده الصرفيون من الإلحاق القياسي .

الفصل الرابع : -

الإلحاق بين القياس والسماع

المبحث الأول :- الإلحاق القياسي في الأسماء والأفعال

أ- الإلحاق القياسي في الأسماء.

ب- الإلحاق القياسي في الأفعال.

المبحث الثاني :- الإلحاق السماعي في الأسماء والأفعال

أ- الإلحاق السماعي في الأسماء.

ب- الإلحاق السماعي في الأفعال.

المبحث الثالث :- الرأي في الإلحاق

أ- الرأي في الإلحاق القياسي والسماعي.

ب- القول بزيادة بلا معنى غير ممكن.

ج- غموض صيغ الإلحاق و غرابة الأمثلة.

الإلحاق بين القياس والسمع

إذا نظرنا إلى الإلحاق من حيث اطراده والقياس عليه ، فإن الغالب هو عدم الاطراد ، إذ أنه سماعي ، لكن ابن جني تابع المازني ، وجعل الإلحاق قسمين :- مطرد وغير مطرد . والمطرد هو القياسي وغير المطرد هو السماعي .

أولاً : الإلحاق القياسي :-

أ/ في الأسماء :-

يعد تكرير اللام في الكلمة الثلاثية الملحقة هو القياس في إلحاقها بالصيغ الرباعية ، وذلك عند بعض علماء الصرف الأقدمين ، كأبي عثمان المازني ، وأبي علي الفارسي وابن جني . وسبب ذلك يعود إلى أن جميع أحرف الرباعي المجرد أصول ، فإذا أرادوا إلحاق الثلاثي به كرروا أحد أصوله ، وهو لام الكلمة غالباً ، فصار تكرير الأصل شبيهاً بأصل الرباعي المجرد الذي يقع في آخره .

ففي نحو : (رَمِدِد) . كرروا الدال فيها ، وهي لامها لإلحاقها بوزن (زُوج) .

فصارت الدال الثانية من (رَمِدِد) شبيهة بالجيم من (زُوج) . إلا أن دال رَمِدِد الثانية زائدة للإلحاق ، وجيم زُوج حرف أصلي في الكلمة الرباعية .

و(رَمِدِد) على وزن (فِجِل) . كما أن (زُوج) بوزن (فِجِل) ، فاتفق الوزنان في

الملحق والملحق به مما دلّ على أن رَمِدِد هي مزيدة ملحقة بزُوج رباعي مجرد . وهذا هو القياس عندهم في أي كلمة – دون استثناء – إذا كرر الأصل الثلاثي فيها لتلحق بالكلمة الرباعية وتكون موازنة ومساوية لها في التصريف .

ب/ في الأفعال :-

يكون الإلحاق قياسياً عند المازني ومن تابعه من الأفعال أيضاً بتكرير اللام ،

وهي أصل . ففي نحو : صَدَّوْرَ على وزن (فَجَل) الملحق بَدَّوَج ، اتفق الوزنان فيهما ،

فالراء المكررة في (صَدَّوْر) تقابل الحرف الأصلي الجيم في (دَّوَج) . وعدوا هذا الاتفاق

دلالة على قياسية هذا النوع في الأفعال ، والقياس هنا يخص كل فعل ثلاثي ، كررت اللام

فيه ليلحق بالرباعي المجرد – دون استثناء عندهم – كما أنهم عدوا جميع حروف الهجاء

صالحة لزيادة الإلحاق القياسي . ما عدا الواو والياء . أما الألف فلا تكرر لأنها لا تأتي إلا في الآخر ساكنة .

وشرح ابن جني سبب هذا القياس المقصود بقوله : (إنك لو احتجت أن تشتق من ضرب

اسماً أو فعلاً أو غير ذلك لجاز ، وكنت تقول : ضَرَبَ زيدٌ عمراً وأنت تريد ضَرَبَ) (١) .

وهذا النوع - وفاقاً لرأي المازني وابن جني - يجوز التوسع فيه والقياس عليه ، فيجوز الاشتقاق في الأفعال والأسماء والصفات ، على نحو مقيد وغير مقيد كما تفيد عبارة ابن جني السابقة ؛ لأن مقياس الاطراد في مثال (ضَرْبَ) غير واضح ، فكيف يقول : (ضَرْبَ) ونحن لا نحتاج لهذا الفعل. لأنه إذا قلنا : ضَرْبَ زيدٌ عمراً ، كان أوضح وأسهل من أن نقول : ضَرْبَ ولربما يقصد بذلك إلى كثرة تردد مثل هذه الأمثلة. ودوران استعمالها. وأدخل أبو علي الفارسي على هذا النوع القياسي ، ما زيدت فيه النون والألف للإلحاق. ومثل لذلك ب(ضَرْبَ) الذي اشتقه من الفعل (ضَرْبَ) ، فهو يقول : (لو اضطر شاعر الآن ، لجاز أن يبني من (ضَرْبَ) اسماً وفعلاً ، وصفة ، وما شاء من ذلك. فيقول : ضَرْبَ زيدٌ عمراً - مَرَّتُ برجلٍ ضَرْبٍ ، وضَرْبٌ أفضل من خَرْجٍ لأنه إلحاق مطرد، وكذلك كل مطرد من الإلحاق ، نحو : هذا رجلٌ ضَرْبِي ؛ لأنَّ هذا الإلحاق مطرد(١). ومما سمع عن العرب مزيداً بالنون والألف نحو : حَبْنُطِي ودَلْنُطِي ، ويقاس عليه نحو عَلْنُطِي الذي لا يعلم له أصل في الاشتقاق.

وهذا الرأي - أي القياس في الإلحاق - اتفق عليه المازني وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، والذي ذكر في موضع سابق ، (أنَّ المعتمد في الإلحاق المصادر لأنها هي الميزان الذي يحتكم إليه ، وهي أصول للأفعال)(٢).

يقول ابن السراج (٣) في الإلحاق القياسي في الأفعال : (أن الملحق إن كان فعلاً يجري مجرى دحرج في جميع أحواله ، وهو المطرد الذي لا ينكسر أن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق) .

ويقول أبو عثمان المازني (٤) : (وأما مثال حوَقَل الرجل حوقلة ، وبيطر الدابة ببيطرة ، وسلقيته وجعبيته ، فليس بمطرد إلا أن يسمع - أي أن الإلحاق القياسي كررت لامه ، أما السماعي فليس فيه تكرار لللام - ولكنك إن سئلت عن مثاله في جوابك ، جعلت زائداً بإزاء الزائد ، وجعلت البناء كالبناء الذي سئلت عنه ، فإذا قيل لك : ابن من ضرب مثل جدول ، قلت : ضروب ، ومثل كوثر قلت : ضروب ، ومثل جبال ، قلت : ضيرب ، وإن كان فعل فكذاك) .

أما الرضي(٥) فهو يشرح مسائل التمرين التي ذكرها ابن الحاجب في الشافية - كيفية البناء من كذا مثل كذا - وهو يرى أن هذه الزنة المركبة ما يقتضيه القياس التصريفي وعند الجرمي(٦) لا يجوز بناء ما لم تبينه العرب لمعنى كضرب ونحوها ؛ لأن بناء مثله ليس ليستعمل في الكلام لمعنى ، حتى يكون إثباتاً لوضع غير ثابت ، بل هو للإمتحان والتدريب. وقال سيبويه : يجوز صوغ وزناً ثبت في كلام العرب ، فتقول ضربب على وزن جعفر ، وضرنبب على وزن شرنبب ، بخلاف ما لم يثبت في كلامهم .

١/ عن ابن جني/ المنصف/ ج١/ ص١٤٣-٤٤٤.

٢/ ابن جني/ الخصائص/ ج١/ ص٢٢٣.

٣/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٣٥١.

٤/ المازني/ التصريف/ ج١/ ص٤٥-٤٦ - / المبرد/ المقضب/ ج٣/ ص١٤.

٥/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص٢٩٤-٢٩٥.

٦/ مأخوذ من شرح الشافية للرضي / ج٣ / ص٢٩٤. شرنبب : القبيح الشديد ، الغليظ الكفين .

وأجاز الأخفش (١) صوغ وزن لم يثبت في كلامهم ، للإمتحان والتدريب ، بقوله : (لو ثبت مثل هذا في كلامهم ، كيف كان ينطق به ؟ فيمكن أن يكون مثل هذا الوزن المصوغ فائدة ، وهي التدريب والتجريب) .

وابن السراج (٢) يقول في هذا : (إذا أردنا أن نصوغ من عَمَلٍ ، مثل : قُنْفَخْرٌ قَلْتُ : عُمَلٌ ، ومن مثل عنسل من باع : بَنِيْعٌ ، فتبين النون ؛ لئلا يلتبس ما كان من قُنْفَخْرٍ بَعُدُّدٍ - ويقصد به الإدغام وفي بَنِيْعِ النون وقعت ساكنة بعدها ياء . وتقول في جحفل من علمت : عَأْنَمٌ ، فتبين النون ؛ لئلا يلتبس بعَطْمَشٍ) .

ويضيف الرضي (٣) ، (ومثل عنسل من عَمَلٍ : عَأْمَلٌ ، ومن باع : بنيِعٌ ، ومن مثل قُنْفَخْرٍ من عَمَلٍ : عِنْمَلٌ ، ولا يبني مثل جحفل من كسرت أو جعلت ، لرفضه مثل هذا ، لما يلزم من ثقل أو لبس) .

أي أنه في حالة الإلحاق لا يدغم المتقاربان ، إذا أدى ذلك إلى اللبس ، ويعني بالمتقاربين : النون الساكنة والميم ، والنون الساكنة والياء ، في الأمثلة السابقة ؛ لأن الإدغام هنا واجب .

١ / من شرح شافية ابن الحاجب / الرضي / ج ٣ / ص ٢٩٥ .
٢ / ابن السراج / الأصول في النحو / ج ٣ / ص ٣٥٥ .
٣ / الرضي / شرح شافية ابن الحاجب / ج ٣ / ص ٢٩٧ .

ثانياً : الإلحاق السماعي :-

يكون الإلحاق سماعياً – عندهم أيضاً – عند زيادة أحد أحرف سألتمونيها فقط في الأسماء والأفعال عموماً وهذا النوع لا يقاس عليه ، وإنما يركن فيه إلى السماع ، ومنه الإلحاق بأحد الحروف الثلاثة ، الواو والياء والألف .

أ/ في الأسماء :- نحو : كَوَثِرَ ، جَوْهَرَ ، صَدَرَفَ ، زَيْبَ ، أَرْطَى ، مِغْوَى – ملحقة بوزن جَعَرَ – لا تعدّ هذه الزيادة قياسية في إلحاقها بغيرها من الأسماء الرباعية الأصول .

وسبب كونها غير قياسية : أنَّ الحرف الذي زيد للإلحاق لم يكن أصلاً وكرر ، بل هو حرف من خارج أصول الكلمة الثلاثية . إضافة إلي ذلك فإنَّ هذا النوع لم يكثر كثرة الإلحاق بالتكرير ، خاصة تكرير لام الكلمة الملحقة ، والألف الأخيرة في أَرْطَى ومِغْوَى هي حرف الإلحاق . وسبب إلحاقها بجَعَرَ كما ذكرنا في مواضع سابقة ، هو اتفاقها في التصريف مع وزن جَعَرَ .

ب/ في الأفعال :- نحو : حَوَقَلَ ، هَزَّوَلَ ، سَدَّيَّرَ لا يقاس عليه أفعال نحو : ضَوَّرَبَ ، ضَدَّرَبَ ، ضَدَّرَبَ – بزيادة الواو والياء . ويعلل ابن جنى بأنَّ هذا النوع ليس بكثير بقوله : (وإنما لم يطرد عنده – يعني المازني – لأنه لم يكثر كثرة ما يكون إلحاقه بتكرير لامه فلما لم يكثر كثرته لم يقسه ، وسلّم ما سمع منه) (١) .

ومن لأفعال ما لا تكون زيادة الإلحاق فيه حشواً بالألف ؛ لأنَّ الألف لا تجيء إلا في آخر الفعل كما في الأسماء . فنحو : سَلَّقَى – قَلَّسَى ، ملحقة بالألف وهذه الألف منقلبة عن ياء بدلالة إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة . نحو : سَلَّقَيْتُ – قَلَّسَيْتَهُ . رُدَّتْ الألف إلى أصلها عند اتصالها بتاء المتكلم – مثلها في ذلك مثل الألف لغير الإلحاق والتي تنقلب إلى الواو والياء عند اتصالها بالضمائر كما في (عَدَا – عَدَوْتُ) ، (رَمَى – رَمَيْتُ) .

كما أننا لا نجعل كل ما زيدت فيه الواو أو الياء أو الألف جزءاً من الأفعال المزيدة لغير الإلحاق . كما في (أَفَعَلَ نحو : أَكْرَمَ) و(فَعَلَ نحو : طَوَّفَ) ، وغيرهما . وذلك لأنَّ تصاريهما مختلفتان عن تصاريف الأفعال الملحقة بدَّحْرَجَ .

فالمازني يقول (٢) : (وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع ، فإذا سمع قيل : أَلْحَقَ ذَا بكذا بالواو والياء والألف ، وليس بمطَّرد ، فأما المطَّرد الذي لا ينكسر ، كأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق مثل : مهدد – قردد – عندد – سردد ، والأفعال نحو : جلبب – يجلبب – جلببية ، فإذا سئلت كيف تبني من ضرب مثل جعفر ، قلت : ضربب ، ومن علم قلت : علمم ، ومن ظرف قلت : ظرفف ، وإن كان فعلاً فكذلك تجريه مجرى دحرج في جميع أحواله) . وقال أبو الفتح عثمان ابن جنى (٣) : (ومعنى قوله : إن باب مهدد وجلبب مطَّرد ، وباب جهور وكوثر غير مطَّرد : أنك لو احتجت في شعر أو سجع أن تشتق من ضرب اسم أو فعلاً أو غير ذلك ؛ لجاز أن تقول : ضربب زيد عمراً ،

١/ ابن جنى/ المنصف/ ج ١/ ص ٤٢ .

٢/ من شرح شافية ابن الحاجب للرضي / ج ١ / ص ٦٤ . ٣/ من شرح شافية ابن الحاجب للرضي / ج ١ / ص (٦٤ – ٦٥) .

وهذا ضرببٌ ، ولم يجز لك أن تقول : ضورب زيدٌ عمراً ، ولا هذا رجل ضوربٌ ، لأن هذا الإلحاق لم يطرد فلا تقيسه .

والإلحاق المطرد ليس لك أن تقول فيه : هذا رجل ضيرب ، ولا ضورب ؛ لأن هذا الإلحاق لما أطرد صار كاطراد رفع الفاعل).

وحاصل هذا أن الإلحاق عندهما ضربان قياسي وسماعي ، فأما القياسي فقد ذكروا له موضعين : -

الأول : ما كان بتكرير اللام مع الثلاثي.

الثاني : ما كان بزيادة النون في وسط الكلمة .

وأما السماعي فما كان بزيادة الواو أو الياء أو بالألف آخرأ ، إلا أنهم لا يعدون من الإلحاق قياسياً ، إلا ما كان ثلاثياً ، سواءً كان ثلاثي الأصول ، وأريد إلحاقه بالرباعي في الأسماء والأفعال ، أو إن كان رباعي الأصول وأريد إلحاقه بالخماسي ، فليس لك أن تزيد للإلحاق أي حرف ما لم يكن من جنس اللام ، إلا أن تريد التمرين كأن تقول : ابن من خرج على مثال : كوثر أو جهور أو بيطر أو جعبى أو عنسل أو نحو ذلك (١) .

وعند المقارنة بين القياسي والسماعي - عند المازني وابن جني ومن على نهجهم نجد أنه من الصعب التفريق بين القياسي والسماعي. فما جعله المازني وابن جني سماعياً أقرب إلى القياسي ، فالمزيد بالواو لا يقل عن المزيد بالتكرير. وقد وردت في المعاجم كثير من الأمثلة على ذلك في الأفعال والأسماء ، والتي اخترنا منها الأمثلة في هذا البحث.

الرأي في الإلحاق :-

ويتضمن ثلاثة أمور هي :-

١/ رأي في الإلحاق القياسي والسماعي :

بعد أن انتهينا من عرض آراء المازني ، وأبي علي الفارسي، وابن جني من علمائنا الأقدمين في الإلحاق بين القياس والسماح. لا بد لنا أن نرجح ما نراه مقبولاً ، وهو أن الإلحاق بنوعيه يعدُّ سماعياً ، متوقفاً على ما ورد عن العرب وفي كلامهم. ولو أخذنا الإلحاق في الأفعال ، وأمعنا فيه النظر ، لرأينا أن الإلحاق فيها مقصور على السماع. وكذلك في الأسماء ، ويشمل ذلك ما تكررت لامه ، أو ما زيد فيه أحد أحرف (سألتمونيها) لغرض الإلحاق دون تفريق بينهما. فعندما ورد الفعل (صَدَّوْرَ) عن العرب ، لم يرد له نظير مما تكررت لامه ، لإلحاقه ب(دَ حَوْجَ) من نحو ضَرَبَ. فلم يقل العرب (ضَدَّيْبَ). فالفعل (صَدَّوْرَ) أصله الثلاثي (صَدَّوْ) (١). وعند تكرير لام الفعل لإلحاقه بَدَّ حَوْجَ يزداد معناه ، حيث يقال : صَدَّوْرَ الحجر إذا دَّ حَوْجَه فاستدار. عندما جاء في كلامهم (رَمَدَد) ، الذي كرروا لامه لإلحاقه بوزن (زِوَج) ، لم يرد عنهم قولهم (ضَدَّيْب) ملحق ب(زِوَج). فلما اقتصر الإلحاق بتكرير اللام على أفعال وأسماء معينة معروفة ومحفوظة ، حفظت هذه المفردات ، ونقلت بالسماع فقط من العرب ، ولا يمكن القياس عليها ، أو عدّها مقيسة.

وبناءً على ذلك لا يمكن قبول ما ذهب إليه القائلون ، بتقسيم الإلحاق إلى قياسي وآخر سماعي.

والأمر المهم الآخر ، وهو ما يتعلق بإيجاد كلمات ملحقة غير مستعملة في كلام العرب ، قياساً على نوع واحد من الكلمات الملحقة ، والذي عدوه - المازني ومن معه - قياسياً ، وهو ما تكررت لامه للإلحاق. يقول ابن جني : (في مثل جَعْرَ من ضَرَبَ : ضَدَّيْبَ ، فهذا عندنا كله ، إذا بنيت شيئاً منه ، فقد ألحقته بكلام العرب ، وادعيت بذلك أنه منه.....)(٢).

١/ ابن منظور/ لسان العرب/ صعر/ ج٦/ ص١٢٦.
٢/ ابن جني/ الخصائص/ ج٢/ ص٤٨٧/ ابن يعيش/ شرح المفصل/ ج٦/ ص١١٥.

إنَّ قول ابن جني السابق يشير إلى مفردات مخترعة ، لم ترد في كلام العرب ، فلم يقولوا : (ضَرْبٌ وَدَخْلٌ) في الأسماء والأفعال. ولم يرد عنهم ذلك في شعر أو نثر ، والذي دعاه إلى القول بذلك إمكان القياس في نظره ، على كلمات ملحقة مما كررت لامها ، ظنَّ أنها مقيسة في كلام العرب.

ويتضح أنَّ رغبتهم في القياس ، وشدة تمسكهم به هي التي دعتهم إلى إيجاد تلك الكلمات غير المستعملة في اللغة. يقول الدكتور محمد عيد معلقاً على افتراضهم بوجود تلك الكلمات : (والعجب أنهم يعترفون بأن تلك الكلمات لم ينطق بها عربي أصلاً ، ولكنه القياس). (١).

ونستخلص مما سبق أن الكلمات التي أوجدها بعض علماء الصرف لم تكن من الإلحاق في شيء ، ولم تؤد أية فائدة بل كان الهدف منها تمرين الطلاب على الإبداع والتوسع في اللغة ، وامتدَّ عمرها من وقت إيجادها إلى دخولها في بعض كتب الصرف والنحو ، (كالخصائص وشرح التصريف في كتاب المنصف) لابن جني ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وغيرها من كتب المتأخرين ، الذين انتهجوا نهج ابن جني في تقسيم الإلحاق إلى قياسي وآخر سماعي. ومن ثمَّ سلموا بطريقة الإيجاد ، أو الاستحداث لبعض الأسماء والأفعال – إنَّ صحت قياساً على أوزان الإلحاق القياسية في نظرهم – وظلَّت هذه الكلمات قابضة في بطون الكتب ولم تخرج إلى الاستعمال اللغوي ، أو الدخول في دراسة اللغة. وهذا يدل على أنَّها ليست ذات أهمية ، ولم يكن لها ما يدعمها من كلام العرب ، ومفرداتهم قبل تسجيلها منهم مباشرة.

وبذا انتهى الجدل حول تلك الكلمات في زمن استحداثها. ولم يبق منها إلا ردها. وعدم قبولها ، لمخالفتها استعمالات العربية. وهذا لا يعني أننا نقلل من أهمية الإلحاق في اللغة العربية ، إلا أننا نؤيد الرأي الذي يقول : إنَّ الإلحاق يجب أن يقتصر على السماع عن العرب ، وما رددته كتب الصرف التي اعتمدت على ما سمع عن العرب بأمثلته كما هي ، فلا يضيف المتأخرون عن المتقدمين لهذه الأمثلة شيئاً ذا قيمة.

٢/ القول بزيادة بلا معنى ، غير ممكن :-

ذهب جمهور الصرفيين العرب إلى أنَّ زيادة الإلحاق ، لغرض لفظي فحسب ؛ لأن الإلحاق : إتباع لفظ لآخر أكثر حروفاً منه ليتصرف تصرفه ، وهذه الزيادة ضرب من التوسع فقط ، فيقول ابن جني : (اعلم أنَّ الإلحاق إنما هو بزيادة في كلمة تبلغ بها زنة الملحق به ، لضرب من التوسع في اللغة ... ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب) (٢).

ويعدّ ابن يعيش أكثر تمسكاً ، بعدم زيادة أي معنى في الحرف الزائد للإلحاق ، حيث يقول : (إنّ ما زيد للإلحاق ليس الغرض منه إلا إتباع لفظٍ للفظٍ لا غير ، فهو شئ يخص اللفظ من غير أن يحدث معنى). (١).

لكن الراجح أن الزيادة - أيّة زيادة - ومنها زيادة الإلحاق يجب ويلزم أن تؤدي معنى معيناً. فإذا كانت زيادة المعنى تحصل من زيادة الحركات في كثير من المفردات العربية ، فكيف بالأحرف الزائدة ، إضافة إلى زيادة الحركات معها. كما لا يمكن إنكار المعنى الحاصل من زيادة الإلحاق للكلمات التي كانت تدل على معنى قبل هذه الزيادة. فالغرض من الإلحاق ليس هو تكثير بنية الكلمة الملحقة بغيرها مما هو أكثر منها حروفاً ، بل لا بدّ أن يحقق زيادة في المعنى بقدر الأحرف التي تزداد على أصول الكلمة الملحقة ، ولم تكن هذه الزيادة عبثاً ، لأننا لو حذفنا الحرف الزائد للإلحاق ، لعادت الكلمة للدلالة على المعنى الأصلي الذي كانت تؤديه قبل هذه الزيادة. ونذكر لذلك بعض الأمثلة التي تثبت ذلك:-

فالفعل (صَوَمَعَ) وهو فعل ماضٍ أصله من (صَمَعَ) بمعنى : صغرت أذنه ، زيدت فيه الواو ليلحق بالرباعي (دَحَوْج) ، ليصبح صَوَمَعَ ويكون معناه دقة الشئ وتناهيه في الصغر. وبذا سميت صومعة النصارى بهذا الاسم ؛ لأنها دقيقة الرأس. (٢). والدليل على أن الواو زيدت للإلحاق ، ولتدل على زيادة في المعنى ، هو عند حذفها من (صَوَمَعَ) ، يعود الفعل إلى (صَمَعَ) ، وتعود معه الدلالة على معناه الأصلي. وهو صغرت أذنها.

وكذا الفعل (بَطَّرَ) ثلاثي يدل على شدة الفرح ، فإذا زيد فيه الياء ليلحق بدَحَوْج أصبح (بِطَّرَ) بمعنى عالج الحيوانات. (٣) وكذا الحال في (كُوَثَّرَ - جَدُول) ، بزيادة الواو فيهما. فالكوثر هو الكثير الملتف من الغبار إذا سطع وزاد ، وهو أيضاً اسم نهر في الجنة ؛ إلا أنّ (كُوَثَّرَ) الثلاثي منه يدل على زيادة الشئ ونمائه. وبزيادة الواو أصبح يدل على المبالغة والتأكيد عليها (٤). أنظر إلى قول الشاعر :

وأنت كثيرٌ يا ابنَ مروانَ طَيِّبٌ * * * وكان أبوك ابنَ العقائلِ كوثرًا

ولعل الشاعر بهذه الزيادة الإلحاقية أقام الوزن ، وأجرى نهر القافية فالزيادة هنا لا تعدو الجانب اللفظي ، ليس غير .

أمّا (جَدُول) : فإن كانت من الجَدَل بمعنى : شدة الفتل. أو من الجَدَل ويقصد به شدة الخصومة. فقد زيدت فيها الواو لتلحق ب(جَعْر) ، وأصبح معناها النهر الصغير حيث زاد معناها على المعنى الأصلي ، فالجدول راجع إلى معنى الجَدَل والتلوي ، ولكنه زاد على ذلك بدلالته على النهر الصغير. وهذه الزيادة في المعنى نتيجة لزيادة الواو. (٥).

١/ ابن يعيش/ التصريف الملوكي/ الورقة (٢٤). ٢/ ابن منظور/ لسان العرب/ صمغ/ ج ١٠/ ص ٧٤

٣/ ابن منظور/ لسان العرب/ بطر/ ج ٥/ ص ١٣٦. ٤/ ابن منظور/ لسان العرب/ كثر/ ج ٦/ ص ٤٤٦

٥/ من المنصف بشرح التصريف/ ابن جني/ ج ١/ ص ٣٥- ٣٦/ من لسان العرب/ ابن منظور/ جدل/ ج ١٣/ ص ١٠٨- ١١٢.

٣/ غموض صيغ الإلحاق وأمثلتها :-

بعد أن تمَّ عرض موضوع الإلحاق وتوضيح جوانبه ، ومعرفة أوزانه ، لا بدَّ لنا من ذكر بعض الأمور المهمة التي جعلت هذا الموضوع غامضاً خفياً ، حيث لم تكشف الدراسات التي تناولته كثيراً من هذا الغموض الذي أحاط به ، وسيطر على كل صغيرة وكبيرة من صيغه وأجزائه. ولعل أهم أسبابه :-
أ/ غرابة الأوزان والمفردات الملحقة ، وظهور التكلف واضحاً فيها مما يدل على أنها أقحمت إقحاماً على هذا الموضوع.
وقد اخترنا بعض النماذج من الصيغ والمفردات الملحقة للدلالة على ما ذكرناه وهي :-

وزن (فَمَعَلَّ) ومثلوا له بالفعل (حَمَظَلَّ) وأصله (حَنْظَلَّ) ، حيث أبدلت فيه النون ميماً ، وكان الأولى أن يكون وزنها على - حسب تحليل العلماء القدماء - (فَمَعَلَّ) بالرجوع إلى الأصل. فإذا كان الأصل هو النون ، فلماذا أوجدت هذه الغريبة؟ ولماذا صنع لها هذا الفعل الغريب المصنوع. وكذا في (فَمَعَلَّ) فهذا الوزن أوجدوا له (جَمَعَطَّ) ، وهو فعل ماضي يدل على الشره البخيل من الناس ، وبناء على غرابة الصيغة والفعل المستدل به عليها، صار كل منهما غامضاً. وكذا صيغة (نَفَعَلَّ) ومثلوا له بالفعل (ذَرَجَسَ) - والنون ليست للمضارعة ، حيث افترضوا أن (ذَرَجَسَ) ، فعل ثلاثي ملحق بالرباعي. وهذه الكلمة مأخوذة من (الذَرَجَسِ) ، وهو اسم لنوع من الزهور وهي كلمة دخيلة أجنبية مأخوذة من (نارسيس) الأعجمية ، وتعني - حب النفس والإعجاب بها ، و(ذَرَجَسَ) كلمة سيئة التكوين ، فهي لا توافق النسق العربي ، الذي لا يقبل نوناً بعدها راء لصعوبتها. وإذا حصل مثل هذا فإنه يتخلص منه بالإدغام ؛ لأنها نون ساكنة بعدها راء ، وفي (ذَرَجَسَ) النون متحركة ؛ لأنه لا يقبل في اللغة العربية أن يبتدأ بالساكن في الكلمة ، ولما كان الأمر كذلك وأن النون حرف زائد ، فإن الأصل الثلاثي لهذه الكلمة (رَجَسَ) ، زيدت فيها النون لتلحق بدَّ حَوَجَّ كما ذكر ذلك السيوطي.

ولم يعيروا انتباهها إلى أصلها. فتحليلهم سليم من حيث أنهم تخلصوا من سوء التكوين. إلا أنهم أخطأوا من ناحية أخرى ، لأنهم لم يربطوا بين الأصل (رَجَسَ) ، والفرع (ذَرَجَسَ) لأن (رَجَسَ) تعني عمل عملاً قبيحاً ، و(ذَرَجَسَ) تعني تعطر برائحة النرجس وهو زهر طيب الرائحة.

فالعلاقة المعنوية بين ذَرَجَسَ ، والاسم الدخيل الذي أخذت منه واضحة. ومن هنا تعدّ هذه الكلمة دخيلة ، وليست ملحقة. وإنما النون أصلية ، وهي كلمة معرفة رباعية الأصول بوزن (فَمَعَلَّ) ، وليس (نَفَعَلَّ).

أمّا إذا وجدت كلمات رباعية ، تشترك في معناها مع الثلاثية ، كما في (نَبَسَ وَسَنَبَسَ) ، (رَمَسَ وَذَرَمَسَ) ، (فَرَصَ وَفَرُزَنَصَ) ، فاللحمة المعنوية ظاهرة بين الكلمة الثلاثية والمزيدة بحرف ، وتشترك في ثلاثية الحروف ، وهذه الكلمات تسلّم بوجود إلحاق فيها.

ومن الأفعال والأوزان المصنوعة ، صيغة (فَهَلَّ) ومثلوا له بالفعل (رَهْمَسَ) (١). فهذا الفعل صنع لتأكيد وجود مثل هذا الوزن ، و(رَهْمَسَ - يعني رَمَسَ) أي ستره في القبر. وصيغة (عَفَّلَ) ومثلوا له بالفعل (دَهْدَمَ) (٢) ، وهو مما كررت عينه ، إلا أنَّ العين المكررة للإلحاق جاءت متقدمة على الفاء. ودَهْدَمَ تعني : هدم البناء وهذه الصيغة مصنوعة لا جدال في ذلك. فلم يكن من صيغ العربية مما تقدمت عينه على الفاء. والوارد أن الفاء أو العين أو اللام إذا كررت تكون بعد الفاء والعين نحو : (فَعَعَلِي) ، أو بعد العين كما في (فَعُوعِل) ، أو بعد اللام كما في (فَعَلَّل). أي أن الحرف المكرر يأتي بعد الفاء أو بعد العين أو اللام وهكذا..... كما لا يمكن أن تسبق العين المكررة العين الأصلية في الكلمة ، لأن هذا غير مسموع عند العرب من جهة ، ومخالف لتسلسل وترتيب الأحرف الأصلية للكلمات من جهة أخرى.

ومن الصيغ الغربية التي مثلوا لها (أَفَعَلَسَ) وفعَلها (اعْلُنْكَسَ) (٣) ، وذكروا أن معناها : اشتدَّ سواد الشعر. فالصيغة غريبة ، كما أن الفعل المستدل به عليها أغرب ، وغير متداول.

ب/ إلحاق الكلمات العربية الفصيحة بالكلمات المعرَّبة :-

وهذا لا يجوز ؛ بل المتعارف عليه أن الكلمات الأعجمية ، بعد تعريبها ، يلحق قسم منها لبعض الصيغ العربية المستعملة فعلاً إذا وافقها ، فإذا لم يوافقها يعرَّب ، ويستعمل في الكلام دون إلحاقه بشئ من الصيغ. لكن الذي حصل في الإلحاق أن بعض علماء العربية ، ألحق بعض المفردات العربية بالكلمات المعرَّبة التي بقيت على صيغتها الأعجمية ، بعد تغير طفيف فيها ومن ذلك :-
 ١/ فِئَلٌ : ومثلوا لهذه الصيغة بكلمة (دِرْهَم) ، وهي أعجمية معربة. وقد نقلت هذه الكلمة بصيغتها إلى العربية ، حيث لم توجد مثل هذه الصيغة في كلام العرب ، يدلُّ على ذلك ما قاله سيبويه : (لأنه ليس في كلامهم فِئَلٌ) (٤). أي بكسر الفاء وتسكين العين وفتح اللام الأولى. ولكن لكثرة استعمال (دِرْهَم) بعد نقلها، ألحق بها سيبويه في الملحق ببنات الخمسة من بنات الأربعة ، فألحق بها (عَنْبِرٌ) (٥).

١/ بدرالدين بن الناظم/ شرح لامية الأفعال/ ص ١٩. ٢/ شرح لامية الأفعال/ ص ١٩.

٣/ شرح لامية الأفعال/ ص ٣.

٤/ سيبويه/ الكتاب/ ج ٤/ ص ٤٢٤. ٥/ الكتاب/ ج ٤/ ص ٢٨٩.

٢/ فِئُول : ومثلوا له بكلمة (فِرْدَ وس). وهي أعجمية معرّبة. ألحق بها سيبويه بعض الكلمات المعرّبة فقال : (ويكون على وزن فِئُول في الاسم نحو : فِرْدَ وس..... وما ألحق به من الثلاثة نحو عَدِيُوط)(١).

وقد عاب أبو بكر بن السراج على أبي بكر الزبيدي اشتقاقه كلمة مُفَرَّدَس من فِرْدَ وس. فلا يقال : صدر مُفَرَّدَس على أنه مشتق من فِرْدَ وس المعرّبة تلك إمّا على قول القائلين بأنها عربية ، فيجوز الإلحاق بها(٢).

ج/ وهناك سبب يعدّ مهما في غرابة الصيغ الملحقة وهو : أن كثرة الصيغ الثلاثية المجردة والمزيد فيها ، لم يكن الإلحاق بمنأى عن صنع بعض تلك الصيغ ومفرداتها. كما أن من الأسباب التي أدت إلى صنع الصيغ والمفردات ، القول بإيجاد مجرد لكل مزيد أو عكسه. فدخلت هذه الصيغ المصنوعة مع المفردات العربية الأصلية ، وصار من الصعب التفريق بينها وإخراجها منها.

ونتيجة لتمسكهم بالقول في إيجاد مجرد لكل مزيد أو عكسه ، أن أقحمت بعض المفردات المجردة أو المزيدة ، لإثبات بعض الصيغ المصنوعة التي لم يكن لها وجود بين الصيغ العربية التي تكلم بها العرب. وأدى ذلك كله إلى الغموض والاضطراب في بعض الصيغ أو المفردات. أمتد أثر ذلك إلى الإلحاق وزاد في غموضه ، والقول ما ليس فيه ، وإخراج بعض صيغه عن المعقول والواقع اللغوي الصحيح ؛ مما دعا بعض علماء العربية كالمازني وأبي علي الفارسي وابن جني إلى تقسيم الصيغ الملحقة إلى قياسية وسماعية ، وابتكار بعض الكلمات التي لم يدر بخلد العرب أن يذكروها أو ينطقوا بها. وقالوا : إن هذه الكلمات جئ بها على سبيل التمرن فقط ، فزاد ذلك في غموض الإلحاق، وصعوبة التفريق بين صيغه ومفرداته الحقيقية ، وبين ما زيد عليه مما ليس منه في شيء.

خاتمة البحث :-

- أ- ملخص البحث.
- ب- نتائج البحث.
- ج- التوصيات.
- د- فهرس الشواهد الشعرية الواردة في البحث
- هـ- المصادر والمراجع والدوريات.
- و- محتويات البحث.

ملخص البحث

هذا البحث يعني بظاهرة الإلحاق ، كما وردت عند علماء النحو والصرف العرب. منذ سيبويه الذي وضع أسس هذه المسألة. ويشتمل على بيان مكانة الإلحاق وأهميته في بحث الصرفيين للمجرد والمزيد من الأسماء والأفعال. ثم يعرض لتعريف الإلحاق كما ورد في المعاجم اللغوية ، وبعض كتب النحو والصرف التي عنيت به. ويتناول زيادة الإلحاق والحرف الزائد وأنواع زيادة الإلحاق ومواطنها ، وهل هي زيادة في صدر الكلمة ، أم في حشوها ، أم في آخرها؟

ويعرض بعد ذلك لخواص الإلحاق وعلاماته ، ثم يناقش الملحقات من الأسماء والأفعال بأمتثلتها وأوزانها.

بعض العلماء قسّم الإلحاق إلى قياسي وسماعي ، ومنهم من رده جميعاً إلى ما سمع عن العرب ، ولا قياس في ذلك. لذلك عرضت هذا التقسيم ، وعرضت آراء العلماء في القياسي والسماعي.

وفي بعض صيغ الإلحاق وأمتثلته غرابة وغموض ، تناولت هذه الغرابة وهذا الغموض بشرح بعض الأمثلة التي تدل على ذلك. كما أن بعض الأمثلة ردت إلى أصول أعجمية ، فالرأي فيها هل هي ملحقة أم ملحوق بها؟ وختام البحث إبداء لبعض الملاحظات والمقترحات التي رأيت أنها مفيدة ، فيما يخص دراسة الإلحاق في علم الصرف.

نتائج البحث

١/ لا مانع من زيادة حرف الإلحاق أولاً ، وإن لم يزد معه غيره :-

عند عرض ودراسة الحرف الزائد للإلحاق ، وجدنا أن حرف الإلحاق عند جمهور الصرفيين يقع في صدر الكلمة وإن لم يكن معه زائد آخر ، ويكون للإلحاق بشرط عدم كونه للمضارعة ، نحو الهمزة في (أَكْتُب) ، أو ميماً متصدرة نحو : (مَكْتُب - مَدْرَسَة) ، أو لغرض آخر من أغراض الزيادة التي سبق ذكرها فكما يقع في حشو الكلمة وآخرها للإلحاق ، يقع في الأول منفرداً أيضاً للإلحاق. نحو : (أُلِم) وهو اسم زيدت فيه الهمزة أولاً للإلحاق بوزن (بِئُن) ولم يكن مع الهمزة زائد غيرها.

٢/ يجب أن تحقق زيادة الإلحاق معنى معيناً :-

قال بعض علماء الصرف - فيما سبق - أن زيادة الإلحاق لا تفيد معنى زائداً على المعنى الأصلي ، وإنما الغرض منها لفظي فحسب.

والمرجح هو ثبوت معنى معين لزيادة الإلحاق على المعنى الأصلي ففي (صَوَمَع) زيادة الواو دلت على معنى دقة الشئ وتناهيه في الصغر ، فزيادة الواو لتأكيد المبالغة ، وهذا المعنى لم يكن موجوداً في الفعل قبل زيادة الواو ، وهذا الاختلاف بعد دخول الواو يمثل المعنى المعجمي لكل من (صَمَع - صَوَمَع).

أما دلالة الزيادة الوظيفية فقد أصبح الفعل (صَمَع) بعد زيادة الواو متعدياً إلى مفعول به بعد أن كان فعلاً لازماً. صَمَعْتُ أذنه (فعل لازم) ، أما صَوَمَع الرجل الثريد (فعل متعد).
٣/ لا بد أن يتفق الملحق والملحق به من الأفعال في الدلالات الوظيفية :-

اتفق جمهور الصرفيين - وعلى رأسهم سيبويه والمبرد من الأقدمين (١) - على أن الإلحاق في الأفعال يحصل بغض النظر عن التعدي واللزوم فيها ، فصَحَّ عندهم إلحاق حَوْقَل وهو فعل لازم بَدَّ حَوْج وهو فعل متعد. يقال : حَوْقَل الشَّيْخ إذا كبر وضعف ، و دَّ حَوْج الولد الحجر فتدَّ حَوْج. فلم يتعد حَوْقَل فاعله إلى مفعوله ، بينما دَّ حَوْج فعل متعد. لكن الذي نراه مرجحاً هو اتفاق الملحق والملحق به في جميع التصاريف ، فيلحق (حَوْقَل) اللازم ب(بَرَهَن) الرباعي المجرد اللازم ويلحق بَدَّ حَوْج كل ثلاثي مزيد فيه للإلحاق متعدياً.

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص٢٨٦. / المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص١٠٧.

٤/ إذا حصل الإلحاق مرتين في الكلمة ، فإنها تأخذ حكم إلحاقها الأخير :-
تتعرض بعض المفردات للإلحاق مرتين نحو : (أَجْنَطَى) ، وهو فعل ماضٍ
ملحق بأَوْجَمَ ، فقد زيدت فيه النون مفتوحة - في بادئ الأمر - فصار (حَبِطَ) بعد أن كان
مجرده (حَبِطَ) ، لكنهم لم يتركوه ملحقاً بَدَّ حَوْجَ ، بل ألحقوه إلحاقاً ثانياً بأَوْجَمَ الرباعي
المزيد فيه حرفان ، فزادوا همزة الوصل قبل فائه ، والألف في آخره ، وسكنت النون
الزائدة ، فصار (أَجْنَطَى) على وزن (أَفْعَلَى) ، إلا أنه اتفق مع أَوْجَمَ بوزن (أَفْعَلَل) في
الحركات والسكنات ، وبنفس مواقعها.

وبعد الإلحاق الثاني (أَجْنَطَى) ، أصبحت صورته الأخيرة تجعله يتصرف تصرف
أَوْجَمَ ، ويؤدي ما يؤديه من دلالات وظيفية. وبعد أن كان الفعل المذكور ملحقاً بَدَّ حَوْجَ
متعدياً ، إلا أنها بعد الإلحاق الثاني أصبح لازماً لزوم أَوْجَمَ فلم يبق متعدياً. وسبب ذلك
انتفاء الإلحاق الأول بعد حصول الإلحاق الثاني وخاصة في الدلالات الوظيفية والتصريف
والحركات والسكنات ، وصارت هي المعول عليه ، ولا يمكن اعتبار الإلحاق الأول لهذا
الفعل بعد تلك الأمور.

٥/ صيغ الإلحاق وتصنيف مفرداته :-

صنف أبو عثمان المازني الإلحاق إلى صنفين :-

أحدهما : قياسي.

والآخر : سماعي.

وتابعه في ذلك أبو علي الفارسي وابن جني.

أما القياسي فهو ما تكررت لامه للإلحاق في الأسماء نحو : (رَمِدِد) ، وفي الأفعال

نحو : (جَلَبَب).

وأما السماعي فهو ما زيد فيه حرف من أحرف (سألتمونيها). نحو : (دَهْوَر). وهو

فعل ماضٍ ألحق بَدَّ حَوْجَ وذكروا أسباباً لهذا التصنيف أوردناها سابقاً.

وبناءً على ذلك أجازوا إيجاد بعض الملحقات التي لم ترد في كلام العرب. قياساً على

الإلحاق الذي سموه قياسياً. نحو إيجاد فعل من (خَرَجَ) على وزن (فَعْلَل - خَرَجَجَ) ، وألحقوه

بَدَّ حَوْجَ. وإيجاد اسم من (خَرَجَ) على وزن (فَعْلَل - خَرَجَجَ) وألحقوه بوزن جَعْرَ.

والمرجح هو عدم وجود إلحاق قياسي ، وإنما جميع الصيغ تعتمد على ما سمع عن

العرب ، ولا مكان للصيغ المصنوعة للدلالة على القياس.

التوصيات

- وأخيراً أقترح لجعل الإلحاق موضوعاً مهماً واضحاً مفهوماً محققاً للهدف الذي وضع من أجله وهو زيادة وإثراء مفردات العربية وتنميتها ما يأتي :-
- وضع منهج جديد لدراسة موضوع الإلحاق ، واعتماد الكلمات الواضحة من أسماء وأفعال للاستدلال على الصيغ العربية الملحقة ، وبيان الأغراض التي حققها الإلحاق في العربية ويعتمد ذلك على دراسة وحل المشكلات التي تعوق تطبيقه وإظهاره باباً نافعاً من أبواب الصرف العربي ويتمثل حل المشكلات التي تعوق دراسة الإلحاق حسب أسس جديدة في :-
- أ- إبعاد الصيغ الغريبة المصنوعة عن صيغ الإلحاق التي وردت فعلاً في كلام العرب .
- ب- إلغاء فكرة تقسيم صيغ الإلحاق إلي قياسية وسماعية ، وعدّها جميعاً مسموعة كما جاءت عن العرب .
- ج- عدم الأخذ بالصيغ التي أوجدها بعض علماء العربية عن طريق القياس الذي توهموه في الإلحاق ، وكان هدفهم هو التمرّن والرياضة العقلية فحسب . حيث لم يؤيدها نقل في لغة العرب ولم يستخدمها ساجع ولا ناثرأ ؛ فالإيجاد مرفوض ولا يمكن قبوله .
- د- امتناع الإلحاق بالصيغ الأعجمية وإن كان ذلك بعد تعريبها بل المفروض إلحاق المعربة منها بالصيغ العربية الفصيحة .
- هـ- تجنب التأويلات والتخرجات التي تؤدي إلى الغموض ، وإبدالها بتوضيح معنى الإلحاق من خلال تعريفه ، وعلاقته بغيره من صيغ العربية الأخرى ، ودخولها في مختلف استعمالات الناطقين باللغة العربية وجعله باباً وموضوعاً نافعاً كما أرادوه له .

فهرس الشواهد الشعرية الواردة في البحث

- (١) * * * وبعض حيقال الرجال الموت (١)
- (٢) إني أرى النعاس يغرنديني * * * أطرده عني ويسرنديني (٢)
- (٣) وأنت كثيرٌ يا ابن مروان طيب
- وكان أبوك ابن العقائل كوثرأً (٣)
- (٤) فحط في علقى وفي مكور * * * بين توارى الشمس والذرور (٤)
- (٥) * * * نفي الدراهم تنقاد الصياريف (٥)
- (٦) فلما رأى أن لا دعه ولا شبع * * * مال إلى أرطاة حقف فالطجع (٦)

-
-
- ١/ أنظر ص ٧١ .
 - ٢/ أنظر ص ٣٨ - وفي الشافية ج ١ / ص ١١٣ يروى أيضاً :
 - قد جعل النعاس يغرنديني * * * أدفعه عني ويسرنديني
 - ٣/ أنظر ص ٨٩ .
 - ٤/ أنظر ص ٥٠ .
 - ٥/ أنظر ص ٤٦ .
 - ٦/ أنظر ص ٥٠ .

المصادر والمراجع والدوريات

المصادر والمراجع :-

- ١- أساس البلاغة / الزمخشري / القاهرة / طبعة دار الكتب المصرية / ١٩٢٢ م .
- ٢- أصول النحو العربي / للدكتور محمد عيد / القاهرة / عالم الكتب / ١٩٧٨ م .
- ٣- الأشباه والنظائر / جلال الدين السيوطي / دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد - الدكن بالهند / ١٣٥٩ هـ .
- ٤- الأصول في النحو / أبوبكر محمد بن سهل السراج / تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتيلي / مؤسسة الرسالة بيروت .
- ٥- تاج العروس في شرح جواهر القاموس / أبوبكر محمد بن الحسين الواسطي الزبيدي / القاهرة / ١٣٠٦ هـ .
- ٦- تاج اللغة وصحاح العربية / الجوهري إسماعيل بن حماد / تحقيق أحمد عبدالغفور عطار / طبعة دار الكتاب العربي / القاهرة / ١٩٥٦ م .
- ٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ابن مالك / تحقيق محمد كامل / القاهرة / دار الكتاب العربي للطباعة والنشر / ١٩٦٧ م .
- ٨- تصريف المازني / أبو عثمان المازني / تحقيق إبراهيم مصطفى و عبدالله أمين / مطبعة البابي الحلبي .
- ٩- جامع الدروس العربية / الشيخ مصطفى الغلاييني / طبعة شريف عبدالرحمن الأنصاري / الطبعة الثامنة عشر / ١٩٨٥ م .
- ١٠- جمهرة اللغة / أبوبكر محمد بن دريد / دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - مطبعة دار السعادة / ١٣٤٤ هـ .
- ١١- الخصائص / أبو الفتح عثمان بن جني / تحقيق محمد علي النجار / دار الكتب المصرية / القاهرة / ١٩٥٢ م .
- ١٢- سر صناعة الأعراب / أبو الفتح عثمان بن جني / تحقيق مصطفى السقا وآخرين / القاهرة / ١٩٥٤ م .
- ١٣- شرح التصريف الملوكي / أبو البقاء بن يعيش / تحقيق فخر الدين قباوة / حلب / ١٩٧٣ م .
- ١٤- شرح الكافية الشافية في النحو / ابن مالك / تحقيق عبدالمنعم هريري / طبعة مكة المكرمة / مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإنساني / ١٩٦٢ م .
- ١٥- شرح المفصل / أبو البقاء بن يعيش / إدارة الطباعة المنيرية / القاهرة .
- ١٦- شرح شافية ابن الحاجب / الرضي محمد بن الحسن الاسترأبادي / تحقيق محمدنور الحسن / محمد الزفزاف / محمد محي الدين عبدالحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- ١٧- شرح لامية الأفعال / جمال الدين بن محمد بن مالك / القاهرة / المطبعة الأزهرية المصرية / ١٣١٣ هـ .

- ١٨- الصرف الواضح لبنية الكلمات العربية / الدكتور محمد عيد / كلية دار العلوم / جامعة القاهرة / الناشر - مكتبة الشباب / ١٩٩٣ م .
- ١٩- علم الصرف الصوتي / الدكتور عبدالقادر عبدالجليل / جامعة آل البيت / عمان - الأردن / أزمنة للنشر والتوزيع / ١٩٩٨ م .
- ٢٠- الكامل في اللغة والأدب / محمد بن يزيد المبرد / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته / القاهرة / ١٩٥٦ م .
- ٢١- الكتاب / سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر / تحقيق عبدالسلام محمد هارون / جامعة الكويت / ١٩٨٣ م .
- ٢٢- لسان العرب / ابن منظور الأفريقي المصري / مطبعة بولاق / ١٣٠٠ هـ - ١٣٠٧ هـ .
- ٢٣- المخصص / أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة / المطبعة الأميرية / بولاق / ١٣١٦ هـ .
- ٢٤- مختصر الصرف / عبدالهادي الفضلي / دار العلم للملايين / بيروت .
- ٢٥- المزهري في علوم اللغة / جلال الدين السيوطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وأحمد جاد المولى / إحياء الكتب العربية / مطبعة البابي الحلبي .
- ٢٦- المغني في علم الصرف / الدكتور عبدالحميد مصطفى السيد / كلية العلوم والآداب / الجامعة الهاشمية / عمان - الأردن .
- ٢٧- المقتضب / أبو العباس محمد بن يزيد المبرد / تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة عالم الكتب / لجنة إحياء التراث الإسلامي / بيروت / ١٩٦٣ م .
- ٢٨- الممتع في التصريف / ابن عصفور أبو الحسن علي بن عبدالمؤمن / تحقيق فخر الدين قباوة / بيروت / دار الآفاق الجديدة / ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٢٩- المنصف في شرح تصريف المازني / أبو الفتح عثمان بن جني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين / القاهرة / ١٩٥٤ م .
- ٣٠- النحو الوافي / الدكتور عباس حسن / دار المعارف بمصر / القاهرة / الطبعة الخامسة .

الدوريات :-

- ١- مجلة جامعة الملك سعود / المجلد الثاني / الآداب (٢) / ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
- ٢- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية / الرباط / جامعة الملك محمد الخامس / سلسلة ندوات ومناظرات رقم (٣١) - مجالات لغوية - الكليات والوسائط .
- ٣- مؤسسة الرسالة / مقال المنهج الصوتي للبنية العربية / الدكتور عبدالصبور شاهين / ١٩٨٠ م .

محتويات البحث

الصفحة

- أ- الإهداء .
ب- الشكر والعرفان .
ج- خطة البحث (١)
د- التمهيد (٥)
هـ- جهود العلماء في توضيح مفهوم الإلحاق (٥)
الفصل الأول :-

المقصود من الإلحاق

- المبحث الأول - تعريف الإلحاق عند اللغويين والصرفيين (٩)
المبحث الثاني - الإلحاق التصريفي - أهميته ومكانته والغرض منه (١٤)
الفصل الثاني :-

الزيادة والإلحاق

- المبحث الأول - زيادة الإلحاق (١٧)
المبحث الثاني - الحرف الزائد للإلحاق (١٩)
المبحث الثالث - مواطن زيادة الإلحاق (٢٦)
المبحث الرابع - التاء في بنت وأخت بين الإلحاق والتأنيث والتعويض (٣١)
المبحث الخامس - خواص الإلحاق وأماراته (٣٤)
الفصل الثالث :-

أوزان الكلمات الملحقة في الأسماء والأفعال

- المبحث الأول - الأسماء الملحقة (٥٢)
- أوزان الأسماء الثلاثية الملحقة .
أ- الملحق بالرباعي المجرد .
ب- الملحق بالرباعي المزيد فيه .
ج- الملحق بالخماسي المجرد .
- أوزان الأسماء الرباعية الملحقة
أ- الملحق بالخماسي المجرد .
ب- الملحق بالخماسي المزيد فيه .
المبحث الثاني - الأفعال الملحقة (٦٧)
أ- الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي المجرد .
ب- الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي المزيد فيه .

الفصل الرابع :-

الإلحاق بين القياس والسماع

- المبحث الأول – الإلحاق القياسي في الأسماء والأفعال(٨٢)
- أ- الإلحاق القياسي في الأسماء .
ب- الإلحاق القياسي في الأفعال .
- المبحث الثاني – الإلحاق السماعي في الأسماء والأفعال(٨٥)
- أ- الإلحاق السماعي في الأسماء .
ب- الإلحاق السماعي في الأفعال .
- المبحث الثالث – الرأي في الإلحاق(٨٧)
- أ- الرأي في الإلحاق القياسي والسماعي .
ب- القول بزيادة بلا معنى غير ممكن .
ج- غموض صيغ الإلحاق وغرابة الأمثلة .

خاتمة البحث :-

- أ- ملخص البحث(٩٣)
- ب- نتائج البحث(٩٤)
- ج- التوصيات(٩٦)
- د- المصادر والمراجع والدوريات(٩٧)
- هـ- محتويات البحث(٩٩)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سيرة ذاتية أكاديمية

الاسم : - عائشة إبراهيم المهدي عبدالرحمن .
مكان وتاريخ الميلاد : - كنفية / الحلاوين / محافظة الحسا / الجزيرة .
عام ١٩٥٦ م .

المراحل الدراسية : -

- مدرسة صافية الأولية للبنات - ١٩٦٣ - ١٩٦٧ م .
- مدرسة الكاملين المتوسطة للبنات - ١٩٦٧ - ١٩٧٢ م .
- مدرسة رفاة الثانوية للبنات - ١٩٧٢ - ١٩٧٥ م .
- جامعة أم درمان الإسلامية - ١٩٧٥ - ١٩٧٩ م .

بكالوريوس اللغة العربية وآدابها .

بتقدير عام (جيد جداً) .

- تمهيدي ماجستير - دراسات نحوية ولغوية .

بتقدير (جيد) .

جامعة أم درمان الإسلامية - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ م .

الحالة الاجتماعية : -

متزوجة .

العمل : -

- المدارس الثانوية السودانية - ١٩٧٩ - ١٩٨٤ م .
- كليات التربية المتوسطة للبنات بالمملكة العربية السعودية
١٩٨٤ - ١٩٨٩ م .